الثلاثاء 16 حزيران 2020
العدد 4075 السنة الرابعة عشرة
Mardi 16 Juin 2020 no 4075 14ème année

20 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

دراسة

تلوّث الشاطئ اللبناني
لا مضادات قادرة على معالجة الجراثيم

6

رئيس الحكومة: عون لا يريد إقالة الحاكم [3]

دياب يستسلم لحزب المصرف؟ [2]

قانون «قيصر» لتكن حرباً!

[10 ـ 13]

الغاية الفعلية لـ«قانون قيصر» هي خدمة إسرائيل كما فعلت جميع حروب الولايات المتحدة في المنطقة (أ ف ب)

قضية

الأقساط بالدولار الرسمي حتى الخريف
مصروفو «الأميركية» 1600

7

العراق

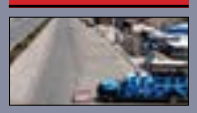

الكاظمي يرفض المزايدات:
لستُ ضعيفاً

14

اليمن

بلطجة إريترية في البحر الأحمر
مهمّة إماراتية ـ أميركية؟

15

المشهد السياسي

دياب يرضخ لحزب المصرف؟

هل رضخ رئيس الحكومة حسان دياب لحزب المصرف؟ السؤال مردّه إلى اجتماع مالي مسائي عُقِد في السراي، ظهرت فيه ملامح توافق على حلّ يقترحه رياض سلامة والمصارف للأزمة المالية، يأخذ من برنامج صندوق النقد الدولي سيّئاته، ويُسقِط من خطة الحكومة حسناتها، مع الاستمرار في السياسات التي أوصلت البلد إلى الانهيار

(هيثم الموسوي)

في كل مرة تطرح اقالة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة شعبياً وعلى طاولة مجلس الوزراء، يحضر التوافق على سحب الموضوع من التداول، وإغداق الوعود بتثبيت سعر صرف الدولار وخفضه. كان المشكلة مع المؤتمن على السياسة النقدية في البلد تنحصر بارتفاع سعر الصرف الجنوني دون غيره من الخطايا المرتكبة طيلة سنوات. هكذا، جرى يوم الجمعة الماضي، على وقع الاحتجاجات الشعبية نتيجة ارتفاع الدولار الى نحو 6 آلاف ليرة. استنفر «حزب المصرف» للدفاع عن سلامة الذي تعهد بضخ دولارات في السوق تصل الى 30 مليون دولار خلال هذا الأسبوع. لكن في اليوم الأول لهذا الضخ المفترض، لا الدولار انخفض الى ما دون الـ4 آلاف ليرة بل تراوح سعره ما بين 4400 و4600 ليلا، ولا اللبنانيون شعروا بتأثير دولارات سلامة في السوق بحيث استمر التجار في بيع السلع على أساس سعر صرف يوازي 4200 ليرة للدولار. فكانت النتيجة مزيداً من الاجتماعات المالية والأمنية والقضائية والسياسية في السراي الحكومي، لا لمساءلة الحاكم والمصارف والصرافين ومن يدور في فلكهم، بل لإعلان الخضوع لسلامة وجمعية المصارف. فرسمياً، ادخلت الحكومة جمعية المصارف الى دائرة القرار للنقاش في توزيع الخسائر الناتجة عن السياسات المالية والنقدية السابقة. وهو ما كان قد جرى التمهيد له في مجلس النواب، خصوصاً خلال اجتماعات لجنة المال والموازنة، اذ حاول رئيس اللجنة النائب ابراهيم كنعان وأعضاؤها تسويق ضرورة اعداد الدولة لخطتها بالتفاوض مع مصرف لبنان والمصارف. بدأت

> **يريد أصحاب المصارف إبعاد كأس شطب الرساميل عنهم نهائياً**
>
> **يطالب سلامة الحكومة بالاعتراف بالديون التي سجّلها على الدولة**

مساعي افشال المفاوضات مع صندوق النقد، عبر السعي الى حشد العدد الأكبر من النواب لمنع اقرار الخطة التي تتطلب اقرار قوانين اصلاحية داخل المجلس. فسلامة والمصارف يعوّلون على كتلة نيابية عابرة للاصطفافات تساندهم في الامتناع عن إقرار كل ما يمس رساميل المصارف، وكل ما يؤدي إلى توزيع للخسائر فيه شيء من العدالة. فإما الرضوخ لطروحاتهم أو الانهيار التام.

أخطر ما في الاجتماع المالي المسائي الذي عقده رئيس الحكومة حسان دياب في السراي أمس، بحضور وزراء الدفاع والمال والبيئة، وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، والمدير العام لوزارة المال الآن بيفاني، والمستشار الرئاسي شربل قرداحي، ورئيس جمعية المصارف سليم صفير، يكمن في بروز «شبه توافق» على الأخذ بوجهة نظر سلامة والمصارف من ناحية عدم شطب الدين الداخلي أو إعادة هيكلته، بل اعادة جدولته، ما يعني استمرار اللبنانيين في دفع الضرائب لخدمة الدين العام الى ما لا نهاية، من منطلق «حق» المصارف في تكوين الجزء الأكبر من مداخيلها من المال العام، فيما بدأت بشائر الموافقة على خطة سلامة والمصرفيين بعد ان انقلبت الآية بالنسبة إليهم. كل السعي إلى إقحام صندوق النقد في عملية الخروج من الأزمة المالية والنقدية، انقلب إلى سعي لإفشال الاتفاق مع الصندوق وابتكار «حلّ داخلي». فشروط صندوق النقد الأساسية تمر بتغيير السياسة النقدية وسياسة المالية العامة وانجاز الخصخصة التي يرى فيها سبيلاً وحيداً لتحقيق نمو اقتصادي وإعادة تحسين وضع المالية. ويركز الصندوق على مسألة التقشف وخفض حجم القطاع العام، على أن يترافق مع مجموعة شروط سياسية لم يعلن عنها بعد. لكن في حسابات مصرف لبنان والمصارف، برنامج الصندوق يمسّ بأموالهم ويحمّلهم مسؤوليتهم عن الخسائر المسجلة في القطاع المالي. اما برنامج سلامة - المصارف والأختلاف السياسي الداعم لهم، فيريد كل سيئات برنامج صندوق النقد، مع الاستمرار في السياسات ذاتها التي أوصلت البلد إلى الانهيار. حزب المصارف لديه الأغلبية، وهو قادر على فرض مشيئته إن كان الحل داخلياً. هذا يعني بلغة المصارف التخلص من عبء إلزامها بالمساهمة في إطفاء الخسائر. فصندوق النقد أبلغ سلامة أكثر من مرة عدم امكانية الاستمرار في السياسات النقدية نفسها، ويحمّل المصارف ومصرف لبنان مسؤولية الخسائر الواقعة في القطاع المالي. الخسائر من منظار الصندوق تفوق حتى ما تتضمنه الخطة الحكومية، وتتجاوز عتبة الـ103 مليارات دولار. تلك المقاربة لا تناسب المصارف التي تقدم أرقاماً مخفضة، ولا تريد أي مس برساميلها لإطفاء جزء من الخسائر، بل تتبنى حصراً طرح الصندوق لجهة التقشف وخفض حجم القطاع العام، والخصخصة بدافع سدّ خسائر القطاع المالي من أملاك اللبنانيين العامة.

أما الخطة البديلة للفريق السياسي والمالي لمصرف لبنان والمصارف، والتي ظهرت ملامحها سابقاً وجرى تكرارها في اجتماع السراي أمس، فتعتمد على إعادة هيكلة الدين الخارجي، وإعادة جدولة الدين الداخلي، أي إطالة أمده مع تعديل في الفوائد، وإلزام اللبنانيين بدفع ضريبة مؤبدة للاستمرار في تسديد خدمة الدين هذه إلى المصارف. وتشير الخطة الى ضرورة اعتراف الدولة اللبنانية بديونها لصالح مصرف لبنان بالدولار. ليس الحديث هنا عن سندات اليوروبوند، بل عن حساب اخترعه سلامة ويعمد الى تسجيل كل الأموال المسددة له من الدولة باللبرة اللبنانية ليتولى هو دفعها بالدولار. عملياً، وبلغة أوضح، لما كانت الدولة تشتري الدولارات من مصرف لبنان وتسدد ثمنها بالليرة، كان سلامة يسجلها على أنها دين على الدولة بالعملة الأجنبية. يريد للدولة أن تعترف بهذا الدين الذي سبق أن سدّدته! من جهة أخرى، تطرح الخطة إنشاء صندوق سيادي لوضع أصول الدولة فيه من أجل استخدام عائداته ونتائج فوائد استثمارها أو بيعها، لإطفاء خسائر القطاع المالي، وتحديداً الخسائر المترتبة على مصرف لبنان والمصارف. أما ودائع اللبنانيين المحتجزة، فتسدد بالعملة اللبنانية، وبحسب سعر صرف يتحدد لاحقاً، ما يعني عملياً الطلب الى المودعين اعتبار أموالهم المودعة بالدولار وكأنها لم تكن، وجزّهم الى خيار وحيد هو الحصول عليها باللبرة ووفق شروط المصرف المركزي وجمعية المصارف، الراغبين في إعفاء أنفسهم من مسؤولية الخسارة التي شاركوا في تسجيلها... وطبعاً إبعاد كأس شطب الرساميل عنهم نهائياً، ما يعني أيضاً أن لا «هيركات» على أصحاب الـ3% من رؤوس الأموال، وأن أحداً لا يملك توجّهاً بشأن إصلاح الموازنة العامة للدولة.

ما سبق، جرى أمس بحضور رئيس الحكومة الذي اكتفى بطرح الأسئلة من دون تقديم أي طرح ولا الاعلان عن خطوات الدولة المعتزم اجراؤها، وسط التزام الفريق الحكومي الحاضر بالصمت. قلة من هذا الفريق تحدّثت، بينهم بيفاني الذي شدد على ضرورة تحديد الخسائر والطرف الذي يتحمل مسؤوليتها. فتركها من دون تحديد سينتهي بتحميلها الى الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع. وقال بيفاني إن هذا الموضوع يتطلب الإجابة عن 3 نقاط: 1- تحديد الخسائر. 2- فشل المفاوضات مع صندوق النقد سيرتب كلفة كبيرة جداً على الدولة والمجتمع، إذ سيتم النظر الى لبنان على أنه دولة فاشلة على مختلف المستويات؛ الأمر الذي سيضرب الثقة بالبلد أكثر مما هي مضروبة. 3- ثمة رزمة من الاصلاحات يمكن إنجازها من دون صندوق النقد ولا يمكن أن تنتظر، إذ يفترض البدء بها منذ الآن في خضم هذه المفاوضات، نظراً الى الترجيح أن تكون مدة التفاوض مع الصندوق طويلة الأمد.

من جانبه، كرر رياض سلامة ما تم التوافق عليه في لجنة المال، بوجوب عدم شمول سندات الدين باللبرة اللبنانية بعملية الهيركات. الحجة أن هذه السندات خسرت 60 في المئة من قيمتها بفعل انهيار سعر الصرف. طرح أيضاً إصدار سندات باللبرة، بما يؤدي عملياً إلى زيادة الضغط على العملة. وزير المالية دعا إلى التدقيق في أرقام الناتج المحلي، وهي عملية تدرس في لجنة المال أيضاً، حيث كَلّف النائب نقولا نحاس بالتنسيق مع إدارة الإحصاء المركزي لتبيان القيمة الفعلية للناتج، تمهيداً لاحتساب نسبة الدين إليه، فيما اشتكى رئيس جمعية المصارف سليم صفير من الضغط الذي تتعرض له المصارف، وقال إن المهم أن نبقى مستمرين من أجل البلد. بالتوازي، كانت مساعي التوفيق بين أرقام الحكومة وأرقام مصرف لبنان مستمرة في لجنة المال. الخلاف مرتبط بطريقة الاحتساب. وإذا كانت الخطة الحكومية قد اعتمدت طرق احتساب واضحة، فإن لحاكم مصرف لبنان طريقته الخاصة. وهو لن يكلّ في الدفاع عنها، لأن أي أمر آخر سيكون بمثابة الإقرار بفشل كل السياسات التي اتبعها في إدارة المصرف المركزي، والتي أوصلت إلى الإفلاس. وقد صندوق النقد الدولي يتعامل مع الأرقام الحكومية على أنها الأصلح لتكون نقطة انطلاق، لكن مع ذلك فإن لجنة المال تصرّ على أن عملها لا يتعارض مع السياق الذي تسير به المفاوضات، إذ يرى رئيس اللجنة النائب ابراهيم كنعان، وعدد من اعضائها، أن عملهم «ضروري في هذه المرحلة لتعويض الخلل الذي يشوب المفاوضات مع صندوق النقد، والناتج عن عدم تواصل الحكومة مع مصرف لبنان والمجلس النيابي قبل إعداد خطتها». لكن آخرين يعتبرون أن عمل اللجنة هو لزوم ما لا يلزم، إلا إذا كان الهدف منه إجراء تمرين حسابي - مالي للضغط على الحكومة لمصلحة المصارف وأصحابها.

(الأخبار)

في الواجهة

رئيس الحكومة: عون لا يريد إقالة سلامة

مخاطبة الرئيس حسان دياب اللبنانيين بالقول إنه ليس من الطبقة السياسية الفاسدة و«لن أكون» أتى متأخراً. ما فعله قبل ثلاثة أيام كان التفيض. أعطى دليلاً على أنه - إن لم يكن منها وقد لا يكون - أضعف من أن يمنعها أن تكون كذلك

نقولا ناصيف

ما بين جلسة التعيينات المالية والادارية في 10 حزيران، ومخاطبته اللبنانيين في 13 منه، تغيّرت صورة رئيس الحكومة حسان دياب. في جلسة التعيينات سلّم بما لم يكن قد قبِلَ به في 2 نيسان، عندما أوقف إقرارها. في جلستي مجلس الوزراء في 12 حزيران انكفأ عمّا كان يعد نفسه له قبل 48 ساعة. في الغداة هاجم خصومه، أسلافه والطبقة السياسية الفاسدة التي قادته الى حكومته. فإذا هو أكثر من حسان دياب واحد.

حينما سئل عن دوافع قبوله بتعيينات فرضتها القوى السياسية على حكومته، برّر بأن ما سيليها «سيكون اهم»، ما حمل محيطين به ووزراء على تقدير الخطوة المكتومة هذه بأنها إقالة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، إذ يشكو دياب من عدم تعاونه معه. في وقت سابق عارض رئيس البرلمان نبيه برّي إقالة سلامة في ظل شغور المناصب المالية الرئيسية، وأبرزها نواب الحاكم، ما بدا مع إقرار التعيينات سقوط هذه الذريعة. اقترن تكهن الإقالة بتحديد جلستين استثنائيتين لمجلس الوزراء في يوم واحد، أولى في السرايا وثانية في قصر بعبدا، ما يقتضي صدور قرار ما مهم عن الثانية.

ساهم في تعزيز فرضية الاقالة في الجلسة الاولى، انتقادات عنيفة وجهها وزير التربية طارق المجذوب الى الحاكم قبل ان ينضم الى الجلسة، قائلاً «إما نقبله أو نُقبلنا هو»، مشيراً الى أنه «لا يصدق معنا»، مسهباً في الكلام عن تجاوزاته التي اوقعت البلاد في المأزق النقدي. للتو رد وزراء حركة أمل وتيار المردة بأن المسؤولية لا تقع عليه وحده. من ثم دار الحوار معه حول اسئلة تقنية تتعلق بالوضع المالي، رد سلامة في اثرها باقتراح تدخّل مصرف لبنان للدفاع عن اللبرة في مواجهة ارتفاع الدولار الاميركي، تبنّته الحكومة لاحقاً.

عندما عزا الانهيار النقدي الى ما حدث منذ 17 تشرين الاول 2019، اجابته وزيرة العدل ماري كلود نجم بأن تلك الاحداث «نتيجة الازمة وليست سبباً لها»، واضعة السبب الفعلي في «السياسات المالية الخاطئة، لا بل المجرمة، التي تتحمّل مسؤوليتها الحكومات المتعاقبة ووزراء المال، ثم مصرف لبنان، ثم المصارف». سألته هل يعتقد بأن من شأن اقتراحه وقف ارتفاع الدولار. «إذا كان نعم، فلماذا لم يُتخذ قبلاً، واذا كان لا، فقل لنا كي نعرف كيف نتصرف». لم يجب، ولم يعقب رئيس الحكومة. في ما بعد، واصل المجذوب حملته على سلامة في حضوره.

ما قيل في جلسة مجلس الوزراء قبل الظهر، لم يكن قاطعاً بتوقّع اقالة الحاكم على وفرة الاشاعات عنها. في ذلك الصباح حضر البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي الى قصر بعبدا، والتقى رئيس الجمهورية ميشال عون الذي كان استقبل في اليوم السابق، غداة اقرار التعيينات والتلميح الى اقالة سلامة، السفيرة الاميركية دوروثي شيا. كلاهما، البطريرك والسفيرة، رسما دائرة حمراء من حول الحاكم يُحظّر الاقتراب منها. قبل الجلسة الثانية لمجلس الوزراء شوهد برّي يصحب سلامة، ويدخلان معاً الى مكتب عون. اذاك تبدّدت الاشاعات والتكهنات مع اعلان رئيس مجلس النواب بنود اتفاق.

قبل ان يدخل الى جلسة مجلس الوزراء، قال دياب عندما سأله احد الوزراء هل يقتضي توقّع الاقالة، فأجاب بالنفي. ثم قال: «الرئيس عون لا يريد».

لم تكن لدى رئيس الحكومة اجابة واضحة عن اسباب استدعاء سلامة الى جلسات مجلس الوزراء، مرة تلو اخرى، بلا طائل، وتوجيه الانتقادات اليه «الى حد شرشحته»، دونما ايجاد حل للمعضلة النقدية، سوى القول: «لا استطيع المشي على رجْل واحدة اذا كانت الدولة تمشي على ثلاث ارجل».

بذلك لم يعد غامضاً المسار الذي سيجد رئيس الحكومة نفسه ملزماً بالمضي فيه. لم تغفر له مخاطبته اللبنانيين في 13 حزيران ما حدث منذ جلسة التعيينات. تحدّثه عن اكتشاف «هيكل الفساد» غير كاف للذهاب الى ابعد من الحصول على «الوثائق والمعلومات

> **دياب: ماذا افعل في دولة تمشي بثلاث ارجل؟**

والوقائع» التي تحدّث عنها، وقال إن حكومته ستفضحها على الملأ، من غير ان يكون بالفعل متيقناً من ذلك.

واقع الامر ان ما حدث في الايام الاخيرة يضع دياب قبالة معطيين داليين:

1 - امتحان التعيينات المالية والادارية امسى قياساً لكل تعيينات مماثلة، او اجراءات مشابهة، في المستقبل تقدم عليها حكومته. لم يكن اخراجها الا على نحو مطابق لما كانت تفعله حكومات الوحدة الوطنية بتقاسمها الحصص والمناصب. ما يعبّر عن مغزى هذا الامتحان، ان وزيري سليمان فرنجية تغيّبا عن جلسة كانت له حصة فيها بتعيين عادل دريق في لجنة الرقابة على المصارف، كمَن غَضب فرنجيه ومقاطعة وزيريه الجلسة - مع انه بزّها برفضه المحاصصة - في طلبه تعيين اثنين، فاعطي واحداً فقط، بينما ذهبت الحصة المسيحية الى رئيس الجمهورية وحزبه التيار الوطني الحر. ايا يكن موقفه السلبي، من المتعذّر تجاهل فرنجية اذا كان المطلوب اقرار التعيينات، مع ان مشكلته ليست مع دياب ولا حكومته، بل مع الفريق المسيحي المناوئ له. في لعبة التحالف والتوازن بين القوى السياسية، اصغرهم حجماً كاكبرهم حجماً في الفيتو الذي يملك.

2 - رغم ما قيل له قبل جلسة التعيينات، مذ تسلّم الوزراء نبذات المرشحين لها، ثم قيل له على اثرها ان الافرقاء في حاجة اليه اكثر مما هو في حاجته اليهم، اضف ان لا بديل منه ومن حكومته في المرحلة الحاضرة، اكتفى بردّ فعل عابر ان ليس في وسعه ان يزعل رئيس الجمهورية وحزبه، ولا ثنائي حركة أمل وحزب الله. دافع عن حصته في التعيينات تلك عبر النائب الثالث لحاكم مصرف لبنان سليم شاهين ورئيسة لجنة الرقابة على المصارف مايا دباغ ومواصفاتهما، من غير ان يقدّم تفسيراً للانقلاب الذي وقع عليه في مجلس الوزراء قبل الشارع. في جلسة 2 نيسان، قرن تأجيل التعيينات المالية بالطلب الى وزير المال غازي وزني، ذي الصلاحية القانونية باقتراح اسماء المرشحين للمناصب الشاغرة، التقدّم بثلاثة اسماء عن كل منصب. ذلك ما فعله الوزير المختص. واقع ما حصل ان القوى السياسية تجرأت عليه بانتزاع التعيينات من حكومته، احتالت على شرطه، بأن سلّمته الاسم الذي يقتضي تعيينه وحده في الجلسة. لم يعدُ المرشحان الاخران عن كل منصب سوى للتعمية. دارت التعيينات على النحو الآتي: يطرح رئيس الحكومة الاسم الاول لمنصب - المختار سلفاً - فلا يعلّق عليه الوزراء. ينتقل من ثم الى المنصب التالي. بذلك غرفت اسماء الموظفين الكبار المرشحين قبل الوصول الى جلسة مجلس الوزراء.

مع ذلك، قيل لرئيس الحكومة عبارة مقتضبة: كلما اعطيتهم سيطلبون اكثر.

(هيثم الموسوي)

تقرير

لقاء عين التينة: مصالحة غير مكتملة

لقاء المصالحة الذي جرى في عين التينة بين رئيس الحزب التقدمي الإشتراكي وليد جنبلاط ورئيس الحزب الديمقراطي النائب طلال ارسلان برعاية رئيس مجلس النواب نبيه بري، لم ينته تماماً بالصورة التي تمناها جنبلاط. اللقاء الذي حضره النائب علي حسن خليل والوزيران السابقان غازي العريضي وصالح الغريب، انتهى بالإتفاق على تشكيل لجنة «لمناقشة كل القضايا الخلافية المتعلقة بشؤون الطائفة الدرزية». مصادر اللقاء قالت إن البحث في الجلسة التي تخللتها مأدبة عشاء «إنطلق من ضرورة معالجة ذيول حادثة قبرشمون - البساتين وقبلها حادثة الشويفات لطي هذه الصفحة السيئة في الجبل ومنع تكرار كل ما يؤدي إلى زعزعة أمن الجبل». وقالت المصادر إن «بري تحدث عن ضرورة ذلك من باب المصلحة الوطنية قبل أي شيء»، وأن جنبلاط أراد من هذه الجلسة «إغلاق ملف قبرشمون والشويفات كلياً»، لكن ارسلان اصر على «حل كل المسائل الدرزية الخلافية، إن لناحية الإعتراف بالثنائية الدرزية أو مشيخة العقل وغيرها من الأمور، وليس حصراً ما يتعلق بحادثتي الشوفيات وقبرشمون - البساتين». ورجّحت المصادر أن يكون ارسلان في انتظار القرار الظني للمحكمة العسكرية بشأن جريمة البساتين. ونتيجة لعدم اتمام المصالحة بالشكل الذي يريده المجتمعون جرى الإتفاق على تشكيل اللجنة.

(هيثم الموسوي)

(الأخبار)

قضية اليوم

صندوق النقد والقطاع العام: موظفو ما بعد 2017 أول الضحايا؟

يُواجه القطاع العام خطر تخفيض حجمه نزولاً عند رغبة صندوق النقد الدولي. أما الفئة الأكثر عرضة لهذا الخطر، فهم الموظفون الذين جرى توزيعهم في المؤسسات والإدارات خلافاً لقانون سلسلة الرتب والرواتب. فهل تُعضّيهم الحكومة أم تُضحّي بهم؟

(مروان طحطح)

ميسم رزق

لا تخلو وصفة صندوق النقد الدولي للبنان من تخفيض حجم القطاع العام، كشرط من شروط التعافي. هذا القطاع الذي جرى حشوه في السنوات الأخيرة بتوظيفات «سياسية ــ انتخابية» شاركت فيها كل القوى السياسية من دون استثناء، سيكون في خطر، وأكثر المستهدفين اليوم هم الفئة التي جرى توظيفها بشكل مُخالف للقانون الرقم 46 (سلسلة الرتب والرواتب) الصادر في آب 2017، والتي تنصّ المادة 21 منه على «منع جميع حالات التوظيف والتعاقد، بما فيها القطاع التعليمي والعسكري بمختلف مستوياته واختصاصاته، إلا بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تحقيق تجريه إدارة الأبحاث والتوجيه». وإن كانت هذه القوى هي من تتحمّل مسؤولية المُخالفة كونها أدخلت عدداً كبيراً إلى الإدارات من دون دراسة الحاجات أو موافقة مجلس الوزراء، فمن الظلم أن يُعاقب هؤلاء بتسريحهم إلى العتمة وتحويلهم إلى عاطلين عن العمل في زمن الجوع، وخاصة أن لـ«الإصلاح» أبواباً كثيرة يُمكن أن تبدأ بها الدولة قبلَ أن تصل يدها إلى العمّال والفقراء، وتحوّلهم ضحايا للنظام الزبائني. فماذا سيكون مصيرهم؟

فهل ستغطيهم الحكومة التي عليها أوآخر عام 2018. بوضوح، من مجلس النواب، سأل «كم موظفاً دخلوا الى القطاع العام منذ إقرار سلسلة الرتب والرواتب، وأين هو تنفيذ المادة المذكورة؟ وهل كلّف مجلس الوزراء في القطاع العام خلافاً للقوانين» الجهات المعنية القيام بهذه المهمة. وهل أجرت إدارة الأبحاث والتوجيه تحقيقاتها لمعرفة الحاجات، وبناءً عليها قرر مجلس الوزراء التوظيفات التي تجري»؟ منذُ ذلك الحين، فُتح البازار السياسي في هذا الملف وجرى تبادُل الاتهامات بين التيارات والأحزاب، حتى خرج رئيس الحكومة السابق سعد الحريري في إحدى جلسات مجلس النواب (نيسان 2019) وحسم تورّط الجميع به، قائلاً «لم يبقَ أحد إلا وتدخل وطلب من هيئة أوجيرو التوظيف».

كان الملف قد أصبحَ بعهدة لجنة المال والموازنة التي طلبت من الهيئات الرقابية (مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي وديوان المُحاسبة)، إفادتها بالمعلومات المتوفّرة لديها، وإجراء التحقيقات اللازمة، وعقدت لهذه الغاية إحدى عشرة جلسة استمعت فيها إلى تقارير هذه الهيئات. تبيّن من هذه التحقيقات أن العدد الذي جرى توظيفه بعدَ 21 آب 2017، من غير الأجهزة العسكرية والأمنية، يبلُغ 5473 شخصاً، منهم 460 فقط جرى توظيفهم وفقاً للأصول بتسميات وظيفية قانونية. أما الباقي (5013)، فجرى استخدامهم خلافاً للأصول بتسمياتٍ مُختلفة: شراء خدمات، مُياومٍ، متعاقدٍ على مهمة، علماً بأن العدد الذي جرى توظيفه وفقَ هذه التصنيفات قبل عام 2017 يبلغ 32009 أشخاص، بحسب تقرير اللجنة، التي يؤكّد رئيسها النائب ابراهيم كنعان «أنهم وصلوا اليوم إلى ما كنا نحذر منه». كنعان أشار

> **فضل الله: لا يُمكن البدء بالإصلاح عبر التضحية بالفقراء**

إلى أن «اللجنة عملها رقابي، وهي مسؤولة حصراً عن القيام بهذا الدور من خلال مسار بدأته منذ عام 2010 على صعيد المالية العامة للدولة، وتابعته ثمانية أشهر على صعيد التوظيف المخالف للقانون على أكمل وجه، وهذا التقرير يلخص عملها». لذا حولناه إلى ديوان المحاسبة، حيث إنه «تبعاً لأحكام المادّة 86 من قانون إنشائه، يبلّغ الديوان نصوص تعيين الموظفين أو المستخدمين لدى الإدارات والمؤسسات والهيئات الخاضعة لرقابته، وعليه هو أن يتحرّك ويتخذ الإجراءات».

وعليه، يقول المدعي العام لدى الديوان القاضي فوزي خميس إنه «إذا تبيّن للغرفة المختصة أن التعيين جاء خلافاً للقانون، تتخذ قراراً بعدم صرف النفقة، وتقوم الغرفة الخاصة بناءً على طلب المدعي العام بالتحقيق والمحاكمة ويبلغ القرار الى صاحب العلاقة». النيابة العامة لدى الديوان طلبت في شهر تشرين الأول عام 2018، من جميع الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات الخاضعة لرقابتها وجوب إبلاغها بجميع القرارات المتعلقة بالتوظيف. ومنذ شهر نيسان 2019 بدأ الديوان باتخاذ قرارات الادعاء، نفذ منها 9 فقط بحق موظفين في وزارة التنمية الإدارية، و56 في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني، وذلك من أصل 3397 قراراً غالبيتها في وزارة التربية (485 متعاقداً و2345 مستعاناً به) وهيئة «أوجيرو» (453). خميس لفت إلى أن «دور الديوان قضائي، هو يعمل على تطبيق القانون وتحديد التوظيفات المخالفة للقانون ودور الديوان ينتهي هنا. فإما الادعاء على المدير العام في المؤسسة أو إبلاغ مجلس النواب بمخالفة الوزير»، والطلب من الإدارات «فسخ العقود مع الموظفين أو توقيف النفقة»، مشيراً إلى أن «الديوان تريّث في أمر التوظيفات كورونا، نظراً إلى حاجة المستشفيات إلى موظفين». فهل سيسري ذلك على قطاع التعليم، في ظل الحديث عن نزوح طلابي من المدارس الرسمية والجامعة اللبنانية بسبب الأزمة الاقتصادية، ما دامت الحاجة تتقدّم على القانون؟ يؤكّد خميس لـ«الأخبار» أن «الديوان يطبق القانون، أما السياسة الاجتماعية فهي من مسؤولية الحكومة، فإذا قرّرت هي أن تغطيهم، فلتفعل». وهنا تبرز أيضاً إشكالية عدد الأفراد الذين جرى إدخالهم إلى المؤسسات العسكرية والأمنية (أكثر من 5000 عنصر) والتي يقول خميس إن «ذلك لا يخضع لرقابة الديوان»، مُضيفاً نحن «تواصلنا مع وزارتي الداخلية والدفاع بقدر صلاحيتنا، وأكدتا أن لا توظيف جرى في الإدارة لديهما بعد صدور القانون».

أما فضل الله فيعتبر أن الحل يبدأ «بتحديد الوظائف الوهمية لموظفين مسجلين في المؤسسات ويقبضون رواتبهم من دون مداومة»، ومن ثمّ «حل موضوع المتعاقدين والمستشارين في الوزارات التابعين لـ«UNDP»، والتي تساهم الدولة في دفع رواتبهم البالغة 14 مليوناً، وتُدفع بالدولار». والأهم من ذلك «تفعيل مجلس الخدمة المدنية، فتعطيله سمح للوزراء والإدارات بفتح باب التوظيف العشوائي». إذ «لا يُمكن البدء بالإصلاح عبر التضحية بالفقراء، بينما هناك قطاعات أخرى لم نقترب منها».

تقرير

«زين» و«أوراسكوم» تودّعان الخلوي باحتجاز رواتب الموظفين

2000 موظف من شركتيّ «الفا» و«تاتش» لم يتقاضوا رواتبهم عن شهر أيار. المشكلة الرئيسية هنا أن قطاع الاتصالات عاد صورياً الى كنف الدولة وينتظر الخطوات الفعلية لإتمام المسار القانوني. الموظفون حمّلوا الوزير والدولة والشركتين مسؤولية التوقف عن العمل في حال لم يتم تسديد مستحقاتهم خلال 48 ساعة. ومايعنيه ذلك من اعطال كبيرة في الشبكتين

رلى إبراهيم

بين إعلان تعيين مجلسَي إدارة جديدين لشركتي «ألفا» و«تاتش» وبقاء الشركتين فعلياً تحت ادارة المجلسين السابقين في ظل عدم الدعوة الى جمعية عمومية لمنح المجلس الجديد التفويض، وبين وعود وزير الاتصالات طلال حواط، يدفع الموظفون اليوم ثمن هذه الفوضى وعدم اتخاذ قرار حاسم في هذا الملف. فموظفو الشركتين لم يتقاضوا رواتبهم عن شهر أيار الماضي، ويشكو بعضهم من عدم امكان تأمين المستلزمات الأساسية لعائلاتهم مع انهيار الوضع الاقتصادي وارتفاع سعر صرف الدولار. لا امكانية للصمود، يقولون خلال الاعتصام الذي نفذوه يوم أمس أمام مبنى شركة «ألفا» في فرن الشباك احتجاجاً على التأخير الحاصل في صرف الرواتب. وقد دعت نقابة الموظفين الى هذا الاعتصام بعد تلقيها وعداً من وزير الاتصالات، نهار الخميس الماضي، بصرف الرواتب في مدة أقصاها 48 ساعة، الأمر الذي لم يحصل، فيما حاولت النقابة مجدداً مراجعة الوزير يوم الجمعة الماضي، فوعدها مرة أخرى بتفقد الوضع والعودة اليها، لكنه لم يعد. وعليه، ينتظر 2000 موظف التفاف وزير الاتصالات اليهم لحلّ مشكلتهم مع شركتي الاتصالات. خلال الاعتصام، طالب ثقيب موظفي شركتي الخلوي شربل النوار بدفع الرواتب خلال 48 ساعة وإلا فسيتوجهون الى التصعيد بكل الوسائل التي كفلها الدستور والقانون، وصولاً إلى تحقيق المطالب. وأضاف: «سنتوجه بتصعيد قانوني وآخر فعلي من خلال التوقف عن العمل، وأي ضرر يلحق المواطن لا تتحمل مسؤوليته بل أنتم المسؤولون». وتشير المصادر الى أن الموظفين سيتوقفون عن العمل غداً في حال لم يتم تحرير الرواتب، ما يعني تعطل خدمة تسديد الفواتير والكول سنتر ومحطات الإرسال التي لن تجد من يزودها بالمازوت وربما انقطاع بطاقات «التشريج» من الأسواق.

القصة هنا ليست جديدة، فمنذ مدة عانى موظفو شركة «ألفا» (ميك 1) التي تديرها شركة «أوراسكوم» من عدم دفع رواتب اذار الماضي. مضى وقت طويل قبل أن تحل مشكلتهم عبر تفويض لمدة 24 ساعة من الجمعية العمومية لرئيس مجلس ادارة الشركة مروان حايك بصرف الرواتب، حيث وقّع يومها على رواتب شهري آذار ونيسان. لكن اعادة القطاع الى الدولة وإقرار تعيينات مجلسي ادارة جديدين، زادا من الفوضى الحاصلة في هذا القطاع، ولا سيما أن هذا التعيين بقي صورياً،

> **تطلب الشركتان المشغلتان كتاباً من الوزارة لمنح مجلسَي الادارة الجديدين التفويض بالعمل**

بينما كان يفترض أن يعقد كل من المجلسين السابقين جمعية عمومية لاقرار التعيينات الجديدة وتسليم القطاع الى المجلسين المعينين. لذلك ترفض ادارتا الشركتين السابقتين حلّ مشكلة الموظفين عبر دفع رواتبهم على أن تسدد الدولة متوجباتها في ما بعد، تحت حجة «فرضية عدم دفع الدولة لهما»، علماً بأن عقود الموظفين قائمة مع شركتي «أوراسكوم» و«زين» المشغلتين للشبكتين، وليس مباشرة مع «ألفا» و«تاتش»، وعلماً أيضاً بأن عقد الشركتين مع الدولة اللبنانية يتضمن بنداً تحكيمياً يخوّلهما اللجوء الى المحاكم السويسرية في حال التلكؤ في الدفع، وهو ما عبّر عنه النوار بالقول: «طالما لم يتم توقيع أي انتقال من شركتي otl وزين الى Mic1 وMic 2، فإن الموظف لا يزال موظفاً لديهما، وبالتالي الرواتب يجب أن تدفع منهما». ويستغرب الموظفون في هذا السياق «البيع والشراء على ظهرنا» وأن يُستعمَلوا ككبش محرقة لمارب خاصة.

في موازاة ذلك، ثمة مشكلة أخرى تكمن في عدم عودة الموظفين إلى مزاولة أعمالهم من مكاتبهم في الشركة. وأشار النوار في هذا الصدد الى أن «العديد من محطات الارسال يتوقف عن البث يومياً بسبب فقدان مادة المازوت، ويضطر الموظفون الى تعبئتها من خزانات المحطات الاخرى ينقلونها على حسابهم وفي سياراتهم الخاصة. سيارات موظفي الصيانة بلا بنزين، والموظفون يذهبون الى المحطات بسياراتهم، هناك الكثير من التساؤلات حول عدم السماح بعودة الموظفين الى مزاولة أعمالهم من مكاتبهم أسوة ببقية القطاعات، هل بسبب عدم جاهزية الخدمات اللوجستية داخل الأبنية أم لاسباب اخرى؟». وشدد على ضرورة السماح للموظفين بالعودة إلى عملهم من مكاتبهم اسوة ببباقي القطاعات، مع المحافظة على قواعد السلامة الصحية والتباعد الاجتماعي والافراج عن مستحقات الموظفين المتراكمة عن الاعوام السابقة. وطالب نوار وزير الاتصالات بـ«عدم إعطاء اي براءة ذمة للشركتين قبل تسديد كامل الحقوق للموظفين المتراكمة منذ سنوات».

تقرير

نواب بيروت يصمتون دهراً وينتفضون للاعتداء على 3 محال تجارية

ميسم رزق

تحوّلت الاحتجاجات التي اندلعت ليل الجمعة - السبت في مدينة بيروت، حيث دفع الغضب بعدد قليل من المحتجين إلى تكسير وحرق نحو ثلاثة محال تجارية، نتيجة الوضع المالي والاقتصادي والمعيشي، الى مادة للتوظيف السياسي من قبل بعض الشخصيات والقوى التي كانت منضوية في فريق 14 آذار، إضافة إلى وسائل إعلامهم، موجهين الاتهامات إلى حزب الله باجتياح العاصمة وإحراقها وتدميرها. وفي سياق هذه الحملة، تداعى نواب «بيروت» يوم أمس إلى اجتماع «طارئ» في ساحة النجمة، بدعوة من زميلهم القواتي عماد واكيم، علماً بأن ما حصل تلك الليلة، لم يكُن سابقة، إذ وقع في وسط العاصمة ومحيطه ما هو أكثر منه خطورة وضرراً، منذ ما قبل 17 تشرين وبعده. لا بل إن ما شهدته مناطق أخرى، كطرابلس على سبيل المثال، يفوق بكثير ما حصل في بيروت (سقط في طرابلس أكثر من 80 جريحاً بين العسكريين والمحتجين).

نواب العاصمة لم ينتفضوا يوماً لأملاكها العامة المنهوبة، ولا لمساحاتها العامة المهددة بالانقراض، ولا لنقلها العام غير الموجود، ولا لأزمة السكن فيها التي حوّلتها إلى مدينة طاردة لأهلها، ولا لأزماتها البيئية، ولا لمجلسها البلدي المعطّل والمنتقل من فشل إلى فشل، ولا لمالها المهدور، ولا لودائع سكانها المحجوزة في المصارف... على العكس من ذلك، الجزء الأكبر منهم منضوٍ في حملة الدفاع عن سارقي أموال اللبنانيين، وفي تغطية هدر المقدرات العامة. فمنذ الانتخابات النيابية عام 2018، لم يجتمع نواب بيروت إلا مرة احدة بشأن قضية «الإبن باي». ومن حينها، يتواصل هؤلاء كمجموعة اصدقاء عبر «غروب» على تطبيق «واتساب». وعلى هذه المجموعة، طلب واكيم منهم عقد لقاء حضره جميع النواب باستثناء سعد الحريري وتمام سلام وجان طالوزيان (لارتباط الأخير بجلسة للجنة المال). واكيم قال في اتصال مع «الأخبار» إن «الأثر الذي تركته الاحتجاجات، إضافة إلى جو التوتر، دفعانا الى الدعوة لاجتماع»، بينما يقول نائب بيروتي إن «المشاهد التي نقلت على شاشات التلفزيون بشكل مباشر لم يُكن بالإمكان تجاهلها» وهي «تحصل في ظروف حساسة جداً والبلاد تنهار على كل المستويات، وكان لا بدّ من التداول فيها». الجلسة لم تخلُ من السجالات، أهمها بين النائبين أمين شري ونهاد المشنوق. الأخير كان الأشرس، والأكثر اندفاعاً لتحميل إحراق محتجين لثلاثة محال تجارية في وسط العاصمة أبعاداً استراتيجية، تظهر في خطابه الذي يكرره منذ سنوات. رفض القول «إنّ من أحرقوا بيروت وشتموا السيدة عائشة فعلوا ذلك من دون قرار سياسي، فضلاً عن قناعتهم الذاتية». شدد على أن «من قاموا بالغزو على عين الرمانة وعلى وسط بيروت وعلى الطريق الجديدة وعلى طرابلس، وشتموا المقدّسات، إنّما فعلوا ذلك بتعبئة سياسية مسبقة وحقيقية. إنهم لا يكذبون. هذه هي مشاعرهم وقناعاتهم، كذلك الذين ردّوا عليهم في كورنيش المزرعة وفي عين الرمانة». وقال إنه «لا حلّ إلا بقرار سياسي يلجمهم ويوقف التعبئة. وقال المشنوق إنّ ببانات الاعتدال من المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى ومن المجلس الإسلامي الشرعي، لا تفيد، لأن لا اعتدال بلا حفظ كرامات الناس وأرزاقهم». وقال إنّ حديثه عن «تحالف شتم السيدة عائشة ليس موجّهاً إلى الطائفة الشيعية، بل إلى القيادة السياسية المحرّكة لتحالف الموتوسيكلات». وطالب المشنوق بحلّ سياسي على أعلى المستويات، داعياً إلى إنشاء صندوق أهلي لتعويض المتضرّرين في الأسواق التجارية في بيروت، كذلك في طرابلس. وختم مرافعته بإشائيات عن أن الدولة «لن تقوم في لبنان من دون استراتيجية دفاعية. وطالما أن السلاح خارج إرادة الدولة فلا حلّ في الخارج ولا في الداخل، وأنّ هذا الجو كان قبل العقوبات بسنوات،

> **نواب العاصمة لم ينتفضوا لأملاكها العامة المنهوبة ولا لمساحاتها العامة المهددة بالانقراض**

فكيف الآن؟». وشدد على أنّه «لا بديل من حوار جدّي، ونتائجه لا تكون إلا برعاية الرئيس نبيه برّي».

رد المشنوق جاء على خلفية اعتراض النائب أمين شرّي على «توظيف ما حصل في بيروت بطريقة شعبوية»، فتوجّه إلى المشنوق بالقول «نحن جميعنا حريصون على بيروت. ويجب أن نعالج ما جرى بمنطقية، لا أن نستثمر فيه ونوظفه في السياسة، خاصة أن لا أحد يُمكن أن يضبط وسائل التواصل الاجتماعي»، مذكّراً بأحد الأشخاص الذي خرج سابقاً من خارج لبنان وشتم أهل البيت «لكننا يومها عملنا على احتواء التداعيات». وقال شري: «نحن كنواب بيروت فلنطلب من الأجهزة كلها تحديد المتورطين بالدليل وليحاسب هؤلاء، ونحن نستنكر أي اعتداء، ونتمنى أن لا يوظف أحد ما حصل ضدنا. وللتأكيد، فنحن ننسّق مع الأجهزة، ولا يضع أحد ذلك في إطار الأمن الذاتي، بل في إطار المساعدة، لأننا نعرف شوارع بيروت وقادرون على ضبطها حيث يوجد مؤيدون لنا». وأكد شري أن «قطع الطرقات على أهل بيروت المقيمين في الإقليم وعرمون وبشامون لا يقل أهمية عمّا حصل في بيروت، وعلينا أن نقول لهم كيف نحميهم، لا بل إن حديثنا يجب أن لا ينحصر بالعاصمة بل بكل المدن، في بيروت كما في طرابلس». ونطرح شري إلى بيان المجلس الأعلى للدفاع وتأكيده وجود أعمال منظمة مدعومة من الداخل والخارج، فردت النائبة بولا يعقوبيان «من هم»؟ فقال شري «الجميع يعلم»، فأجابت «الذين أتوا إلى الوسط هم من مناطق تخضع لسيطرتكم»، فرّد شري عليها بالقول «المناطق جميعها تخضع للدولة، هؤلاء موجودون في مناطق لنا فيها حضور».

بدوره توجه النائب محمد خواجة إلى المشنوق مؤكداً «أن كلامه غير مقبول ولا يُشبهه»، وأن ذلك يؤدي إلى توتر وفوضى عارمة. وشدد على أن المتظاهرين لم يكونوا من الضاحية حصراً، بل من مناطق مختلفة. وبينما كرر النائب نديم الجميل نغمة السلاح والقرار 1559، سأل واكيم عن «الكلام الذي تحدث عن الضغط على حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، ولا سيما أننا في اليوم التالي شهدنا اتفاقاً لضخ الدولار في السوق». وقد انتهى اجتماع الساعتين ببيان تلاه النائب فؤاد مخزومي، طالب فيه النواب «القضاء بمتابعة حيثيات استباحة بيروت والتعرض للأملاك العامة والخاصة وتعقب المخربين ومحاسبتهم وسوقهم إلى المحاكمة»، بينما لفتت مصادر في الجلسة إلى أن النائب نزيه نجم كان يحمل معه «بياناً مسبقاً من بيت الوسط يريد فيه تحميل الحكومة كل المسؤولية».

(هيثم الموسوي)
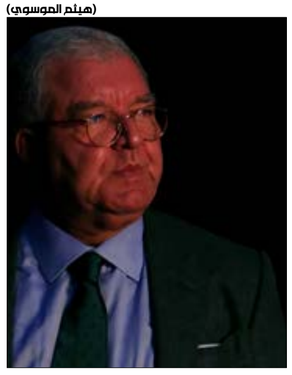

دراسة

تلوّث الشاطئ اللبناني لا مضادات قادرة على معالجة جراثيم البحر

جراثيم البحر اللبناني اكتسبت مناعة ضدّ معظم أدوية الالتهابات، بمافيها الـ«كوليستين» الذي يُستخدم بعد فشل معظم المضادات الحيوية الأخرى، وخصوصاً لدى أصحاب الأمراض المزمنة. في دراسة أعدّتها الجامعة الأميركية في بيروت، تبيّن ان مرتادي الشواطئ في لبنان قد يكونون عرضة لأنواع من البكتيريا ذات المناعة، ما يصعّب علاجها إلى حد كبير

بعض الجينات تكتشف للمرة الأولى عالمياً في عيّنات من مياه البحر (مروان طحطح)

هديل فرفور

قد لا يُبعد تلوّث الشواطئ في لبنان خبراً جديداً. دراسات كثيرة أشارت سابقاً الى أن مياه البحر في غالبية المواقع على الساحل اللبناني تتضمّن أنواعاً مختلفة من البكتيريا. لكن الجديد، والخطير، هو ما كشفته دراسة أجراها أخيراً فريق بحثي في مختبر ميكروبيولوجيا الغذاء في الجامعة الأميركية، حول اكتساب الجراثيم في البحر اللبناني مناعة ضدّ معظم أدوية الالتهابات، بما فيها الـ«كوليستين» mcr-1. والأخطر، يُعرف بدواء «الملاذ الأخير» ويُعطى للمرضى في حال فشل المضادات الحيوية الأخرى في شفائهم. وأوضحت الدراسة أن الكوليستين هو أحد الخيارات القليلة المتاحة لعلاج الالتهابات المُعقّدة التي تتسبّب بها بكتيريا Enterobacteriaceae، «إلا أن فعاليته تعرّضت لخطر شديد بسبب ظهور جينات مُقاومة له وقابلة للانتقال (mcr)».

وبعد جمع عينات من مياه البحر من 22 موقعاً على الساحل اللبناني من الشمال إلى الجنوب، رصدت الدراسة، للمرة الأولى، وجود بعض الجينات المقاومة للمضادات الحيوية إلى جانب الجينات المقاومة لمادة الكوليستين mcr-1. كما تبيّن وجود أنواع من بكتيريا E. coli التي تنتمي الى سلالات موجودة في البشر والحيوانات والأطعمة في 10مواقع من أصل 22 (45,5%)، وأظهرت التحليلات أن كل عينات تلك البكتيريا تتضمن جينات الـ mcr-1 الكفيلة بإكساب البكتيريا مناعة ضد غالبية أدوية الالتهابات.

وبحسب الدراسة، فقد أظهر اختبار الحساسية لمضادات الميكروبات أن كل عينات الـ E. coli كانت مقاومة لثلاث فئات من المضادات الحيوية على الأقل، من بينها البنسلين (100% من العينات) والأمبيسلين (94%). وهذه العينات يُمكن أن تعيش لفترة طويلة في مياه البحر «ما يسمح للتيارات بتفريقها خارج المياه المحلية». ولفتت الدراسة الى وجود عينات من الـ mcr-1 بشكل أساسي قرب منافذ الصرف الصحي الرئيسية، «ما يشير إلى أن التلوث قد يكون مرتبطاً بالتصريف المباشر لمياه الصرف الصحي و/ أو الفائض الذي قد يحمل من دون معالجة من أجل السيطرة على انتشار mcr وجينات مقاومة مضادات الميكروبات الأخرى».

الأستاذ في كلية الأغذية والعلوم الزراعية المشرف على الدراسة (بالتعاون مع الدكتور هادي جعفر) عصمت قاسم أوضح لـ«الأخبار» أن لهذه الوقائع «خطورة على المُقيمين في لبنان، ممن يرتادون الشواطئ على صعيدين: الأول هو أن بكتيريا الـ E. coli التي يتعرض لها مرتادو الشواطئ «قد تكون مسببة للأمراض، والإصابة بمثل هذا النوع من البكتيريا الحاملة لجينات الـ mcr سيكون من الصعب جداً علاجه. والثاني، أن وجود هذه البكتيريا دليل على وجود جراثيم أخرى قد تكون أكثر خطورة بعد اكتسابها جين الـ mcr من الـ Ecoli». وأضاف: «على سبيل المثال، حالات التسمم التي كانت تسجل بفعل بكتيريا السالمونيلا الموجودة في مياه البحر قد تتفاقم، لأن هناك احتمال أن تكتسب السالمونيلا مناعة ضد الكوليستين بسبب جينات الـ mcr». وانتشار الـ mcr «يعني حُكماً انتشار الجراثيم في المجتمع اللبناني، فيما ستقلّ الى حد كبير فعالية الكوليستين الذي نعتمد عليه في علاج الأمراض المستعصية».

> **أنواع من البكتيريا يتعرض لها مرتادو الشواطئ قد تسبب أمراضاً يصعب علاجها**

يشدد قاسم على أن الدراسات التي تناولت تلوث الشاطئ اللبناني سابقاً «لم تتناول موضوع المناعة ضد المضادات الحيوية، ولم يسبق لأحد أن بحث في الـ mcr المسبب الرئيسي للمناعة ضد الكوليستين والذي ينتقل من بكتيريا الى أخرى في مياه البحر في لبنان». ولفت الى أن هناك 3 دراسات فقط على مستوى العالم كشفت وجود الـ mcr في مياه البحر: في ستة مواقع في الصين وثلاثة مواقع في البرازيل وفي الجزائر «وهذه بلاد أكبر بكثير من لبنان من حيث المساحة والإنتاج الصناعي والزراعي والتلوث». الأخطر أنه «في لبنان عثر على هذه البكتيريا في 45,5% من العينات، والأكثر خطورة أيضاً أننا وجدنا في بعض العينات أكثر من 19 جيناً مختلفاً غير الـ mcr تتسبب في المناعة ضد أنواع أخرى من المضادات الحيوية، وهذه الجينات تكتشف للمرة الأولى عالمياً الى جانب الـ mcr في عيّنات من المياه، ما يعني وجود تلوث واسع جداً وخطر وبحاجة الى تدخل فوري»، لافتاً الى أن «حركة تيارات المياه تزيد الموضوع تعقيداً، إضافة الى التدفق الدائم للمياه الآسنة الى البحر».

النفايات البشرية والزراعية والصناعية».

وخلُص معدو البحث إلى أن تقريرهم هو الأول من نوعه الذي يوثّق «حدوث واستمرار 1,1-mcr القابل للانتقال في البحر الأبيض المتوسط»، داعين إلى «مراقبة مضادات الميكروبات في لبنان ودول البحر الأبيض المتوسط الأخرى ذات البنية التحتية والتحديات الاقتصادية المماثلة، من أجل السيطرة على انتشار mcr وجينات مقاومة مضادات الميكروبات الأخرى».

متابعة

الأقساط وفق السعر الرسمي للدولار حتى فصل الخريف فقط

مصروفو «الأميركية» 1600

فاتن الحاج

ما كان ينتظره موظفو الجامعة الأميركية في بيروت، أول من أمس، صار واقعاً أمس. فاللقاء مع الإعلاميين الذي أعلن خلاله رئيس الجامعة الأميركية فضلو خوري عن «بورصة الصرف» التي قدرها بحوالى 25% من الموظفين، ترجمها مجلس الأمناء أمس بالأرقام: الجامعة تريد صرف 2000 موظف. هذا ما تبلّغته نقابة الموظفين والعاملين التي رفضت بلاغ الصرف، وتسلّم اللائحة التي تتضمّن أسماء الموظفين المقرر صرفهم، وذلك «من أجل الضغط لتقليل العدد». وتشير المصادر إلى أنه «بعد أخذ وردّ، خُفّض العدد إلى 1600موظف» يتوقع أن تعلن أسماؤهم بعد غد الخميس. وفي التفاصيل أن اللائحة تشمل المياومين (الذين تقترب عقود عملهم من الانتهاء)، إضافة إلى 48 بروفسوراً وطبيباً و110 موظفين (الأقرب إلى سنّ التقاعد). وقد تقرر أن يكون الصرف بإشراف لجنة تتضمن أربعة أشخاص من قسم الموارد البشرية والإدارة، على أن تكون «المعايير مستندة إلى التقييم السنوي ودراسة ملف كل موظف كي لا يكون هناك أي مجال للكيدية والتمييز».

أما بالنسبة إلى البند المتعلق بالتأمين الصحي، فقد تقرر إبقاء العقد للمصروف، في حال استمراره في دفع رسوم الـ health insurance plan على أن تخصص إدارة الجامعة مستوصفاً لطبابة هؤلاء. وأوضحت النقابة أن «الإدارة وافقت على تجديد العقد الجماعي وإعطاء سلفة غلاء معيشة بقيمة 400 ألف ليرة لكل موظف».

وفي رسالة إلكترونية وجّهها إلى أهل الجامعة أمس، وعد خوري بأن تأخذ «السياسة التقشفية» لإنقاذ الجامعة أوضاع الطلاب والأساتذة والموظفين والجسم الطبي في الاعتبار، من دون أن يقدم أيّ ضمانات واضحة بشأن مصير الأقساط. وهو التزم، فقط، بأن يكون قسط الفصل الأول (الخريف) من العام الدراسي المقبل وفق سعر الصرف الرسمي، من دون أن يحدد هذا السعر، وسط احتمال أن يتغير السعر الرسمي نفسه مقابل الدولار حتى تاريخ بداية الفصل. وأرجأ مرة أخرى القرار الحاسم بشأن الأقساط، «إذ سندرس تطور الوضع ونعدّل القسط بحسب سعر الصرف القريب من السوق»؛ تاركاً الطلاب فريسة دوامة الدولرة والقلق على مصير تعليمهم. كذلك لم يتطرق خوري أيضاً إلى «العقد الطلابي»، وهو مطلب أساس يسمح بتجميد القسط طيلة فترة دراسة الطالب في الجامعة.

> **لائحة المصروفين تشمل أطباء ومياومين وموظفين على أبواب التقاعد**

وبعدما أكّد أن الجامعة مستمرة وباقية رغم «الأزمة الوجودية»، تحدث عن «برنامج واضح ودقيق يتضمن إعادة الهيكلة عبر إخراج 25% من الكادر، مع إنشاء شبكة اجتماعية تحمي المستغنى عن خدماتهم، وتدرس إمكان إبقاء تعليم أبنائهم مجاناً مع تغطية صحية شاملة، ودفع تعويضات للمصروفين لسنة وسنتين، وتثبيت الأساتذة المتفوقين والمتميزين الذين ستدفع رواتبهم من الخارج، وإلزام أهالي الطلاب الذين يعملون في الخارج بالدفع بالدولار، وإطلاق مشاريع في الخارج لدعم الجامعة، والعمل على توزيع الأعباء، كتخفيض الرواتب بهدف الاستمرار».

علي حلاوي، عضو النادي العلماني في الجامعة، قال لـ«الأخبار» إن «الرسالة لم تقدم ولم تؤخر»، مشيراً إلى غياب الشفافية المالية، خصوصاً عندما يتم إيراد أرقام من دون أي إثباتات عليها، ومنها أن «الخسائر المتوقعة للعام المقبل أكثر من نصف الموازنة التي تبلغ 609 ملايين دولار». ونفى حلاوي صحة مبدأ توزيع الخسائر بين كل المكوّنات، إذ «بقي أهالي الطلاب الفئة التي ستتحمل العبء الأكبر»، ملوّحاً بالتحرك من أجل العقد الطلابي.

مصادر طلابية أخرى وصفت الرسالة بـ«الرمادية» لجهة «عدم الوضوح في بنود الخطة الإنقاذية». وسألت: «من يضمن أن يؤخذ قرار بمساعدة أبناء المستغنى عنهم عبر الموافقة على إبقائهم في الجامعة مع تأمين تغطية صحية شاملة لهم، وألا يلقى هؤلاء مصير الفئة الأكثر حاجة إلى المساعدة، أي العمال المياومين الذين صرفوا أثناء انتفاضة 17 تشرين وكورونا والذين لا نعرف ماذا حلّ بهم». كذلك لا يضمن الطلاب، بحسب المصادر، أن يصدق الوعد بالنسبة إلى إلزام أهالي الطلاب في الخارج بالدفع بالدولار، لأنه «سبق للرئيس أن تعهّد بذلك من قبل ولم نرَ شيئاً ملموساً».

(هيثم الموسوي)

حقوق

السلطة تشدّد الخناق: «الأخ الأكبر يراقبكم»!

إيلاده الغصين

لا دليل على «فضاوة» السلطة التي تعتقد «من فوق» أن المجتمع بخير وأنها أدّت فروضها في تأمين أبسط حاجات المواطنين، سوى تلويحها بملاحقة كل ناشط أو مدوّن على مواقع التواصل الاجتماعي. تفزّعت السلطة، كما تُظهر سلسلة تصريحات أمس، لملاحقة مقلقي «راحة» المجتمع والمتعدّين على الممتلكات والشخصيّات العامة؛ «غير وجه حقّ». الحياة سعيدة و«المخربون» ليسوا سوى ناقمين على البحبوحة والرغد والهناء الذي يعمّ البلاد، ولا سيّما وسط العاصمة بيروت. «الأخ الأكبر يراقبك». هذه العبارة التي لاحقت ونستون سميث في رواية «1984» لجورج أورويل، في عالم من الخراب والفساد... تستعيدها السلطة اليوم، مع فارق بسيط، هو اعتقادها بأن مواطنيها يعيشون في «مدينة فاضلة» وليسوا سوى ناقمين من دون أسباب.

تصريحات كل من رئيس الجمهورية عن «حملة توقيفات»، ورئيس الحكومة عن «الزعران والتخريب المنظّم» في اجتماع مجلس الدفاع الأعلى أمس، تزامنت مع تكليف النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات قسم المباحث الجنائية المركزية بـ«مباشرة التحقيقات حول هوية الأشخاص الذين عمدوا إلى نشر تدوينات وصور تطال مقام رئاسة الجمهورية بالقدح والذم والتحقير». التكليف من صلاحيّات عويدات سنداً إلى قانون العقوبات، وتحديداً المادة 384 التي تعاقب «من حقّر رئيس الدولة بالحبس من ستة أشهر الى سنتين»، لكنّه منفصل عن الأزمة التي تهدّد خبزَ المواطنين.

تشديد الخناق، عبر عشرات الاستدعاءات المرشحة للازدياد، يأتي سنداً إلى مواد يضعها حقوقيّون في إطار المواد الـ«منتهية الصلاحيّة» والواجب إلغاؤها. «المواد المتعلّقة بالتحقير والقدح والذم وإثارة النعرات الطائفيّة، مخالفة للعهد الدولي للحقوق المدنيّة والسياسيّة الذي صادق عليه لبنان، وتتناقض تماماً مع حريّة التعبير كحقّ مطلق يكفله الدستور اللبناني وشرعة حقوق الإنسان»، وفق المحامي فاروق المغربي في اتصال مع «الأخبار». العهد الدولي «يسبق في الهرميّة، مثل أي اتفاقية دولية وقّع عليها لبنان، الدستور والقوانين وفقاً للمادة 2 من قانون أصول المحاكمات المدنيّة». وعليه، فإن «توصيات لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة الناظرة في تطبيق العهد، عبّرت عن قلقها من الاستدعاءات المتكرّرة في قضايا القدح والذم بحقّ سياسيين ومسؤولين، وأوصت بإلغاء هذه المواد من قانون العقوبات»، بحسب المغربي، كما أن «المقرّر الخاص لحريّة التعبير والمعتقد في الأمم المتحدة وجّه انتقاده لاستدعاء الناشطين في لبنان على خلفيات القدح والذم». هذه التوصيات غير الملزمة، تُضاف إلى 4 توصيات بشأن قضايا التعذيب، يتجاهلها لبنان. ويشدّد المغربي على «ضرورة إلغاء كلّ المواد المتعلّقة بالمس بكرامة الرؤساء، وتحقير أشخاص الدولة والمسؤولية العامة وإثارة النعرات الطائفية والتعرض للديانات... إذ هي مواد فضفاضة ووُلّي عليها الزمن، وجاءت في قوانين وُضعت في القرن الماضي ولم تعد الدول تطبّقها بشأن أي شخصيّة عامة يفترض بها القبول بأي نقد يطاولها».

> **الاستدعاءات تأتي سنداً إلى مواد يصفها حقوقيّون بـ«منتهية الصلاحيّة»**

عدم شمول قانون المطبوعات، وفق اجتهاد سابق لمحكمة التمييز، الجرائم الواقعة على مواقع التواصل الاجتماعي وإحالتها أمام القاضي المنفرد الجزائي، إلى عدم وجود قانون يرعى النشر الإلكتروني... كلّها وقائع لا تغني وفق المغربي عن أولويّة «تحديث قانون المطبوعات وإلغاء المحاكم الاستثنائيّة مثل محكمة المطبوعات والمحكمة العسكرية، وعقوبات الحبس للصحافيين، والتقاضي أمام القضاء المدني العادي بدلاً من قضاة التحقيق».

لا عقاب على التعذيب والإخفاء القسري

مئات الاستدعاءات والاعتقالات، منذ احتجاجات 17 تشرين إلى اليوم، سجّلتها الأجهزة الأمنيّة وانتقصت خلالها من حقوق الموقوفين المدنيّة. كما مارست الإخفاء القسري والتعذيب في عدد من الحالات الموثّقة. كلّ ذلك من دون التزام بالمادة 47 من أصول المحاكمات الجزائيّة التي تمنح الموقوف حق مقابلة محامٍ والتواصل مع ذويه وطلب طبيب شرعي، ولا بالمادة 38 من القانون نفسه التي تحدّد أشخاص الضابطة العدلية. وبمخالفة فاضحة لقانوني معاقبة التعذيب (الرقم 65/ 2017) والإخفاء القسري (الرقم 108/ 2018)، اللذين ثبت أن عدداً من القضاة يتجاهل إقرارهما. تمثّل تجاهل القضاء والسلطة لهذه الممارسات بقرارين، الأول بحفظ معاونة مفوّض الحكومة لدى المحكمة العسكريّة القاضية منى حنقير لـ15 شكوى تعذيب وإخفاء قسري تقدّمت بها لجنة المحامين للدفاع عن حقوق المتظاهرين، والقرار الثاني بتكليف مفوّض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي بيتر جرمانوس، فرع التحقيق في مخابرات الجيش بإجراء التحقيقات بشأن ادعاءات موقوفين بتعرّضهم للتعذيب لدى الفرع نفسه.

أموال تعليم السوريين: استدعاء المدير العام للتربية ومديرة البرنامج

يمثل، الخميس المقبل، كل من المدير العام للتربية فادي يرق ومديرة وحدة التعليم الشامل في وزارة التربية صونيا خوري، في جلسة أولى، أمام المحامي العام المالي القاضي جان طنوس، للاستماع إلى إفادتيهما بشأن الإخبار الذي يتضمن «جرائم ومخالفات في برنامج الأمم المتحدة لتعليم اللاجئين الذي تديره الوحدة». الإخبار مقدم من المحاميين: حسن بزي، هيثم عزي، جاد طعمة، مازن صفية، بيار الجميل، فرنسواز كامل وباسل عباس، والصحافي جوي حداد على إحدى حلقات برنامج «حكم الفاسد» على قناة «الجديد».

وبحسب مصادر مطلعة، يتوقع أن يتناول التحقيق بشكل أساسي التلاعب بعدد التلامذة اللاجئين السوريين وتسجيل تلامذة وهميين في تعليم بعد الظهر، أي أن عدد التلامذة المسجلين أكبر من عدد التلامذة الذين يحضرون إلى الصفوف، وتقاضي مبلغ يتراوح بين 500 و600 دولار عن كل اسم (تسجيل 15 ألف تلميذ سنوياً من دون حضور فعلي بقصد الاستفادة المالية بما يعادل 9 ملايين دولار). كذلك سيتطرق إلى المبالغ التي تدخل وزارة التربية من خلال برنامج RACE ولا تخضع لرقابة ديوان المحاسبة، مع أنها تنفق من شخص عام وبقرارات صادرة عنه. وهناك أيضاً اختفاء لعقود مقاولة لترميم بعض المدارس الرسمية وقّعت مع وحدة التعليم الشامل، إضافة إلى احتفاظ الوحدة بـ21 مليون دولار على أنها أرباح للبرنامج، كما تقول خوري، «رغم أن أموال المانحين يجب أن تدفع للمدرسين والمدارس». كما أنّ هناك مبلغاً يقدر بـ 34 مليون دولار هي مجموع الفائض السنوي (5 ملايين دولار) عن الأعوام الدراسية 2013 - 2014 ولغاية العام 2017 - 2018، فضلاً عن الهبات التي قبضتها وزارة التربية من خلال برنامج RACE والتي بلغت نحو 260 مليون دولار.

«العنصر الملك»، كما تقول المصادر هو «الاستماع إلى معد البرنامج رياض قبيسي كشاهد يحوز المفردات الأصلية التي تؤكد ثبوت الجرائم المدعى عليها».

فهل سيضرب القضاء هذه المرة بيد حاسمة في هذا الملف الذي لا تخضع أمواله لرقابة ديوان المحاسبة أو التفتيش المركزي أو وزارة المال، أم سيكون المستدعون مجرد ضيوف في مكتب المحامي العام المالي؟

فاتن ...

قدم ليونيل ميسي مستوى استثنائياً بعد العودة من فترة التوقف

لا ليغا

الكبار لا يتأثّرون بالتوقف
لعبة الكراسي بين برشلونة ومدريد

عاد الدوري الإسباني من جديد، لتستمر بذلك الصراعات المختلفة بين الفرق، فوزان مقنعان للمتصدّر برشلونة ووصيفه ريال مدريد أكّدا صعوبة الحسم المبكر للقب، وعلى أن لعبة الكراسي، بمختلف مستوياتها، مستمرة حتى الجولات الأخيرة

حسين فحص

انتهت الجولة 28 من الدوري الإسباني الممتاز بصورة مثالية بالنسبة إلى رائدَي الترتيب العام، بعد أن عادا بانتصارين مقنعين على الأصعدة كافة.

عزّز برشلونة صدارته بفوز كبير على مستضيفه ريال مايوركا (4-0)، وقد بدأ حامل اللقب المباراة

عادت هيبة الميرينغي من جديد مع المدرب الفرنسي زين الدين زيدان

بطريقة ممتازة بعد أن سجل لاعب الوسط التشيلي أرتورو فيدال الهدف الأول للفريق في الدقيقة الثانية، ليعزز الدنماركي الدولي مارتن بريثويت النتيجة بهدفٍ ثانٍ مع نهاية الشوط الأول. ثم أضاف جوردي ألبا هدفاً ثالثاً لصالح برشلونة في الدقيقة 79 بعد تلقيه تمريرة من ليونيل ميسي الذي صنع أيضاً هدف بريثويت، ليختتم الأرجنتيني الرباعية بتسديدة في الوقت المحتسب بدل الضائع. هكذا، رفع برشلونة رصيده إلى 61 نقطة من 28 مباراة، مقترباً أكثر من تحقيق اللقب رغم صعوبة الموسم.

مشاكل عديدة عرفها الفريق الكاتالوني خلال الموسم الحالي، منها ما هو مرتبط بسوء القراءة الفنّية في حين وصلت أخرى إلى سوء الإدارة. ظهر جلياً سوء تخطيط الأخيرة من خلال الصفقات التي أبرمتها مطلع الصيف الماضي، على رأسها الفرنسي أنطوان غريزمان الذي لم يقدم الإضافة للفريق رغم قدومه بمبلغ مرتفع. بداية متخبّطة للبلاوغرانا أدّت في نهاية المطاف إلى إقالة المدرب أرنستو فالفيردي، ليخلفه المدرب كيكي سيتين. عرف هذا الأخير انطلاقة بطيئة عكسها تخبّطٌ في النتائج والأداء، غير أن ذلك تحسّن تدريجياً ليصل بالفريق إلى صدارة الليغا. وقد ظهر جلياً في المباراة الأخيرة مدى انسجام المنظومة مع المدرب الجديد الذي استغلّ بدوره فترة التوقّف للتعرّف أكثر إلى فلسفة النادي. برشلونة على الطريق الصحيح، غير أن ذلك قد لا يكون كافياً في ظلّ الملاحقة اللصيقة من ريال مدريد.

على الجانب الآخر، حقق ريال مدريد انتصاراً مهماً بنتيجة (3-1) خلال مواجهة إيبار مساء الأحد، ليبقي الفارق على نقطتين مع المتصدّر برشلونة. وسجل الأهداف للميرينغي كلّ من طوني كروس وسيرخيو راموس ومارسيلو في الدقائق (4 و30 و37 على الترتيب)، بينما سجل بيدرو بيغاس هدف إيبار الوحيد في الدقيقة 60. بهذا الانتصار رفع ريال مدريد رصيده إلى 59 نقطة في وصافة ترتيب الليغا، مستكملاً بذلك الصحوة التي عرفها قبل التعليق.

عادت هيبة الميرينغي من جديد مع المدرب الفرنسي زين الدين زيدان. وصافة محلية في الدوري ومقعد في دور الـ16 من دوري الأبطال، إضافة إلى تتويج بكأس السوبر الإسباني أنست الجماهير خيبات الموسم الماضي.

رغم النجاحات اللافتة، لم تكن البداية مثالية للفريق، بعد أن عانى الأمرّين في بداية الموسم. مشاكل كبيرة واجهها الميرينغي على مختلف الصعد، بدءاً من الإدارة مروراً بالمدرب واللاعبين، على خلفية سوق الانتقالات الضخم الذي عرفه النادي مع عودة المدرب الفرنسي زين الدين زيدان مرة أخرى. لم يقدم الفريق حينها مستوى مقنعاً، وسقط في مجموعة من النتائج السلبية ما أعاد إلى الأذهان خيبات الموسم الماضي، حين خرج الفريق من دون تحقيق أي لقب، غير أن الأمر اختلف الآن، حيث تحسّنت المنظومة مع مرور الجولات، إثر تأقلم الأسماء الجديدة وإيجاد المدرب للتوليفة المناسبة. متانة دفاعية ظهرت بعد ثبات أداء الحارس تيبو كورتوا خاصة في الجولات الأخيرة، ووسط ميدان صلب بفعل ما أضافه الأوروغواياني الشاب فالفيردي من قيمة فنية، إضافة إلى قوة هجومية تعزّزت مع عودة هازار من الإصابة، تُظهر أن الريال لن يكون لقمة سائغة هذا الموسم.

ويستمر الصراع على المقاعد الأوروبية وسط فارق 4 نقاط بين السادس أتليتيكو مدريد والثالث إشبيلية. وسبق أن حصد هذا الأخير الفوز الأول له بعد 3 أشهر من توقّف الدوري على ضيفه ريال بيتيس بنتيجة (2-0)، في افتتاح المرحلة الثامنة والعشرين.

وفي مباراةٍ أخرى، تعادل أتليتيكو مدريد مع مضيفه أتليتيك بيلباو (1-1) على ملعب «سان ماميس»، ليستمر بذلك تخبّط رجال المدرب الأرجنتيني دييغو سيميوني. تقدم اللاعب إيكار مونيابن لصالح فريق أتليتيك بيلباو في الدقيقة 37 من أحداث الشوط الأول، ثم عادل دييغو كوستا النتيجة للروخي بلانكوس في الدقيقة 39. هكذا، رفع أتليتيكو مدريد رصيده إلى 46 نقطة أبقته في المركز السادس، فيما وصل رصيد أتليتيك بيلباو إلى النقطة 38 في المركز العاشر.

أبرز مباريات اليوم

الدوري الألماني			
بروسيا مونشنغلادباخ	x	فولفسبورغ	19:30
فيردر بريمن	x	بايرن ميونيخ	21:30
فرايبورغ	x	هيرتا برلين	21:30
يونيون برلين	x	بادربون	21:30
الدوري الإسباني			
فياريال	x	ريال مايوركا	20:30
خيتافي	x	إسبانيول	20:30
برشلونة	x	ليغانيس	23:00

بوندسليغا

بايرن vs بريمين: مباراة اللقب لبافاريا

سيكون بايرن ميونيخ أمام فرصة أخرى لحسم لقبه الثامن توالياً والثلاثين في تاريخه، وذلك حين يحلّ اليوم ضيفاً ثقيلاً على الجريح فيردر بريمن في المرحلة الثانية والثلاثين من الدوري الألماني لكرة القدم. وكانت الفرصة قائمة أمام العملاق البافاري لحسم التتويج يوم السبت في حال تعثّر ملاحقه بروسيا دورتموند، إلّا أنّ الأخير أجّل ذلك بفوزه على فورتونا دوسلدورف (1-صفر). لكن هذه المرة مصير بايرن بين يديه، لأنه سيحسم اللقب قبل مرحلتين على ختام الموسم في حال حقق اليوم فوزه السابع توالياً منذ استئناف الموسم الذي توقّف في آذار/ مارس بسبب فيروس كورونا المستجد قبل أن يعاود نشاطه في منتصف أيار/ مايو خلف أبواب موصدة.

كما هناك إمكانية أن يحسم التتويج حتى في حال التعادل أو الخسارة، وذلك إذا تعادل دورتموند أو خسر غداً الأربعاء أمام ماينتس في ظلّ فارق النقاط السبع الذي يفصل بين الغريمين.

ويبدو فريق المدرب هانزي فليك مرشحاً بقوة للعودة منتصراً من ملعب «فيسر شتاديون»، ليس فقط لأنه فاز هناك في المباريات الـ12 الأخيرة، وليس لأنّه فاز بالمباريات الـ21 الأخيرة التي جمعتهما في الدوري والكأس (على أرضه وخارجها)، أو لأنه لم يخسر أمام منافسه منذ 20 أيلول/ سبتمبر 2008 (2-5 في الدوري على ملعبه)، بل لأن الفريق الأخضر يعيش فترة صعبة للغاية.

وعلى الرغم من فوزه بثلاث من مبارياته السبع بعد الاستئناف (كان يملك مباراة مؤجلة من المرحلة 24)، آخرها بنتيجة ساحقة خارج ملعبه على بادربورن الأخير (5-1)، يواجه بريمن خطر مغادرة دوري الأضواء للمرة الأولى منذ عام 1980 والثانية فقط منذ انطلاق الـ«بوندسليغا» عام 1963، كونه قابعاً في المركز السابع عشر قبل الأخير بفارق ثلاث نقاط عن منطقة الأمان، وتنتظره السبت مباراة مصيرية ضد المهدّد الآخر ماينتس.

إنهاء المهمة

وكان فليك الذي وصل فريقه أيضاً إلى نهائي كأس ألمانيا حيث يتواجه مع باير ليفركوزن في الرابع من تموز/ يوليو، حريصاً على ضرورة «إنهاء المهمة الثلاثاء. هذا هو هدفنا. نحقق سلسلة رائعة ونريد مواصلة انتصاراتنا المتتالية». وتابع المدرب الذي تسلّم المهمة في تشرين الثاني/ نوفمبر خلفاً للكرواتي نيكو كوفاتش، «الهدف هو أن نفوز في بريمن. نريد أن نحسم الأمور».

ويعوّل فليك في مباراة الثلاثاء على عودة هدافه البولندي روبرت ليفاندوفسكي الذي يتصدر ترتيب الهدافين (30 هدفاً)، وتوماس مولر الذي يحتاج إلى تمريرة حاسمة

> **يبدو فريق المدرب هانزي فليك مرشحاً بقوة للعودة منتصراً من ملعب «فيسر شتاديون»**

يريد بايرن حسم الأمور اليوم (أ ف ب)

واحدة لتحطيم الرقم القياسي لعدد التمريرات الحاسمة في موسم واحد (20 حالياً)، وذلك بعد غيابهما عن مباراة السبت بسبب الإيقاف.

وكان اللاعبان على الموعد مع الشباك في كانون الأول/ ديسمبر الماضي حين حقق فريقهما انتصاراً كاسحاً (6-1) على بريمن في «أليانز أرينا»، وسيحاول ليفاندوفسكي بشكل خاص أن يكرر الأمر اليوم لأن ذلك سيسمح للبولندي الذي سجل 45 هدفاً هذا الموسم في جميع المسابقات، بالتفوق على ما حققه في كلّ من موسمي 2016/2015 و2017/2016 حين سجل 30 هدفاً في الـ«بوندسليغا».

بريميرليغ

رابحون وخاسرون من تعليق الدوري الإنكليزي

يعود الدوري الإنكليزي الممتاز لكرة القدم غداً الأربعاء بعد طول انتظار، إثر ثلاثة أشهر من تعليق نشاطاته، بسبب الأزمة الصحية التي نجمت عن انتشار وباء فيروس كورونا المستجد. تغير المشهد كثيراً منذ آذار/ مارس. الأندية رحّبت بعودة لاعبيها الذين أصيبوا بالفيروس، واتيحت الفرصة لأخرى من أجل إعادة تجميع صفوفها، وكان على ليفربول أن يتصالح مع فكرة احتفاله باقلّ قدر ممكن في ما لو فاز باللقب.

خروج الفرق من الحجر والإغلاق الذي فرضته السلطات طيلة فترة التوقّف لا شكّ أنه أفرز فائزين وخاسرين. عندما رأينا البرتغالي جوزيه مورينيو لآخر مرة في أرض الملعب، اعترف مدرب توتنهام وقتها بأنه يتمنّى لو أنه يمكنه الانتقال مباشرة إلى الموسم المقبل.

في ذلك الوقت، كان الفريق اللندني قد فشل في تحقيق الفوز في آخر ست مباريات له في جميع المسابقات، ما أدى إلى خروجه من دوري أبطال أوروبا وكأس الاتحاد الإنكليزي، وتراجعه بفارق سبع نقاط عن المركز الرابع الأخير المؤهل إلى دوري الأبطال الموسم المقبل.

ومع ذلك، لم يستفد أيّ مدرب من فترة التوقف التي دامت لثلاثة أشهر أكثر من مورينيو، حيث سيعود لصفوف توتنهام صاحب المركز الثامن (برصيد 41 نقطة)، قائده وهدافه هاري كاين ونجمه الكوري الجنوبي سون هيونغ-مين والهولندي ستيفن بيرغوين والأرجنتيني إريك لاميلا والفرنسي موسى سيسوكو بعد مغادرة الـ«بريميرليغ»، على نقاط عدة كالجدال حول كيفية إنهاء الموسم في حالة ما إذا كان لا بد من إلغائه، الشكوى من احتمال اللعب في ملاعب محايدة، والتذمر من أنّ أحد منافسيه على بلوغ نفس الهدف مانشستر يونايتد.

وكان يونايتد صاحب المركز الخامس (45 نقطة) بفارق أربع نقاط عن توتنهام، محبَطاً من توقف المنافسات كونه كان في فترة مميّزة وقتها، إذ حقق ثمانية انتصارات وثلاثة تعادلات في آخر 11 مباراة، عدا عن كونه قطع ثلاثة أرباع المسافة نحو الدور ربع النهائي للدوري الأوروبي «يوروبا ليغ» بفوزه خارج أرضه على لاسك النمسوي بخماسية نظيفة في ذهاب ثمن النهائي.

خروج الفرق من الحجر والإغلاق الذي فرضته السلطات طيلة فترة التوقّف لا شكّ أنه أفرز فائزين وخاسرين. عندما رأينا البرتغالي جوزيه مورينيو لآخر مرة في أرض الملعب، اعترف مدرب توتنهام وقتها بأنه يتمنّى لو أنه يمكنه الانتقال مباشرة إلى الموسم المقبل.

في ذلك الوقت، كان الفريق اللندني قد فشل في تحقيق الفوز في آخر ست مباريات له في جميع المسابقات، ما أدى إلى خروجه من دوري أبطال أوروبا وكأس الاتحاد الإنكليزي، وتراجعه بفارق سبع نقاط عن المركز الرابع الأخير المؤهل إلى دوري الأبطال الموسم المقبل.

ومع ذلك، لم يستفد أيّ مدرب من فترة التوقف التي دامت لثلاثة أشهر أكثر من مورينيو، حيث سيعود لصفوف توتنهام صاحب المركز الثامن (برصيد 41 نقطة)، قائده وهدافه هاري كاين ونجمه الكوري الجنوبي سون هيونغ-مين والهولندي ستيفن بيرغوين والأرجنتيني إريك لاميلا والفرنسي موسى سيسوكو بعد مغادرة الـ«بريميرليغ»، على نقاط عدة كالجدال حول كيفية إنهاء الموسم في حالة ما إذا كان لا بد من إلغائه، الشكوى من احتمال اللعب في ملاعب محايدة، والتذمر من أنّ

لم يستفد أيّ مدرب من فترة التوقف التي دامت لثلاثة أشهر أكثر من مورينيو

قد يضطر ليفربول إلى تأخير موكبه الاحتفالي مع كأس البطولة بسبب قواعد التباعد الاجتماعي

من المبكر استئناف الموسم في ظلّ «كوفيد-19».

سيكون برايتون أحد الفرق المهدّدة بالهبوط (المركز الخامس عشر برصيد 29 نقطة) تحت ضغط هائل، بعد أن عارض بصوت عالٍ جداً اللعب على ملاعب محايدة. وفشل برايتون منذ بدء 2020 في تحقيق أيّ فوز في عشر مباريات خاضها ضمن جميع المسابقات، وسيكون عليه مواجهة أربعة فرق كبيرة في مباراته التسع المتبقية في البطولة، وهي: أرسنال، مانشستر يونايتد، ليفربول ومانشستر سيتي. كذلك كان واتفورد من بين المنتقدين لاقتراح إقامة المباريات في الملاعب المحايدة، ومهمّته لا تبدو سهلة للبقاء في الدوري الممتاز إذ يحتلّ المركز السابع عشر برصيد 27 نقطة بالتساوي مع بورنموث صاحب أوّل مراكز الهبوط.

وسيواجه واتفورد مباريات صعبة في الأمتار الأخيرة من الموسم ضدّ ليستر سيتي وتشلسي ومانشستر سيتي وأرسنال، لكن الحظّ أسعفه إلى حدّ ما، لأنه يلعب في المقابل على أرضه مباريات ضد فرق في متناوله مثل ساوثمبتون، نوريتش سيتي ونيوكاسل يونايتد.

بدوره يبدو أستون فيلا وصيف القاع، الذي عانى من أربع هزائم متتالية في الدوري قبل التعليق، قد استفاد من إيقاف المنافسات لإعادة تجميع صفوفه في وقت كان فيه يواجه خطر الانهيار. فيما يأمل بورنموث الثامن عشر أن تشكّل العودة انطلاقة جديدة له تُخرجه من معمعة الهبوط.

بدلاً من الاحتفال بلقب وشيك طال انتظاره لمدة ثلاثين عاماً مع المشجعين بصخب، سيكون على ليفربول الاكتفاء برفع كأس بطولة إنكلترا في ملعب فارغ نتيجة ما يفرضه بروتوكول العودة.

ويتصدّر ليفربول ترتيب البطولة بفارق 25 نقطة أمام مطارده المباشر مانشستر سيتي، ويحتاج إلى فوزين من مبارياته التسع المتبقية لإحراز لقبه الأول منذ ثلاثة عقود والتاسع عشر في تاريخه، بغض النظر عن نتائج رجال المدرب الإسباني جوسيب غوارديولا في المراحل المتبقية.

لكنه قد يتوّج باللقب في حال تغلبه على إيفرتون في دربي «ميرسيسايد» في أولى مباريات الاستئناف وخسارة سيتي مباراته المؤجّلة من المرحلة الثامنة والعشرين أمام ضيفه أرسنال والمقرّرة غداً الأربعاء.

وقد يضطر ليفربول إلى تأخير موكبه الاحتفالي مع كأس البطولة حتى العام المقبل بسبب قواعد التباعد الاجتماعي، ما يعتبر ضربة أخرى.

لا عجب أن مهاجم أرسنال السابق ألن سميث، الذي فاز باللقب على ملعب «أنفيلد» مع «المدفعجية» في المرحلة الأخيرة من موسم 1988-1989، قال «إذا توّج ليفربول في نهاية المطاف، فسوف يكون ذلك محبطاً كثيراً. لا يسعني سوى الشعور بالأسف حيال (السنغالي) ساديو ماني، و(المصري) محمد صلاح و(الهولندي) فرجيل فان دايك، ولكل من يستحق كل الإشادة على هذا المجهود الرائع».

على الغلاف | قانون «قيصر»: لتكن حرباً!

دعوة إلى الحرب

وليد شرارة

«صوملة» سوريا خدمة لإسرائيل، تسهّل عملية ضم الضفة الغربية. هذه هي الغاية الفعلية لـ«قانون قيصر». جميع حروب الولايات المتحدة في المنطقة، العسكرية المباشرة منها و«الهجينة»، المكتّاة «ضغوطاً قصوى»، هدفها الأوّل والأساسي، قبل النفط، تأبيد التفوّق الإسرائيلي. تدمير العراق العام 2003 اندرج ضمن هذه الاستراتيجية الثابتة التي وضعت على رأس جدول أعمالها، في السنتين الماضيتين، خنق أطراف محور المقاومة إلى أبعد الحدود وإضعافهم، والتسبب في انهيار قطبيه الأساسيين، سوريا وإيران، إن كان ذلك ممكناً. عملية بناء القدرات العسكرية والصاروخية ومراكمتها من قبل أطراف المحور، وما تدخله من تغيير في ميزان القوى الإقليمي لغير مصلحة «إسرائيل»، دفعت فريق إدارة دونالد ترامب المتصهين عقائدياً و/أو أيديولوجياً إلى تسعير حربها الهجينة عليه.

مصدر واسع الاطلاع على ما يدور في كواليس واشنطن قال لـ«الأخبار» إن مسؤولاً بارزاً عن الملف السوري في هذا الفريق أسرّ له بأن «لا ضير من الصوملة إن خدمت أجندتنا». وبحسب المصدر، فإن المسؤول رأى أن «أوباما كان وستفاليا» (نسبة إلى اتفاقية «ويستفاليا» التي نظّمت العلاقات بين الدول الأوروبية على قاعدة احترام حدود كل منها وسيادته) بمعنى ما، أي حريصاً على بقاء الدول، خصوصاً بعد تجربته الليبية، وما تلاها من سقوط هذا البلد في فوضى واقتتال. هذا ما منعه من توجيه ضربة موجعة إلى الدولة السورية، مستفيداً من ذريعة الهجوم الكيميائي العام 2013».

ويضيف المصدر: «نحن لا نقرأ في كتاب أوباما، ولدينا أولويات مختلفة». تتطابق هذه الأولويات مع تلك الإسرائيلية المتّصلة بضم الضفة الغربية. لكن شاك فريليش، النائب الأسبق لمستشار الأمن القومي في كيان العدو، وأستاذ العلوم السياسية في جامعتي كولومبيا (في الولايات المتحدة) و«تل أبيب»، حذّر في مقال له في «هآرتس» من مغبة أن يؤدي قرار الضم إلى اندلاع حرب مع «إسرائيل» على ثلاث جبهات، غزة وجنوب لبنان وسوريا. ربما عليه أن يضيف أن قرار تجويع الشعب السوري، ومعه الشعب اللبناني، وخنق سوريا لتفكيكها وتقسيمها، الذي تشارك في تنفيذه أطراف عربية بعد انقلاب جديد في موقفها، قد يسرّعان مثل هذه الحرب، وفي أكثر من اتجاه.

قانون لتقسيم سوريا

أظهرت تجارب تاريخية عديدة أن سلاح العقوبات، الذي كثيراً ما تلجأ إليه الولايات المتحدة لإسقاط الأنظمة المعادية، غالباً ما يكون عديم الفعالية. خير مثال على هذا الأمر كوبا المجاورة لها، و«المعاقبة» من قبلها منذ عقود طويلة، وكذلك كوريا الشمالية وإيران. غير أن أطراً وازنين في إدارة ترامب، وفي مقدّمهم أولئك المعنيّون بالشأن السوري، يعتقدون عكس ذلك. ووفق المصدر نفسه، فإن «هؤلاء مقتنعون، على نقيض ما يكرّره ترامب في خطاباته، بأن حرب العراق، وقبلها 13 سنة من الحصار الذي مهّد موضوعياً لها عبر إنهاك الدولة والمجتمع العراقيين، هي قصة نجاح. وهم جازمون بأن تشديد

> **سيمثّل «قانون قيصر»، بعد دخوله حيّز التنفيذ، مرحلة متقدّمة مما تعتبره واشنطن «حرب الاستنزاف الطويلة»**

العقوبات على سوريا في ظروفها الحالية، سيؤدي إلى تآكل موارد الدولة، وسيمنع سلطتها المركزية من ممارسة سلطتها في المناطق التي استعادت سيطرتها عليها وإعمارها، وإلى نشوء بؤر كثيرة تتمتع بنوع من الحكم الذاتي القابل للتوسع تدريجياً». ويجري ذلك في الوقت الذي تتجه فيه المناطق الخاضعة لسيطرة الأكراد، في شرقي الفرات، أو المجموعات المتحالفة مع تركيا في الشمال الغربي وإدلب، لتكون أشبه بكيانات مستقلة. الشمال الغربي بات مفتوحاً على العمق التركي، وشرقي الفرات على كردستان العراق، وتتدفق نحوهما السلع والعملة الصعبة، بينما بقية الأراضي السورية التابعة للدولة المركزية هي التي أضحت محاصرة. عملياً، سيمثّل «قانون قيصر»، بعد دخوله حيّز التنفيذ، مرحلة متقدّمة مما تعتبره واشنطن «حرب الاستنزاف الطويلة» التي تشنها على «النظام في دمشق»، والتي ستؤدي بنظر واشنطن إلى «انحسار سلطة الدولة نحو العاصمة وبعض مناطق الساحل وانفكاك أخرى عنها».

ليس مفاجئاً أن يأخذ فريق ترامب بسياسة تعميم الخراب في الإقليم بعد هزيمة المرحلة الأولى من الحرب نتيجة صمود الدولة السورية ودعم حلفائها الإقليميين والدوليين. وتكفي نظرة سريعة إلى هوية المكلّفين بالملف السوري من قبلها، وجميعهم من العاملين في «معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى»، التابع للوبي الإسرائيلي، لتوضيح خلفيات هذه السياسة وغاياتها الرئيسية.

لكن اللافت هو أن أطرافاً عربية، تتقدّمها السعودية والإمارات، والتي كانت قد شرعت في تقارب مع سوريا، تسهم اليوم في هذه السياسة، متجاهلة أن الجبهة المقابلة، أي محور المقاومة الممتد من إيران إلى فلسطين، مروراً باليمن، لن يقبل بخراب سوريا. روسيا، من جهتها أيضاً، لن تقبل بنسف الإنجاز الذي شاركت في تحقيقه في سوريا، وهو ما أكده السفير والمبعوث الخاص للرئيس بوتين في دمشق، ألكسندر يفيموف، الذي جزم بأن «الإرهاب الاقتصادي من المستحيل أن يحطم روسيا وسوريا».

خيارات عديدة للرد

يأتي هذا التصعيد الأميركي ضد سوريا في ظل وضع دولي سمته الأهم عودة «التنافس الاستراتيجي» بين القوى العظمى. هذا ما يتناساه الذين أوصوا بهذه السياسة في واشنطن. لا مجال لتكرار سيناريوات العراق، ولا حتى ليبيا، في عالم اليوم، ولا إطلاق ديناميات لتقسيم سوريا من دون أن تتحرّك القوى الدولية التي لا مصلحة لها في ذلك، خصوصاً إذا كانت في خضم مواجهة ترتفع حدّتها مع الولايات المتحدة.

وإذا كانت إيران وروسيا وأطراف محور المقاومة قد لعبوا دوراً ميدانياً حيوياً للتصدّي لمشروع تدمير الدولة السورية، فإن المعطى المستجد، الذي يثير غضب الولايات المتحدة، هو الاهتمام الصيني المتنامي بسوريا. وقد أشار جوناثان فنتون هارفي، في مقالة على موقع «المونيتور»، إلى أن «سوريا تكتسب أهمية استراتيجية بالنسبة إلى الصين التي يتوسع وجودها في الشرق الأوسط، ويتزايد التوتر بينها وبين الولايات المتحدة». ويذكّر الكاتب بأن الرئيس السوري كان قد رحّب في كانون الأول/ ديسمبر الماضي بالمزيد من الاستثمارات الصينية في بلاده، وبمشاركة الشركات الصينية في إعادة إعمارها، وأعلن عن بداية محادثات مع عدد منها لهذه الغاية. ولا شك في أن مسار فسخ الشراكة الاقتصادية والمالية والتجارية المتعاظم بين الصين والولايات المتحدة سيحفّز بكين على تجاوز الخطوط الحمر الأميركية التي سبق أن التزمت بها، وحالت دون تعاملها على نطاق واسع مع بلدان كسوريا. لكنّ هناك اعتباراً آخر، ذا طبيعة استراتيجية، يحكم المقاربة الصينية، وهو مشروع «عقد اللؤلؤ» الهادف إلى تعزيز النفوذ الصيني في شرق المتوسط عبر إدارة مجموعة من المرافئ في بعض بلدانه، إذ تدير شركة صينية حالياً مرفأ «بيراوس» في أثينا، وتقوم أخرى ببناء ميناء جديد في أشدود، ورشحت ثالثة لإدارة ميناء حيفا.

وبما أن الضغوط الأميركية على «تل أبيب» تتزايد لحمل كيان العدو على إلغاء اتفاقه مع الشركة الثالثة والحد من علاقاته مع الصين، فإن الأخيرة تستدير، وفقاً لجيمس دورسي في «ذا غلوباليتس»، نحو البلدان «غير المتحالفة مع الولايات المتحدة، كسوريا، للاستثمار في ميناءي اللاذقية وطرطوس... وتعزيز تموضعها في شرق المتوسط».

السياق الدولي الراهن، والصراع الصيني - الأميركي على وجه الخصوص، يحسّنان من قدرة خصوم الولايات المتحدة في الإقليم على الصمود وكسر الحصار المفروض عليهم. غير أن هذا الأمر الذي قد يتطلب مدى زمنياً متوسطاً لا يتنافى مع العمل على إفشال مخططات الجبهة المعادية، الإسرائيلية - الأميركية، والملتحقين بها من أنظمة الخليج، في سوريا وفي فلسطين، بجميع الوسائل الضرورية والمناسبة. من أجل فلسطين وسوريا، لا ضير في أن يتحوّل الإقليم إلى كتلة من لهب.

ليس مفاجئاً أن يأخذ فريق ترامب بسياسة تعميم الخراب في الإقليم بعد هزيمة المرحلة الاولى من الحرب (أ ف ب)

قراءة قانونية من منظور التشريع الأميركي

حسين العزّي *

بعد ترحاله الدستوري بين مضارب التشريع الأميركية لمدة ست سنوات مرتديا أرقاماً متعدّدة، حطّ قانون «قيصر» رحاله في الكونغرس حاملاً الرقم HR5732، متسلّحاً بإجماع مجلسَي النواب والشيوخ. نظراً إلى دقّة المرحلة السياسية، ومنعاً لتجدّد التنازع بين مجلسَي النواب والشيوخ، وحرصاً على المصالح الأميركية، صدر مشروع القانون ضمن موازنة الدفاع للسنة المالية 2020، البالغة 738 مليار دولار. وبالتالي، صار «قيصر» جزءاً من «قانون الدفاع الوطني» ونافذاً منذ توقيع الرئيس دونالد ترامب عليه، بتاريخ 21 كانون الأول/ ديسمبر 2019، مع كلّ ما يحمله ذلك من دلالات سياسية.

بعين قانونية حذرة، ترصد أبرز مرتكزات قانون «قيصر» من منظور القوانين الأميركية وأصول التشريع الجزائي، ونقدّم الآتي:

العقوبات على المصرف المركزي السوري:

استناداً إلى قانون الحرب والدفاع الوطني رقم 50 من القانون الفدرالي، أستعمل الرئيس الأميركي صلاحياته الاستثنائية لفرض عقوبات على المصرف المركزي السوري لأسباب تتعلّق بمكافحة تبييض الأموال، وذلك خلال 30 يوماً من تاريخ إقرار القانون. لذا، تضمّن العنوان الأول بندين مستقلّين، حيث خُصّص الأول للعقوبات المفروضة على كل شخص أجنبي مقيم على الإقليم الأميركي يُشتبه في انخراطه عمداً في نشاط يتعلق بتبييض الأموال، أو بتقديم دعم إلى الحكومة السورية أو تقديم خدمة مالية مهمّة إلى قطاعات محدّدة في سوريا، وأيضاً فرض عقوبات على الأجانب الذين ينخرطون عمداً في تقديم دعم أو خدمة تؤدي إلى زيادة القدرات العسكرية السورية. ويمكن لنا تصنيف تلك العقوبات إلى نوعين:

- النوع الأول: ويُفرض استناداً إلى الصلاحية الإقليمية فقط.

أ ـ منع أو تقييد الاحتفاظ أو فتح بعض حسابات الدفع أو حسابات المراسلة إلى مؤسسات أجنبية تعمل داخل الولايات المتحدة الأميركية، سواء لصالح أو لحساب مؤسسات أجنبية (كالمصرف المركزي السوري) خارج الإقليم الأميركي، لمجرّد الاشتباه في تورّطها بجرم تبييض الأموال.

ب ـ منع أو تقييد فتح حساب مصرفي لمؤسسة مالية في أميركا، إذا كانت تعمل لصالح مؤسسة مالية أجنبية خارج الإقليم، سواء جرى التعامل معها بحساب دفع أو حساب مراسل.

أما النوع الثاني من العقوبات فيُفرض استناداً إلى الصلاحيتين الإقليمية والشخصية، وهي:

أ ـ منع نقل أموال الأجانب المنخرطين في تعاملات معينة.

ب ـ تجميد ومصادرة الممتلكات وكلّ الأموال والمصالح الخاصة بالشخص الأجنبي، إذا كانت تلك الأموال والمصالح داخل الولايات المتحدة، أو تقع ضمن الولايات المتحدة، أو ضمن حيازة أو إدارة شخص من الولايات المتحدة. وتستتبع هذه العقوبات تدابير إدارية عقابية وهي إلغاء تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة، أو منع الحصول على عفو مشروط في بعض الحالات. ولبيان نطاق تطبيق تلك العقوبات، علينا توضيح بعض المفاهيم الأساسية:

■ مفاهيم للتوضيح:

- الأجنبي، وهو استناداً إلى قانون الهجرة والجنسية، أي شخص ليس مواطناً أو لا يحمل الجنسية الأميركية.

- مصطلح الحكومة السورية وفقاً لقانون المال والخزانة ويشمل:

(i) دولة وحكومة الجمهورية العربية السورية، وكذلك أي تقسيم أو وكالة أو أداة سياسية فرعية، بما في ذلك المصرف المركزي السوري.

(ب) أي كيان يملكه أو يسيطر عليه، بشكل مباشر أو غير مباشر، ما سبق، أو تمتلك فيه الحكومة السورية حصة 50 في المئة أو أكبر.

(ج) أي شخص تصرّف، أو كان يتصرّف أو يُزعم أنه يتصرّف، بشكل مباشر أو غير مباشر، لصالح أو بالنيابة عن أي من المذكورين.

(د) أي شخص آخر يقرّر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية إدراجه ضمن الفقرات الثلاث أعلاه.

■ العمد

مصطلح «متعمّداً» له مدلول المصطلح بالمادة 566,312 من قانون الخزانة القانون الفدرالي، ويعني أن يكون الشخص على معرفة فعلية، أو كان يجب أن يكون على علم، بالسلوك أو الظرف أو النتيجة. وبالتالي، نجد أن المشترع الأميركي قد أخذ بقرينة العلم المفترض، ولم يكتفِ بالقصد الجنائي العام، وهذا من باب التوسّع في قاعدة التجريم بدون ضوابط قانونية واضحة.

■ السند القانوني للتجريم:

يكون الأجنبي عُرضة للعقوبات المالية بموجب قانون الطوارئ 1701، وأي قانون أو قرار لمجلس الأمن يتعلّق بسوريا.

الافعال المجرّمة بموجب قانون «قيصر»

يعاقب القانون على الانخراط العمدي بنوعين من الأفعال على النحو الآتي:

- إذا قدّم متعمّداً دعماً مالياً أو مادياً أو تقنياً كبيراً، بما في ذلك الانخراط في أو تسهيل معاملة أو معاملات أو خدمات مالية مهمة إلى الحكومة السورية:

النوع الأول: الأفعال العامّة بطبيعتها، وتتضمّن فئتين وهما:

1ـ الدعم المادي أو المالي أو التقني الكبير إلى الحكومة السورية. ويقصد بالدعم المالي أو المادي أو التكنولوجي اصطلاحاً، ووفقاً للمادة 542,304 من قانون المال والخزانة الفدرالي الآتي:

مصطلح الدعم المالي أو المادي أو التكنولوجي، يعني أي ممتلكات ملموسة أو غير ملموسة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر العملة والأدوات المالية والأوراق المالية أو أي تحويل آخر للقيمة؛ الأسلحة أو الأعتدة ذات الصلة... أو معدات الاتصالات، أو التقنيات... أو المركبات أو وسائل النقل الأخرى، أو البضائع، بما في ذلك البيانات الفنية ذات الصلة، مثل المخططات... والمواصفات الهندسية والأدلة أو تعليمات أخرى مسجلة.

2 ـ الانخراط في أو تسهيل معاملة أو معاملات أو خدمات مالية مهمة. وتعتبر المعاملات أو الخدمات المالية مهمّة في سياق الأغراض الواردة في هذه المادة، وطبقاً للمادة 566,404 من قانون المال والخزانة الآتية: «لتحديد، ما إذا كانت المعاملة (المعاملات) أو الخدمة (الخدمات) المالية مهمة، يجوز لوزير الخزانة النظر في مجمل الحقائق والظروف، بصفة عامة النظر في بعض أو كل العوامل التالية:

(أ) الحجم والعدد والتكرار.

(ب) الطبيعة المالية وتعقيدها والغرض التجاري منها.

(ج) مستوى الوعي؛ نمط السلوك بسيط أو مركّب.

(د) القرب بين المؤسسة المالية الأجنبية المنخرطة في المعاملة (المعاملات) أو تقديم الخدمة (الخدمات) المالية وحزب الله، أو شخص محظور موصوف في الفقرة (i)(2) من 566,201، على سبيل المثال، المعاملة أو الخدمة المالية التي تقدّم فيها مؤسسة مالية أجنبية خدمات السمسرة أو المقاصة، أو تحتفظ بحساب أو تسدد مدفوعات لحزب الله.

(هـ) الأثر على أهداف قانون منع تمويل حزب الله الدولي لعام 2015، بما في ذلك:

- المنفعة الاقتصادية أو غيرها أو محاولة منحها إلى حزب الله أو أي متهم بالإرهاب.

- الممارسات الخادعة.

- عوامل أخرى ذات صلة.

ويستنتج من الاطلاع على النطاق القانوني لعبارتَي «دعم وخدمة»، أنهما عبارتان فضفاضتان وواسعتان وتحتملان التفسير والتأويل والاستنسابية، من دون حسيب أو رقيب، ومن دون القدرة على إلزامهم بمعيار واضح. وهذا الأسلوب في التشريع العقابي الغاية منه التشدّد من خلال توسيع الوعاء الجرمي لتسهيل الإيقاع بالخصم المعاقب، وبالتالي الحؤول دون تفلّته من العقاب.

النوع الثاني من العقوبات الخاصة بقطاعات محدّدة، وهي تستهدف قطاعات محدّدة بعينها لأهميتها على الشكل التالي:

- القطاع المستهدف: تكنولوجيا الصناعة الاستخراجية لقطاع البترول

النشاط: بيع أو تزويد أو تقديم دعم ببدل أو بالمجان ومن دون سقف مالي محدّد للتعاملات.

- القطاع المستهدف: أساسيات الصناعة البتروكيميائية من نفط

> **ورد الاستثناء الابرز في إطار الالتزام باتفاقية مقر الامم المتحدة وذلك لانّ للقانون هدفاً في دفع الحكومة السورية إلى التفاوض**

خام وغاز مسال

النشاط: بيع أو تزويد بسقف مالي محدد للنشاط الواحد 500 الف دولار أميركي، أما السقف التراكمي فهو 2 مليون دولار خلال سنة.

- القطاعات المستهدفة: قطاع النقل الجوي المدني وقطاعا النقل البحري والاتصالات.

النشاط: بيع أو تزويد قطع غيار أو سلع أو خدمات او تكنولوجيا

- النطاق الجغرافي: المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية بسقف مالي غير محدّد.

- العقوبات الخاصة بشأن نقل الأسلحة والمواد المتعلّقة بها إلى سوريا. استناداً إلى الصلاحيات الاستثنائية للرئيس الأميركي، يمكنه أن يفرض عقوبات مماثلة لما سبق، على أيّ شخص أجنبي قام بتصدير، أو نقل، أو تقديم دعم مالي أو مادي أو تكنولوجي كبير لقطاعات عسكرية محدّدة، من شأنها أن تساهم بشكل أساسي في زيادة القدرات العسكرية للحكومة السورية.

وبإيجاز مفيد نلاحظ الآتي:

- الأفعال المادية المجرّمة هي: تصدير أو نقل أو تقديم دعم مالي أو مادي أو تكنولوجي إلى تلك القطاعات العسكرية.

- الأجنبي: هنا بمفهوم هذه المادة، وسنداً إلى المادة 594,304 من القانون الفيدرالي، يعني «الشخص الأجنبي» أي مواطن أو مواطن لدولة أجنبية (بما في ذلك أي فرد يكون أيضاً مواطناً أو مواطناً في الولايات المتحدة) أو أي كيان غير منظم فقط بموجب قوانين الولايات المتحدة، أو موجود فقط في الولايات المتحدة. فالأجنبي هنا، له مفهوم موسع يطاول المواطن الذي يحمل الجنسية الأميركية، ولكنّه يُعامل معاملة الأجنبي أي بصفته الأجنبية عند ارتكابه جرم الدعم العسكري.

اما العقوبات الجنائية فهي:

أ ـ الغرامة المالية وأقصاها 250,000 د. أ، أو مبلغ يساوي ضعف مبلغ المعاملة وهو أساس الانتهاك الذي تفرض عليه العقوبة.

ب ـ العقوبة الجنائية بحالة القصد. غرامة لا تزيد على مليون دولار للمؤسسات، أو السجن لمدة لا تزيد على 20 سنة أو كلاهما.

أما القطاعات العسكرية المستهدفة فهي:

- امتلاك أو تطوير:

(i) أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو نووية أو أي تكنولوجيات أخرى

(ب) قدرات باليستية أو صواريخ موجهة (كروز)

(ج) أسلحة تقليدية متطوّرة بأعداد وأنواع تقوّض الاستقرار

(د) امتلاك لوازم دفاعية، أو خدمات دفاعية، أو معلومات دفاعية، وفقاً لقانون الرقابة على صادرات الأسلحة

(ه) امتلاك مواد حددها الرئيس في قائمة اعتدة الولايات المتحدة الحربية من قانون الرقابة على صادرات الأسلحة

ومن الملاحظ في البند (ج)، أنه وضع معياراً سياسياً للتجريم، وهو «مفهوم تقويض الاستقرار»، وهو مصطلح غامض ومطاط ويمكن تاويله في السياسة والأمن باستنسابية عالية.

- في الاستثناء من العقوبات: الاستثناء الدبلوماسي.

ورد الاستثناء الأبرز في إطار الالتزام باتفاقية مقر الأمم المتحدة، وذلك لأنّ للقانون هدفاً رئيسياً يتجلّى في دفع الحكومة السورية إلى التفاوض، أو تقديم تنازل في الميدان، وفق ما يُفهم من العنوان الرابع المتعلّق بتعليق العقوبات. وللرئيس أن يتخلّى عن تطبيق العقوبات لمدة 120 يوماً قابلة للتجديد مرة واحدة، إذا رأى ذلك ضرورياً في إحدى الحالات التالية: تقديم العون الإنساني أو الدعم لتعزيز الديمقراطية للشعب السوري؛ أو لضرورات حماية مصالح الأمن القومي الأميركي.

تنتهي مدة سريان القانون في 2021/12/31

* باحث قانوني

ملصق بريطاني يعبّر عن حملة معارضة الحرب على فيتنام (1972)، وهو مستوحى من ملصق العم سام الشهير (1917)

على الغلاف | قانون «قيصر»: لتكن حرباً!

عندما تدخّل حافظ الأسد مرّتين:

دمشق أمام التحدّي الأكبر منذ 50 عاماً

زياد غصن

لا يتذكّر السوريون أقسى من ضائقة الثمانينيات المعيشية، على الأقل في خلال العقود الخمسة الأخيرة، رغم أن الدخل الفردي كان طيلة السنوات السابقة متخلفاً بنسب متباينة عن المستوى العام للأسعار. لكن ذلك لم يصل بالسوريين إلى مرحلة يعجزون فيها عن تأمين أبسط احتياجاتهم اليومية، بدليل أن معدّلات الحرمان من الغذاء سجّلت أدنى مستوى لها في العام 2010، إذ لم تتجاوز وفق تقديرات إحصائية 1%.

> تلقى المسؤولية، داخلياً، على شبكات الفساد الواسعة والمتغلغلة

ما تشهده سوريا اليوم من غلاء فاحش وطوابير شبه يومية أمام الأفران وصالات بيع المواد المقننة وتدنّي الدخل الفردي تكرّر في العقود الخمسة الماضية مرّتين؛ الأولى، كانت في العام 1969 واستمرّت إلى نهاية العام 1970. يذكر أستاذ جامعي عايش تلك الحقبة أن الأوضاع الاقتصادية آنذاك كانت ضاغطة على حياة عموم المواطنين من جهة، وعلى نشاط القطاع الخاص، الذي كان يئنّ من تبعات قسوة إجراءات التأميم ومحدودية الدور الاقتصادي والاجتماعي المتاح له لأسباب عديدة من جهة ثانية. إلا أن تلك الأوضاع، ومقارنة بالأزمة الحالية، لا تعدو كونها «نزهة»، كما يصفها الأستاذ الجامعي، الذي فضّل عدم ذكر اسمه. أمّا الثانية، فكانت بعد نهاية عقد السبعينيات، واستمرّت لسنوات عديدة من العقد اللاحق، وعرفت بأزمة الثمانينيات، ونجمت أساساً عن توقّف المساعدات الخليجية والحصار الاقتصادي الغربي على البلاد، الأمر الذي تسبب في فقدان معظم السلع الرئيسية من الأسواق المحلية، وحدوث موجة غلاء كبيرة، وذلك بالتزامن مع انخفاض كبير في دخل الأسرة السورية. وبحسب ما يذكر حسن حزوري، الأستاذ في كلية الاقتصاد في جامعة حلب، فقد مرّت سوريا «خلال منتصف عقد الثمانينيات من القرن الماضي بأزمة اقتصادية خانقة، نتيجة عقوبات اقتصادية وحصار جائر، وقد كان لهذا الحصار نتائج سلبية على الواقع المعيشي للمواطنين، وعلى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى إمكانية تنفيذ الخطط الخمسية، ولا سيما الخطة الخمسية الخامسة (1980-1985) والسادسة (1985-1990)، ووصلت خطورة الوضع الاقتصادي في منتصف عقد الثمانينيات إلى درجة أن مخزون البلاد من مادّتي القمح والطحين لم يكن يكفي في كثير من الأحيان لأكثر من 15 يوماً، هذا فضلاً عن حدوث صعوبات كبيرة في تأمين القطع الأجنبي، لتأمين قيام الدولة بواجباتها».

في كلا الأزمتين، كان الرئيس الراحل حافظ الأسد حاضراً، رغم تباين الظروف السياسية المحيطة بالبلاد، والأسباب الكامنة خلف كلّ أزمة. ففي المرّة الأولى، تدخّل الأسد الأب بعد تسلّمه الحكم عام 1970، حين فرض الشأن الاقتصادي نفسه على أولويات الرئيس الجديد، الذي أعطى الضوء لإطلاق انفتاح اقتصادي، تجلّت ملامحه في تخفيف العراقيل على التجارة الخارجية، وتقديم تسهيلات استثمارية، وبناء مؤسسات الدولة، وتخفيض أسعار الكثير من السلع والمواد، إضافة إلى رفع المخصصات العائلية، وغيرها من الإجراءات. ووفق ما يذكر الكاتب كمال ديب، في كتابه الصادر عن «دار النهار» في بيروت (تاريخ سورية المعاصر)، فقد وجّه حافظ الأسد «نداء لشخصيات عامة للعودة إلى سوريا والمساهمة في عملية البناء».

أبرز أسباب الأزمة هو احتلال القوات الأميركية حقول النفط والغاز، إضافة إلى العقوبات الغربية (أ ف ب)

ويضيف ديب أن عقد السبعينيات كان «فترة نهوض ودخول رساميل واستثمارات ممتازة في قطاعات الزراعة والصناعة والبنية التحتية والصحة والتربية، اعترتها بعض الصعوبات والأخطاء، إلا أنها كانت بشكل عام إيجابية ناجحة» مقارنة بالمرحلة السابقة التي أضرّت إجراءاتها بالطبقتين الوسطى والبرجوازية.

وفي المرة الثانية، تدخّل أيضاً الأسد الأب ليطلق استراتيجية الاعتماد على الذات لمواجهة الحصار الاقتصادي الغربي، وتخفيف معاناة المواطنين في الحصول على احتياجاتهم الأساسية، وتكليف حكومة جديدة تضم كفاءات وطنية بالعمل على تنفيذ الاستراتيجية المذكورة وتحقيق انفتاح اقتصادي جديد لتشجيع الاستثمار المشترك بين القطاعين العام والخاص، مقابل إجراءات صارمة تمنع التعامل بالعملات الأجنبية. وهذا ما حصلت البلاد ثماره من خلال زيادة ملحوظة في الإنتاج الزراعي، والانفتاح الاستثماري التدريجي في قطاعات الصناعة والسياحة وغيرها. ووفق ما يشرح حزوري، فإن الاستراتيجية الاقتصادية آنذاك قامت على ركيزة أساسية محورها أن «الاقتصاد الحقيقي يتمثل في تنشيط قطاعي الزراعة والصناعة، مع التركيز على القطاع الزراعي بشقّيه النباتي والحيواني. وبناءً عليه، تم إيقاف الاستيراد بشكل شبه كامل لجميع السلع غير الضرورية والكمالية، باستثناء المواد الغذائية الأساسية، وقد ترافق ذلك مع صدور المرسوم التشريعي الرقم 10 لعام 1986، الخاص بالقطاع الزراعي، والذي سمح بإحداث شركات القطاع الزراعي المشترك، حيث أنيطت بهذه الشركات مهمّات استصلاح الأراضي الزراعية، والإسهام في تربية الثروة الحيوانية. وسمح بمقتضى أحكام هذا المرسوم بإنشاء مشروعات زراعية مشتركة بمساهمة حكومية. واقتصرت مساهمة الدولة على تقديم الأراضي الصالحة للزراعة، وتقويم أسعارها على نحو منخفض. ونتيجة ذلك، وخلال سنوات معدودة، تم الانتقال من اقتصاد الندرة في المجال الزراعي إلى اقتصاد الوفرة، وتم تحقيق الأمن الغذائي للسلع الأساسية والاستراتيجية من خلال فائض الانتاج الزراعي». ويضيف حزوري لـ«الأخبار»: «الوفرة في الإنتاج الزراعي ترافقت مع دعم القطاع الصناعي الخاص للتوجّه نحو تصنيع الفائض من المحاصيل الزراعية، ولا سيما في مجال الصناعات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج التي تعتمد على القطن السوري، والذي يلقّب بالذهب الأبيض».

ومع أن العام 2005 حمل معه مخاوف حقيقية من إمكانية تعرّض البلاد لضائقة اقتصادية على خلفية التهديدات الغربية بفرض عقوبات اقتصادية على دمشق، بحجّة ضلوعها في عملية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، إلا أن التعاون السوري مع بعثات التحقيق الدولية ومعارضة بعض الدول الإقليمية والدولية، حالا دون اعتماد مشروع كهذا من قبل مجلس الأمن الدولي.

اليوم، تشهد سوريا أزمة اقتصادية خانقة، سبّبتها عدة عوامل داخلية وخارجية، أبرزها احتلال القوات الأميركية حقول النفط والغاز، إضافة إلى العقوبات الغربية المفروضة على البلاد منذ بداية الأزمة، وزادت حدتها منذ بداية العام 2019، وهو ما تسبّب في ارتفاع معدّلات التضخم إلى مستويات كبيرة، حيث تشير التقديرات إلى أن أسعار السلع والمواد زادت، منذ بداية العام الحالي لغاية تاريخه، بمعدل 48 ضعفاً، مقارنة بأسعار العام 2010، وبحوالى 3 أضعاف من بداية العام. أمّا داخلياً، فإن المسؤولية تُلقى على شبكات الفساد الواسعة والمتغلغلة في مؤسسات الدولة والمجتمع، والتي تتاجر بلقمة عيش المواطن وتنهب ثروات البلاد ومقدّراتها وتضارب على سعر صرف الليرة، الأمر الذي أدّى إلى تعمّق ظاهرة الفقر المنتشر بين السوريين، وبشكل ينذر بمشكلة اجتماعية واقتصادية كبيرة. ومع ذلك، فإن الأمل لا يزال قائماً بقدرة البلاد على تجاوز الأوضاع الحالية والتغلّب على العقوبات المتجدّدة، كما تجاوزت أزمات الماضي، فكما أن هناك نقاط ضعف تصنّف على أنها أشد سوءاً من السابق، فإن نقاط القوّة تبدو أكثر حضوراً وتأثيراً فيما لو استثمرت بشكل صحيح.

أمام محدودية الاستثمارات الأجنبية التي استطاعت سوريا استقطابها طيلة السنوات السابقة، وطبيعة القطاعات التي توجّهت إليها، فإن الأولوية في ظل عقوبات أشد، ستكون من دون أدنى شكّ للمستثمر المحلي، أو هكذا يفترض على الأقل.

لا تظهر بيانات «هيئة الاستثمار» السورية حضوراً كبيراً للاستثمارات الأجنبية في سوريا. فمن بين 145 مشروعاً شملتها البيانات لمستثمرين عرب وأجانب خلال الفترة الممتدة من العام 2009 لغاية العام الماضي، كان هناك 36 مشروعاً أجنبياً أو بشراكة محلية مع مستثمرين أجانب، وهذا يعني أن ما نسبته 75% تقريباً من الاستثمارات الأجنبية المشمولة كانت لمستثمرين عرب. أتى المستثمرون اللبنانيون في المرتبة الأولى لجهة عدد المشاريع، يليهم العراقيون ثانياً.

ومع أن البيانات المذكورة لا تشمل الاستثمارات السياحية والاستثمارات الأخرى التي جرت في قطاع النفط والثروة المعدنية، لكونها خاضعة لتشريعات أخرى، فإن الأولوية في ظل عقوبات أشد، ستكون من دون أدنى شكّ للمستثمر المحلي، أو هكذا يفترض على الأقل.

لا تظهر بيانات «هيئة الاستثمار» السورية حضوراً كبيراً للاستثمارات الأجنبية في سوريا. فمن بين 145 مشروعاً شملتها البيانات لمستثمرين عرب وأجانب خلال الفترة الممتدة من العام 2009 لغاية العام الماضي، كان هناك 36 مشروعاً أجنبياً أو بشراكة محلية مع مستثمرين أجانب، وهذا يعني أن ما نسبته 75% تقريباً من الاستثمارات الأجنبية المشمولة كانت لمستثمرين عرب. أتى المستثمرون اللبنانيون في المرتبة الأولى لجهة عدد المشاريع، يليهم العراقيون ثانياً.

ومع أن البيانات المذكورة لا تشمل الاستثمارات السياحية والاستثمارات الأخرى التي جرت في قطاع النفط والثروة المعدنية، لكونها خاضعة لتشريعات أخرى، فإن الأولوية في ظل عقوبات أشد، ستكون من دون أدنى شكّ للمستثمر المحلي، أو هكذا يفترض على الأقل.

> أتى المستثمرون اللبنانيون في المرتبة الأولى لجهة عدد المشاريع

في عملية إعادة الإعمار، أو أنها تستثمر في ميدان الطاقة بمختلف قطاعاتها الكهربائية والنفطية. لكن من الضروري الإشارة إلى أن تلك المشاريع المشمولة لم تجد كلها طريقها إلى التنفيذ، إذ إن من بين المشاريع الاستثمارية المنفّذة ليس هناك سوى خمسة مشاريع قد تكون مهدّدة بالعقوبات الأميركية، أبرزها مشاريع لإنتاج الإسمنت. وفي هذا السياق، تؤكد «هيئة الاستثمار» السورية أن عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المنفّذة منذ العام 2009 لغاية العام 2019 بلغ 16 مشروعاً بكلفة استثمارية تصل إلى 53,185 مليار ليرة سورية، والمشاريع التي هي قيد التنفيذ 37 مشروعاً بكلفة استثمارية تصل إلى 889 مليار ليرة، وبهذا فإن نسبة المشاريع المنفّذة، أو التي هي قيد التنفيذ من إجمالي عدد المشاريع المشمولة بقانون الاستثمار تبلغ 36,5% فقط.

ورغم أجواء الحرب والعقوبات، فإن المشاريع المشمولة في بيانات «هيئة الاستثمار» منذ بداية العام 2011 إلى نهاية العام 2019 شكّلت ما نسبته 40% من إجمالي المشاريع المشمولة منذ العام 2009، تاريخ صدور قانون الاستثمار المعمول به حالياً، إذ تم شمول أكثر من 58 مشروعاً منها 17 مشروعاً لمستثمرين لبنانيين، و4 مشاريع لمستثمرين عراقيين، و3 مشاريع أردنية، ومثلها فلسطينية، وحوالى 6 مشاريع مشتركة بين سوريين وفلسطينيين. اللافت في لائحة المشاريع التي حصلت عليها «الأخبار» هو أن عدد المشاريع العائدة لمستثمرين من دول عربية كان مساوياً لعدد المشاريع العائدة لمستثمرين من دول صديقة أو حليفة لدمشق. فمثلاً، تم في العام 2011 شمول مشاريع لمستثمرين من: هنغاريا، تركيا، الصين، هولندا، فنزويلا، السويد. وفي العام 2013، شمل مشروعاً لمستثمر روسي، وفي العام 2016 لمستثمرين سوريين وبلغاريين، وفي العام 2018 لشركة مالية، وفي العام الماضي مشروعاً لمستثمرين سوريين وصينيين.

ن. غ

«بعض» الحل في المستثمر المحلي

أين موسكو؟

دمشق ــ طارق علي

في التاسع والعشرين من أيار/ مايو الفائت، نشر موقع «البوابة الرسمية للمعلومات القانونية»، في روسيا، خبراً مفاده «أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وقّع على مرسوم بتفويض وزارتي الدفاع والخارجية بإجراء مفاوضات مع الحكومة السورية بغية تسليم العسكريين الروس منشآت ومناطق إضافية في سوريا». أثار الخبر موجة من النقاشات والتكهنات، بين من اعتبره توسعاً للروس على حساب دمشق، ومن اعتبره خطوة طبيعية في سياق اتفاقيات قديمة جديدة موقّعة بين الدولتين. النقاش الدائر أحيا الحديث عن الدور الذي من الممكن أن تلعبه الاتفاقيات بين دمشق وموسكو في مواجهة عقوبات قانون «قيصر» الأميركي، ودفع نحو البحث عن السياق الذي تنتظم فيه العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وتأثرها بالعقوبات طوال السنوات الماضية. يربط مراقبون بين تفعيل الاتفاقيات الروسية الأخيرة، وتوسيع نطاقها، وتفعيل قانون «قيصر»، إذ تعتبر هذه الخطوة، برأي هؤلاء، إشارة إلى أن الاتحاد الروسي يريد مقاومة هذه العقوبات، ويسعى إلى تثبيت معادلات جديدة تواجهها. في أواخر شهر كانون الثاني/ يناير 2017، صادق البرلمان الروسي على إقامة مركز لوجستي للمعدّات الفنية البحرية الروسية في طرطوس، بعد الاتفاق مع الحكومة السورية، على أن تقوم روسيا بتوسيع وتحديث إمكانيات الميناء القديم، لمدة 49 عاماً. ومن المخطط له أن تبلغ كلفة الاستثمار نحو نصف مليار دولار، على أربع سنوات. وترى مصادر مطلعة على الملف أن الاستثمار الروسي للمرفأ قد يلعب دوراً أساسياً في إحداث خرق للحصار في مراحل مقبلة.

شهدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين توقيع اتفاقيات عديدة، خلال الحرب وقبلها. وفي هذا الإطار، يقول المحلل والخبير الاقتصادي شادي أحمد، في حديث إلى «الأخبار»، إن «هناك اتفاقيات موقّعة في أعوام 2007 و2011 و2014 و2018، والعلاقات الاقتصادية منفصلة نوعاً ما عن سياق العلاقات العسكرية بين البلدين». وفي نهاية عام 2019، وقّع البلدان اتفاقية التعاون الجمركي الذي يطلق عليه اسم «الممر الأخضر». الهدف من هذا الممرّ هو تسهيل عملية دخول المنتجات السورية إلى الأسواق الروسية، بعد خفض مدة الإجراءات الجمركية الروتينية، تمهيداً لتمكين المنتج السوري من المنافسة في السوق الروسية، وذلك لتوسيع التبادل التجاري على قاعدة وجود أسس قوية يستند إليها البلدان في تطوير الاستثمار والتعاون الثنائي في مجالات أخرى. في العام الماضي، أشار بوتين إلى «أهمية مساعدة سوريا في تنشيط اقتصادها وإصلاح بنيتها التحتية»، وسط معلومات متداولة في سوريا تقول إن روسيا ضخّت أكثر من مليار دولار في السنوات الماضية للمساعدة في ترميم البنية التحتية. كذلك، صرّح نائب رئيس الوزراء الروسي، يوري بوريسوف، أثناء زيارته العام الماضي لسوريا، بأن روسيا «تنوي الاستثمار في سكك الحديد وإيجاد سكك جديدة تربط البحر المتوسّط بالخليج مروراً بالعراق وسوريا»، وبالضرورة عبر ميناء طرطوس، ليلعب دوراً مهمّاً في هذا السياق. كما دخلت الشركات الروسية على خط استثمار مصنع الأسمدة الوحيد في سوريا، القائم في حمص، قبل نحو عام، بعد توقّفه عن العمل لسنوات بفعل الحرب، إذ إنها تخطط من خلال وجودها فيه لرفد السوق الإقليمية بالمنتجات. ويمتدّ عقد الاستثمار على 40 عاماً، وتكلفة تشغيله التقويمية تبلغ نحو 200 مليون دولار.

(أ ف ب)

> يربط مراقبون بين تفعيل الاتفاقيات الأخيرة، وتوسيع نطاقها، وتفعيل «قيصر»

تحت مقصلة «قيصر» يقع الكثير من رجال الأعمال الروس، إذ يشير شادي أحمد إلى أن «هناك رجال أعمال وكيانات اقتصادية روسية تقوم بتزويد الحكومة السورية بموجب القوانين الدولية بالكثير من المستلزمات الأساسية، ويحاول الآن قانون قيصر أن يعاقب تلك الجهات». ويكمل أحمد أنه «صحيح أن سوريا تعاني منذ سنوات من عقوبات جائرة، لكن خطورة قيصر أنه يستهدف الدول التي تدعم دمشق، بشكل مباشر». لكن ما سبق ذكره من استثمارات روسية في سوريا، فضلاً عن أنها ستتأثر حتماً بعقوبات «قيصر»، تعدّ استثمارات عادية وغير استراتيجية، ولا تكفي لمواجهة عقوبات وحصار اقتصادي قاس، وهي لا تجاري بالحد الأدنى مستوى التعاون العسكري.

السفن الإيرانية تعبر «السويس» بلا قيود

سمحت مصر بمرور سفينة إيرانية، في طريقها إلى سوريا، من قناة السويس، على عكس حادثة سابقة منعت فيها عبور ناقلات وقود إيرانية. وفق مصدر مصري، عبرت الناقلة قبل أيام من «دون إبداء ملاحظات ما دامت قد التزمت سداد الرسوم القانونية». وكانت دمشق قد تحدثت بوضوح عن المنع المصري السابق، لكن القاهرة نفت ذلك آنذاك، تعقيباً على ذلك، يقول المصدر إن ما جرى قبل أكثر من عام «ارتبط بمضايقات غير معلنة لأسباب سياسية، لكنها أُنهيت كلياً الآن»، مشيراً إلى أن الناقلات الإيرانية تعبر القناة بصورة اعتيادية، ومنها الناقلات الخمس التي وصلت إلى فنزويلا أخيراً. كما ذكر أن مرور هذه الناقلات «يخضع للاتفاقات المنظمة للملاحة الدولية، وفي مقدمتها اتفاقية القسطنطينية الموقعة عام 1888»، لافتاً إلى أن وجهات السفن مسألة مرتبطة بنشاطها لا باعتبارات أخرى، فضلاً عن أنه لا بلاغات بشأن الناقلة المتوجهة إلى سوريا. وتابع: «الأمم المتحدة لم تبلغ مصر بوجود أي مشكلات حول السفن الايرانية، ولم نعثر على مخالفات، وهم سدّدوا الرسوم، سواء المتوجّهون إلى سوريا أم فنزويلا... هناك سفن كثيرة تحمل أعلاماً مختلفة تعبر القناة وتتوجه إلى سوريا دون أي منع».

(الأخبار)

العراق

الحوار العراقيّ ـ الأميركيّ يتواصل
الكاظمي يرفض المزايدات: لستُ ضعيفاً

يشيع تفاؤل سياسي بأن الهدف الرئيسي من «الحوار الاستراتيجي» العراقي ـ الاميركي، الذي انطلق الاسبوع الماضي، هو جدولة انسحاب قوات الاحتلال. لكن هذا لم يلغ «التضارب» بين ما ينقله مقربون من مصطفى الكاظمي، وبين ما تقوله بعض الاحزاب والقوى. في المحصّلة، يبقى «الحُكم النهائي» مرهوناً بما ينتجه هذا الحوار من اتفاقٍ وإجراءات تنفيذيّة

بغداد ـ **الأخبار**

ظهر تضاربٌ كبير بين ما ينقله مقربون من رئيس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي، وبين ما يشيعه مقربون من قادة الأحزاب والقوى السياسية، مع انتهاء اللقاء الأوّل قبل أيّام من سلسلة لقاءات «الحوار الاستراتيجي» بين العراق والولايات المتحدة. المصادر الحكوميّة تعرب عن ارتياحها لمجريات اللقاء، في وقت تشكّك فيه الأحزاب والقوى في ما يُنقل عن الكاظمي، واصفةً ما جرى بـ«الكارثة الدبلوماسيّة بحق العراق والعراقيين» مع إمعان الجانب الأميركي في «انتهاك السيادة الوطنيّة، واستثماره ضعف أداء الفريق العراقي» (راجع «الأخبار»، العدد 4072). جراء ذلك، يقول مقربون من الكاظمي لـ«الأخبار»، إنهم «ياسفون من استمرار القوى في المزايدة على رئيس الوزراء، لأنها سرّاً تسعى إلى التواصل معه وتؤكّد دعمها له وترحيبها بالجهد لضبط الاشتباك على الأراضي العراقيّة بين واشنطن وطهران». يضيف هؤلاء إن الرجل «اطلع قيادات الصفّ الأوّل قبل الحوار وبعده على أبرز نقاط

تريد واشنطن في حال الانسحاب الكامل ان تدفع بغداد ثلاثة مليارات دولار (الاناضول)

البحث والبدء التفاوض مع الجانب الأميركي»، مؤكدين أنه «كان صريحاً جدّاً مع الطبقة السياسية والشارع على حدّ سواء»، إذ عبّر عن ذلك في مؤتمره الصحافي الأخير بقوله إن «الحوار سيعتمد أوّلاً على السيادة العراقية ومصلحة العراق، ورأي المرجعية (آية الله علي السيستاني) والبرلمان... دون التفريط بالسيادة». المصادر نفسها أكّدت أيضاً أن «قادة الصفّ الأوّل» أعربوا عن ارتياحهم لما يجري، وكذلك القيادة الإيرانيّة التي اطّلعت على مضمون اللقاء الأوّل، وأعربت في الوقت عينه عن ارتياحها، لكنها رهنت موقفها بـ«الصيغة النهائية للتفاهم بين بغداد وواشنطن».

في المقابل، هناك القوى التي عبّرت عن سخطها، إذ إنها طبقاً لمصادر سياسيّة متابعة ستكون «متضرّرة» وخاصة أن هذه نتائج الحوار، وأي إجاءت إيجابية، فستصبّ في مصلحة الكاظمي وحكومته، وستعدّ إنجازاً لهما. هذه القوى وصفت اللقاء الأوّل بـ«الفاشل» لسببين: الأوّل شكل الفريق التفاوضي، والثاني مضمون المفاوضات الذي خلا من

> **تشير معلومات إلى نية الاميركيين سحب 2500 جندي في «بادرة حسن نية»**

أي نتيجة تعكس مسار الحوار مستقبلاً. لكن مقربين من الكاظمي يردّون بأن الأخير عمد إلى أن يكون الفريق العراقي، في المرحلة الأولى، بمستوى الفريق الأميركي نفسه، والبيان المشترك عن بغداد وواشنطن أشار إلى ذلك: الوكيل الأقدم للخارجية العراقية عبد الكريم هاشم مصطفى ممثلاً وفد بلاده، يقابله وكيل الخارجية الأميركية الخاص بالعلاقات السياسية ديفيد هيل. أما المرحلة الثانية، فستكون على مستوى الوزراء، ويخوّل هؤلاء الوصول إلى تفاهم متكامل، فيذهب به الكاظمي لاحقاً إلى البرلمان والنجف، لأخذ الضوء الأخضر قبيل التوجّه إلى الولايات المتحدّة لتوقيع الاتفاق النهائي. وهذا لم يحسم حتى الآن: هل سيكون قبل إجراء الانتخابات الرئاسية الأميركيّة، في تشرين الأوّل/ أكتوبر المقبل، أم بعده.

أما في المضمون، فإن اللقاء الأوّل كان تعارفيّاً بروتوكوليّاً، وعمد الفريق العراقي إلى تدوين الملاحظات الأميركيّة والاستماع لها من دون أن يكون مخوّلاً تبيان وجهة نظره، علماً بأن مخاوف عدّة تبديها بعض الدوائر الدبلوماسيّة من المكر الأميركي، فهذا «الصمت» صبغ أداء الفريق العراقي بـ«الضعف والوهن». مع ذلك، هدف الحوار الرئيسي، وفق أكثر من مصدر، هو برمجة انسحاب قوات الاحتلال من «بلاد الرافدين». وفي هذا السياق، ترى مصادر دبلوماسيّة عراقيّة أن بغداد انتزعت من واشنطن إقراراً بـ«احترام سيادة العراق، ووحدة أراضيه، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن السلطات التشريعية والتنفيذية العراقية»، في اعتراف أميركيّ بضرورة تطبيق القرار البرلمانيّ الصادر مطلع العام الجاري، والداعي إلى انسحاب القوات الأجنبية كافة. وبينما أكّد البيان أن الولايات المتحدة ستواصل خلال الأشهر المقبلة تقليص قواتها، وأنها لا تسعى إلى إقامة قواعد أو وجود عسكريّ دائم، تشير المعلومات إلى أن دفعة كبيرة من القوّات الأميركيّة، قوامها 2500 جندي، ستنسحب مطلع الخريف المقبل، في «بادرة حُسن نيّة». أما الانسحاب الكلّي، أو «إعادة التموضع»، فمرهونٌ بتوقيع اتفاقيّة جديدة، مع الإشارة إلى أن الجانب الأميركي يسعى إلى إجبار الحكومة العراقيّة على دفع التكاليف الماليّة للانسحاب أو «فكفكة القواعد»، بمبلغ لا يقلّ عن ثلاثة مليارات دولار.

اليمن

بلطجة إريترية في البحر الأحمر: مهمّة إماراتية ـ أميركية؟

تشهد المياه الإقليمية اليمنية في البحر الأحمر بلطجة إريترية متزايدة، متمثّلة في منع الصيادين اليمنيين من الاقتراب من جزرهم والصيد فيها، وهي ممارسات تحظى بغطاء من أبو ظبي، وبرضى من واشنطن التي تعمل على تعزيز وجودها في جزيرة حنيش الكبرى

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

أقدمت البحريّة الإريترية، أخيراً، على اعتقال عشرات الصيادين اليمنيين أثناء ممارستهم الصيد في المياه الإقليمية اليمنية، خطوةً عدّتها سلطات صنعاء اعتداءً سافراً على السيادة اليمنية، مُتّهمةً الإمارات، حليفة إريتريا، بمحاولة تفجير الأوضاع بالقرب من مضيق باب المندب، الذي لم تتوقّف مساعي تحالف العدوان لتدويله، وهو الأمر الذي لا تزال سلطات صنعاء تحذّر منه، مؤكّدةً حرصها على أمن البحر الأحمر.

وبلغ عدد الصيادين اليمنيين المعتقلين منذ أيار/ مايو الماضي أكثر من 160، بينهم نحو 70 اعتُقلوا مطلع شهر حزيران/ يونيو الجاري عند تخوم جزيرة حنيش اليمنية. وأكد الناطق باسم وزارة الداخلية في حكومة الإنقاذ، العميد عبد الخالق العجري، حوادث الاعتقال، متحدثاً في بيان صدر الأسبوع الماضي عن تمركز القوات الإريترية في جزيرة حنيش، ومصادرتها 8 قوارب يمنية بالقرب من جبال عايض جنوب البحر الأحمر، فضلاً عن أكثر من 53 قارباً من سواحل مدينة المخا والمناطق المجاورة لها. وأشار العجري إلى أن تلك الاعتداءات تأتي بضوء أخضر إماراتي، وفي ظلّ صمت المليشيات الموالية لأبو ظبي في الساحل الغربي.

من جهتها، وفي محاولة منها لامتصاص الغضب الشعبي على الممارسات الإريترية المغطّاة إماراتياً، أقدمت قوات خفر السواحل التابعة لحكومة الرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي، مطلع الشهر الجاري، على مطاردة ثلاثة زوارق إريترية، قبل أن تحتجز اثنين منها، بالفرار. وقالت تلك القوات إن الزوارق الإريترية دخلت المياه الإقليمية اليمنية وكانت في مهمّة ملاحقة قوارب صيد يمنية. وفيما لم تعلّق سلطات أسمرة على الواقعة، سارعت الإمارات إلى

> **تحتجز البحريّة الإريترية يمنيّين على متن سفينة عائمة إماراتية**

الإيعاز لرجلها، طارق محمد عبد الله صالح، بالتدخل لدى «خفر السواحل» الذي يعمل في منطقة نفوذ تابعة لنجل شقيق الرئيس الراحل علي عبد الله صالح من أجل الإفراج عن الزورقين الإريتريين. وهذا ما حصل بالفعل، لكن وعد أبو ظبي بالتوسّط للإفراج عن الصيادين اليمنيين كافة لم يصدق، إذ أفرجت أسمرة عن بعضهم دون الآخرين، فيما لا يزال العشرات معتقلين لديها.

والجدير ذكره، هنا، أن السفينة العائمة التي يُحتجز على متنها اليمنيون من قِبَل البحريّة الإريترية إنما هي عائدة لأبو ظبي، الأمر الذي يجعل الأخيرة شريكة مباشرة في الجريمة. وعلى رغم تلويح حكومة هادي، على لسان وزير الثروة السمكية فيها فهد كفاين، بأنها «لن تقف مكتوفة الأيدي» إزاء ذلك، فإن تهديداتها لا يبدو أنها تُخلّف أثراً لدى الإمارات التي تسيطر على ميناء عصب الإريتري، وتُوجد في جزيرة زقر اليمنية (إحدى جزر أرخبيل حنيش)، ولها نفوذها في الساحل الغربي عبر المليشيات الموالية لها، والتي لم تكن لتتوالد لولا تواطؤ حكومة هادي مع العدوان، وتأمينها الغطاء للاحتلال.

وبالعودة إلى ما تشهده جزر حنيش، فقد أفادت مصادر من مدينة الحديدة، «الأخبار»، بأن البحريّة الإريترية عاودت، في خلال الأيام الماضية، منع الصيادين اليمنيين من ممارسة الصيد في محيط الجزر. وهو ما ترجمه مصادر استخبارية في صنعاء إلى وجود قوات أميركية في الأرخبيل منذ عدّة أشهر، حيث عملت على تسوير بعض المناطق في جزيرة حنيش الكبرى، وسيطرت على مرتفعات صخرية يبلغ ارتفاع أعلاها 430 متراً عن سطح البحر، كما وضعت أجهزة رادار ورصد استخباري ومعدّات عسكرية مختلفة.

ويعتبر الخبير في الجغرافيا السياسية، أنيس الأصبحي، في حديث إلى «الأخبار»، أن التحرّكات الإريترية المعادية في جنوب البحر الأحمر تأتي بالتنسيق مع الجانبين الأميركي والإسرائيلي، وهو ما يعيد إلى الأذهان ذكرى قيام البحريّة الإريترية في منتصف كانون الأول/ ديسمبر 1995، بإشراف خبراء إسرائيليين، بمهاجمة جزر حنيش اليمنية بستة زوارق بحريّة من طراز «ريشيف» كانت تل أبيب قد قدّمتها إليها، وخمس طائرات إسرائيلية من طرازَي «بلاك هوك» و«دولفين».

توجد قوات أميركية في الأرخبيل منذ عدة أشهر، وقد عملت على تسوير بعض المناطق في جزيرة حنيش الكبرى (أ ف ب)

تقرير

إسرائيل تواجه الركود الأسوأ منذ قيامها

علي حيدر

تتجاوز مواكبة وباء كورونا في الساحة الإسرائيلية مجرد كونه حدثاً صحياً واقتصادياً، كما جرى في بلدان عديدة، إلى كونه حدثاً مفصلياً في تداعياته على الواقع الاستراتيجي للكيان والمنطقة، وفق السيناريو الأكثر سلبية، إذ إنه طبقاً للسيناريو الأقل سلبية تحول من الأن إلى حدث أضر جوهرياً اقتصادات الدول عامة، على تفاوت في ما بينها. تكفي إطلالة عامة على ما يواجه هذه الدول لتأكيد هذا الطابع (الاستراتيجي) في ما يتصل بكيان العدو إن استمر الفيروس وتداعياته في مسار تصاعدي. ويلاحظ في هذا السياق أن المؤسسات ذات الصلة كافة («بنك إسرائيل» المركزي، و«البنك الدولي»، و«منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» OECD) تقرّ بأن سمة اللايقين هي المهيمنة على هذا المسار. فعندما قدمت هذه المؤسسات تقديراتها الاقتصادية، انطلقت من عرض سيناريوات تستند إلى التشاؤم والأقل تشاؤماً، من دون ترجيح أي منها. السبب أنه لا يوجد ما يرجّح أياً منها، الأمر الذي فرض عليها تناولها على قدر المساواة. يعني ذلك أن الاحتمالات مفتوحة لكنها محصورة بين سقف مُحدّد من الأضرار قد بات أمراً واقعاً، وبين الأكثر تشاؤماً.

في هذا السياق، تتوقعت OECD أن يواجه الاقتصاد الإسرائيلي ركوداً هو الأشد منذ إعلان الدولة عام 1948، بعدما خلصت في تقريرها نصف السنوي إلى أن يتراجع الناتج المحلي بنسبة 6,2% في حال اختفى كورونا حتى الصيف المقبل (هذا العام). أما إن تعرضت إسرائيل لموجة ثانية، فإن الناتج المحلي سيتراجع بنسبة 8,3%. وهذه التقديرات أشد قتامة من «بنك إسرائيل» الذي توقع في تقديره الأخير أن يتراجع الناتج 5,3%. بدأ تقرير «منظمة التعاون» بالقول إن الانتعاش الاقتصادي سيكون تدريجياً، وسيبقى مستوى الناتج المحلي حتى نهاية 2021 تحت السقف المتوقع قبل «كورونا». يعني ذلك أنه في بداية 2022 حصراً ستبرز مؤشرات إيجابية أولية، إذا ما حدثت. وأرجع التقرير هذا التقدير إلى البطالة المرتفعة جداً والالايقين الذي يُثقل على الطلب المحلي، في الوقت الذي ينتعش فيه الطلب الخارجي ببطء. أما في حال السيناريو الأكثر تشاؤماً، أي موجة ثانية من الفيروس، فسيؤدي ذلك إلى استمرار نسب البطالة المرتفعة، وتباطؤ أكثر في انتعاش الاقتصاد، مع أضرار بعيدة المدى. مع ذلك، رأى التقرير أن نحو 90% من متلقي مخصصات البطالة هم ممن تلقّوا إجازات غير

> **تهدّد موجة ثانية من «كورونا» بشطب إنجازات 15 عاماً**

مدفوعة، ويمكن أن يعودوا إلى أماكن عملهم في اللحظة التي ينتعش فيها الاقتصاد. لكنه أورد أن جزءاً منهم سيتحول إلى مسرّحين من أعمالهم بصورة دائمة من جراء خطورة الأزمة. كما لفت تقرير المنظمة إلى أن وسائل الاحتواء التي اتبعتها تل أبيب «كانت متشددة»، لكنها «أقصر مما انتهجته دول أخرى في منظمة التعاون».

في المقابل، أثنى اقتصاديو المنظمة على السياسات الاقتصادية التي انتهجتها إسرائيل وبنكها المركزي، عبر «وسائل ملائمة لدعم الاقتصاد بتوفير السيولة للشركات». وأكد التقرير «المحافظة على هذا الدعم إلى حين عودة الانتعاش إلى مستواه الطبيعي». وفي حال كان الانتعاش ضعيفاً، من المحتمل أن تكون هناك حاجة إلى خطوات إضافية من أجل الحفاظ على العمالة وزيادة السيولة لمصلحة الأعمال الصغيرة. لكن التقرير شدّد على أن توقعات الاقتصاد الإسرائيلي قاتمة، كما الحال في الدول الأخرى من العالم المتطور، خاصة إذا أتت موجة ثانية. في هذه الحالة، سيكون «واجباً اتخاذ خطوات تباعد اجتماعي متطرفة»، وهذا سيؤدي إلى انهيار الاستهلاك الفردي الذي شكل محرك الاقتصاد الإسرائيلي في السنوات الأخيرة بنسبة 12%، في حين أن الاستثمارات في الاقتصاد، التي تؤشر على نمو مستقبلي، ستتراجع أكثر من 17% في 2020 وحده. إضافة إلى ذلك، سيتراجع التصدير بنسبة 10%. وفق السيناريو نفسه، ستدخل إسرائيل في حالة ترتفع فيها القوة الشرائية للأموال، وستشهد حالة من التضخم السلبي. كما أن العجز سيبلغ نحو 12% من الناتج المحلي، وهو الرقم الأعلى ضمن دول «منظمة التعاون»، باستثناء الولايات المتحدة. في هذه الحالة، سترتفع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي من 61% إلى 87%، وهو ما يعني شطب إنجازات 15 سنة من التطور الاقتصادي. مع ذلك، في السيناريو الأكثر تفاؤلاً، أي عدم التعرض لموجة ثانية تؤدي إلى إغلاق الدولة، قد يبلغ العجز أكثر من 8%، وسترتفع نسبة الدين العام من الناتج المحلي إلى 80%، وهي مرتفعة جداً، مع الأشارة إلى أن بنيامين نتنياهو عندما تسلم رئاسة الحكومة عام 2009 كانت نسبة الدين آنذاك 75% وقد تراجعت العام الماضي إلى 60%.

عندما تسلم نتنياهو الحكومة عام 2009 كانت نسبة الدين 75٪ وتراجعت في 2019 إلى 60٪ (أ ف ب)

المشهد الأميركي

الاحتجاجات تحاكم التاريخ: رموز العنصرية المؤسِّسة تتهاوى

تميّزت الاحتجاجات المتواصلة منذ جريمة جورج فلويد، الشهر الماضي، بكونها التحركات الأولى التي تتّخذ هذا الحجم منذ حركة الكفاح من أجل الحقوق المدنية في ستينيات القرن العشرين، فضلاً عن أنها الأولى التي تصيب النظام العنصري في مقتل، وتتجرّأ بالفعل، لا القول، على تحطيم أيقوناته

ملاك حمود

لطالما تغذّرت التحرّكات الاحتجاجية الأميركية في مسعاها إلى تحقيق عدالة عرقيّة. في الولايات المتحدة، بقي «الماضي الجميل»، كما سمّاه الرئيس دونالد ترامب، راهناً، وإن بأشكال اختلفت مع المراحل والأزمان. هي أميركا نفسها التي أثّرت الحفاظ على هذا الماضي عن طريق ممارساتها وتخليد أيقونات «نهضتها» المنتشرة على طول البلاد، من المستعمر الأوّل كريستوفر كولومبوس إلى قادة الكونفدرالية («الحرب الأهلية» التي مزّقت الولايات بين 1861 و1865، وكان سببها الرئيسي نظام العبودية الذي انقسمت إزاءه البلاد بين ولايات شمالية حاربت هذا النظام، وجنوبية رفضت تحرير العبيد وأعلنت انفصالها عن الاتحاد وتأسيس كونفدرالية)، وغيرهم ممّن شيّدوا البناء الضخم، وانتهاءً بشكله الحالي. في هذه الأرض، هناك مَن لا ينكر فضل الجيل الأوّل وإرث العبودية، اللبنة الأولى لما آلت إليه البلاد؛ النقاش، الذي تجدّد جراء مجزرة تشارلستون (2015) ولاحقاً واقعة شارلوتسفيل (2017)، اكتسب زخماً أكبر في غمرة الاحتجاجات الراهنة: ماذا عن إرث العبودية و«إرثنا» العنصري؟ هل يبقى النقاش في إطار نظري ضيّق كما كانت الحال في السنوات السابقة؟ وهل يكفي الجمهور الغاضب تحطيم بعض التماثيل والدفع في اتجاه تغيير أسماء قواعد عسكرية سُمّيت تيمّناً بقادة كونفدراليين، لتسليط الضوء على جوهر المشكلة؟

قطع رأس تمثال لكولومبوس في منتزه يحمل اسمه في بوسطن (أ ف ب)

لا شكّ في أن كثيرين يعبدون التفكير في العنصرية المؤسّسة التي أدّت إلى فقدان المساواة العرقية، لكنّ هناك أموراً لا تقبل الرتق. جريمة قتل جورج فلويد، والاحتجاجات التي خرجت على خلفيّتها للمطالبة بالعدالة العرقية، دفعت كثيرين إلى العودة إلى التاريخ، فاستهدف محتجّون في مدن عدّة نصباً تذكارية تعود لجنرالات وسياسيين من الجنوب المؤيّد للعبودية، ومنها تمثال في ريتشموند لجيفرسون ديفيس، رئيس الولايات الكونفدرالية. وإن كانت رموز الكونفدرالية هي الأكثر استقطاباً بين النصب التذكارية، فإن المسألة شملت الولايات المتحدة بأسرها: قُطع رأس تمثال لكولومبوس في بوسطن، وتعرض آخر للتخريب في ميامي، فيما رُمي ثالث في بحيرة في فيرجينيا، ورابع أُسقط في مينيسوتا. الجدل بشأن النصب التذكارية العائدة إلى الحقبة الكونفدرالية يدور منذ سنوات، إذ سبق أن أعرب مدافعون عن الحقوق المدنية عن غضبهم من «السير في شوارع تحمل أسماء عنصريين وشخصيات تؤمن بنظرية تفوق البيض»، لكن جهود إزالة النصب اكتسبت زخماً بعد جريمة كنيسة تشارلستون بكارولاينا الجنوبية (2015)، حين أطلق مسلحون يؤمنون بتفوّق العرق الأبيض النار على تسعة أميركيين سود وأردوهم. على أن إزالة هذه الرموز لن تؤدي إلى محو قرون من القمع والعنف والكراهية، لكن الفعل بحدّ ذاته لم يكن معهوداً في السابق.

مع تجدّد المطالبات وإعادة إحياء النقاش حول إرث العبودية، اقترحت رئيسة مجلس النواب، نانسي بيلوسي، إزالة 11 تمثالاً لعسكريين ومسؤولين كونفدراليين من «الكابيتول»، «تكرّم الكراهية وليس التراث»، فيما بشكّل وجودها «إهانة بشعة لمُثُل» الديموقراطية والحرية. لم تكن تلك المرة الأولى التي توجّه فيها بيلوسي دعوة مماثلة، إذ سبق أن طالبت عام 2017 رئيس مجلس النواب آنذاك، بول راين، بإزالة التماثيل بعد أيام من واقعة مدينة شارلوتسفيل بفيرجينيا، حين تجمّع أفراد من اليمين المتطرّف كانوا يحتجّون على تفكيك تمثال قائد الجيش الجنوبي، الجنرال روبرت لي. أما ترامب، الذي دافع في السابق عن بيض شارلوتسفيل، فإن اقتراح إزالة أسماء جنرالات كونفدراليين عن قواعد عسكرية، رغم إبداء «البنتاغون» استعداده للنظر فيه، مرفوض. وجد الرئيس نفسه متورّطاً في الدفاع عن حقوق الجنرالات: «البعض اقترح إعادة تسمية ما يصل إلى عشر من قواعدنا العسكرية الأسطورية، مثل فورت براغ في كارولينا الشمالية،

> تحطيم «الأيقونات» «ظاهرة تحدث كلّما حدثت لحظة ثورية»

وفورت هود في تكساس، وفورت بينينغ في جورجيا... صارت هذه القواعد العسكرية الآن جزءاً من التراث الأميركي العظيم».

ترى أستاذة العلوم السياسية المساعدة في جامعة إيموري آندرا غيلسبي، أن «وتيرة ذلك تزداد حالياً بسبب المطالبات والغضب الشعبي»، وتعتقد أن «ما نراه هو إعادة نظر في الكثير من فرضياتنا وتحدٍّ لأنماط عدّة من التاريخ وفق تأثيره في الأميركيين من أصول إفريقية»، لأن «هذه لحظة تتسلّط فيها الأضواء على العنصرية ضدّ السود، لكن دون استثناء أشكال أخرى من الاضطهاد العرقي». كذلك، توضح أستاذة التاريخ في جامعة «ديوك» لورا إدواردز، أن «الناس بدأوا يدركون أن لهذه الرموز معانيَ سياسية، وأنها تتسبّب في مشكلات بأشكال لم يكونوا يدركونها»، فـ«وصفُ ذلك بالتراث لم يعد سهلاً»، لأن إطاحة رموز الكونفدرالية وتماثيل كولومبوس «مرتبطة بعضها ببعض»، إذ تشكّل جميعها «الاستعمار العنيف للولايات المتحدة». تحطيم الأيقونات (Iconoclasm) «ظاهرة تحدث كلّما حدثت لحظة ثورية»، كما يقول جيمس سيمبسون، وهو أستاذ اللغة الإنكليزية في جامعة هارفرد، «في لحظة ثورية، إن الطريقة الأنجع لمهاجمة النظام القديم تكون في مهاجمة النُّصب». حدث ذلك في جميع أنحاء العالم، من الإمبراطوريتين المصرية والبيزنطية إلى عصر «الإصلاح الأوروبي»، إذ يحمل تحطيم الأيقونات قوّة بذاته ربما تضاهي تلك التي تتمتّع بها الصور والتماثيل. بالنسبة إلينا، يقول سيمبسون، إن «الصورة لها دائماً أهمية عميقة لأنها ليست شيئاً من الماضي فحسب».

استراحة

كلمات متقاطعة 3473

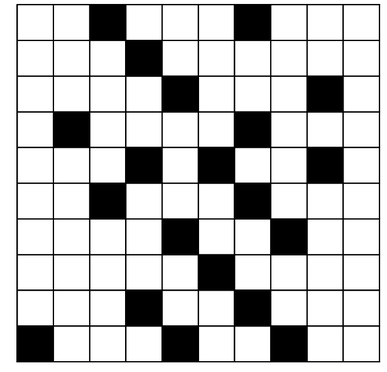

افقيا

1- سرير الملك – لعاب الفم – من الحبوب – 2- من الحلويات العربية – خلاف نعم – 3- أسال الدم – فرخ دجاجة – 4- رياضة النفس بالتعليم والتهذيب على ما ينبغي – منسوب الى الأب – 5- للنداء – قرأ الكتاب – 6- من أسماء الطعام – اداة إستثناء – كانت أسنانه قصيرة ملتزقة منعطفة على غار الفم – 7- قفص الدجاج – جواب – ذو اربعة أركان أو اضلاع كالبيت – 8- نهر في أوروبا الوسطى من روافد الدانوب – إسم اطلقه الرومان قديماً على البلاد الممتدة بين فرنسا وبلجيكا وجزء من ألمانيا – 9- في الوجه – زار الأماكن المقدسة – عسل – 10- سقي النبات – للتعريف – يجري في عروقي

عمودياً

1- مقاوم ليبي حارب قوات الغزو الإيطالية منذ دخولها وإستشهد بإعدامه شنقاً – 2- إله مصري – خلاف يساري – 3- شاعر مسرحي إنكليزي راحل يُعتبر من أرقى رجال الأدب العالمي – حيّة زعم العرب أنها تطير – 4- سرب من الطيور – جرذ بالأجنبية – 5- من الخضر – أمر قطيع – فك العقدة – 6- عملة اسيوية – مدينة سويسرية – اضطرم وتلهبّ – 7- إسم بوذا في الصين – رجاء – 8- جزيرة يونانية في المتوسط من مراكز الحضارة في العالم القديم – تراب دقيق – 9- أزرق بالأجنبية – أهمّ جزر إيوليا الإيطالية شهيرة بصناعة الخمور – 10- رسّام كاريكاتوري فلسطيني راحل

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- ندى بو فرحات – 2- جب – القبس – 3- هراري – فا – 4- برمودا – شاي – 5- مبادة – فرنك – 6- يم – وارسو – 7- قوت – جلنَة – 8- اس – سمسم – رس – 9- بهلوان – 10- يسرا – نرسماي

عمودياً

1- نجيب ميقاتي – 2- دب – ريموس – 3- هما – بر – 4- باروده – سها – 5- ولادة – جمل – 6- قفرا – ولسون – 7- ربي – فايمار – 8- حس – شررة – نَس – 9- فانس – 10- تشايكوفسكي

3473 sudoku

3			5			7	2	
8	2	9	7					
			4	2		8	1	
5				8				7
4			9		5			2
9				6				3
	3	8		4	9			
					1	4	6	8
	4	7			2			1

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3472

9	5	6	1	2	4	7	8	3
4	7	8	6	9	3	2	1	5
3	1	2	5	7	8	6	9	4
5	8	4	9	1	7	3	2	6
2	9	7	3	5	6	1	4	8
6	3	1	8	4	2	5	7	9
1	4	5	2	3	9	8	6	7
7	6	3	4	8	1	9	5	2
8	2	9	7	6	5	4	3	1

مشاهير 3473

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

كاتب مسرحي وروائي وناقد وشاعر إيرلندي (1906-1989). أعماله تميل الى التشاؤم. حصل على جائزة نوبل في الأدب عام 1969. من أعماله «الأسماء الضائعة»

2+6+9+4+5+11 = دولة عربية ■ 1+7+8 = أسر النساء في الحرب ■ 3+10 = بحر

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: طرفة بن العبد

نتائج اللوتو اللبناني

5 8 9 31 32 38 11

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 1815 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:

الأرقام الرابحة: 5 - 8 - 9 - 31 - 32 - 38 الرقم الإضافي: 11

■ **المرتبة الاولى (ستة ارقام مطابقة)**

- عدد الشبكات الرابحة: 0
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 0 ل.ل.

■ **المرتبة الثانية (خمسة ارقام مع الرقم الإضافي):**

- قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 0 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 0
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 0 ل.ل.

■ **المرتبة الثالثة (خمسة ارقام مطابقة):**

- قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 33,663,330 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 5 شبكات
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 6,732,666 ل.ل.

■ **المرتبة الرابعة (اربعة ارقام مطابقة):**

قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 33,663,330 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 521 شبكة.
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 64,613 ل.ل.

■ **المرتبة الخامسة (للاثة ارقام مطابقة):**

- قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 73,272,000 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 9159 شبكة.
- الجائزة لكل شبكة: 8,000 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 693,024,919 ل.ل.

نتائج زيد

جرى مساء أمس سحب زيد رقم 1815 وجاءت النتيجة كالآتي:

الرقم الرابح: 21020

■ **الجائزة الاولى**

- عدد الأوراق الرابحة: 0
- **الاوراق التي تنتهي بالرقم: 1020.**
- الجائزة الإفرادية: 900000 ل.ل.
- **الاوراق التي تنتهي بالرقم: 020.**
- الجائزة الإفرادية:90,000 ل.ل.
- **الاوراق التي تنتهي بالرقم 20.**
- الجائزة الإفرادية: 8,000 ل.ل.

نتائج يومية

جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 1037 وجاءت النتيجة كالآتي:

- يومية ثلاثة: 610
- يومية أربعة: 2138
- يومية خمسة: 66751

فلسطين

صاروخ من غزة على «أشكول»: الاختبار الأول لغانتس

برغم الأجواء التي أشيعت عن التوصل إلى اتفاق بين المقاومة الفلسطينية والعدو الإسرائيلي عبر الوسيطين الأممي والقطري، أفضت إلى موافقة إسرائيلية على إدخال الدوحة أموال منحتها الشهرية المتأخرة إلى غزة (راجع عدد أمس)، عاد التصعيد وبمستوى مختلف. فبعد أيام على إطلاق دفعات متتالية من البالونات المتفجرة على مستوطنات الغلاف، أعلن جيش العدو في وقت متأخر أمس سقوط صاروخ واحد على الأقل في منطقة مفتوحة داخل نطاق «مجلس مستوطنات أشكول» شرق القطاع. ونقلت القناة الـ 13 العبرية عن المتحدث باسم جيش العدو أنه «جرى رصد قذيفة صاروخية من غزة... من دون وقوع إصابات»، مشيراً إلى أن إطلاق الصاروخ تسبب في «تفعيل تطبيق الجبهة الداخلية»، بعدما انتشرت أنباء أولية عن إطلاق قذائف هاون.

سريعاً، رد العدو بقصف طائرة حربية «هدفاً عسكرياً يستخدم للنشاطات الأرضية تابعاً لحركة حماس» جنوب القطاع، بالإضافة إلى قصف دبابة نقطة مراقبة تابعة للحركة قريبة من موقع

إطلاق الصاروخ. وتعليقاً على التصعيد، قال ماندي ريزل، وهو مراسل «إذاعة الجنوب» إن «الليلة (أمس) اختبار غانتس الأول أمام غزة، إذ قال سابقاً عندما أطلقت صواريخ من غزة إن (رئيس الحكومة بنيامين) نتنياهو قوي بالكلام فقط». والمضمون نفسه كرره الكاتب في صحيفة «يديعوت أحرونوت» اليؤور ليفي بقوله: «الآن نحن بانتظار طريقة رده (غانتس)»، فيما قال المحلل العسكري في موقع «والا»، أمير بوخبوط، إنه «عندما لا تصل الأموال القطرية في الوقت المناسب إلى حماس دبابة نقطة مراقبة تابعة للحركة قريبة من موقع بمزيد من الرضى والتسليم بمشيئة الله تعالى ننعي إليكم وفاة فقيدتنا الغالية المرحومة

العميد الحاجة فريال أحمد الخنسا

والدها: المرحوم أحمد الخنساء والدتها: إفتخار محمد دوغان أشقاؤها: الدكتور فاروق أحمد الخنسا زوجته غادة بدر الدين أولادهم: المهندس كريم وإبراهيم شقيقاتها: فيروز زوجة فؤاد عبد الجليل وهبي أولادها نهيل وأحمد ومحمود

والحاجة فائقة زوجة وليد خالد زيدان أولادها خالد ورانية

سيصلى على جثمانها الطاهر ظهر يوم الإثنين الواقع في 23 شوال 1441 هـ

الموافق في 15 حزيران 2020م في جامع البسطة التحتا

حيث يوارى الثرى في جبانة الباشورة

تقبل التعازي بعد الدفن ويومي الثلاثاء والأربعاء

للرجال والنساء من الساعة الحادية عشرة صباحاً حتى الساعة السادسة مساءً

في منزل صهرها الأستاذ وليد خالد زيدان الكائن في تلة الخياط – شارع يوسف النجار

بناية الطارق – الطابق الثالث

والتعازي على الأرقام الآتية: 840065/76 – 806550/01 – 729364/03

للفقيدة الرحمة ولكم الأجر والثواب

إنّا لله وإنّا إليه راجعون

الراضون بقضاء الله وقدره آل الخنسا ودوغان ووهبي وزيدان وبدر الدين والبطل وأنسباؤهم

وفيات

إعلانات رسمية

إعلان

مزاد علني لبيع الرمول النهرية العائدة للمصلحة عند محطة ضخ القاسمية تجري المصلحة الوطنية لنهر الليطاني مزايدة عمومية بالظرف المختوم وفق دفتر الشروط الخاص لبيع الرمول النهرية العائدة للمصلحة في منطقة عين أبو عبدالله عند محطة ضخ القاسمية». يمكن الاطلاع على دفتر الشروط واستلام نسخة عنه ضمن الدوام الرسمي في مبنى الإدارة المركزية – مكتب مصلحة الصفقات في ش. بشارة الخوري، بناية غناجه، ط4، مقابل مبلغ خمسين ألف ل.ل. تدفع نقداً في صندوق المصلحة.

تقدَّم العروض بالبيد إلى القلم المركزي حتى ظهر يوم الثلاثاء 2020/07/07، وتفض في جلسة علنية الساعة العاشرة من اليوم التالي على العنوان أعلاه.

رئيس مجلس الادارة/ مدير عام المصلحة الوطنية لنهر الليطاني د. سامي علوية

التكليف 567

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لشراء قواطع توتر متوسط وقطع غيار لها لزوم محطات التحويل الرئيسية، موضوع استدراج العروض رقم ث ك/5540 تاريخ 2019/6/17، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2020/7/17 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 200/ل.ل.

علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الأحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.

تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي.

بيروت في 2020/6/11

بتفويض من المدير العام

مدير الشؤون المشتركة بالإنابة

المهندس واصف حنيني

التكليف 568

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور طلب مهدي مصطفى حجازي لموكلته نور الصباح جواد سليم سند بدل ضائع للعقار 509 معروب.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة

أمين السجل العقاري

باسم حسن

إعلان

من أمانه السجل العقاري في بيروت طلب المحامي سهيل قازان لموكله الياس موسى الرباع سند تمليك بدل عن ضائع للقسم 25 من العقار 443 منطقة الاشرفية.

للمعترض مراجعه الامانه خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري في بيروت

جويس عقل

إعلان

من أمانه السجل العقاري في بيروت طلب المحامي اليو شربل ابو خليل بوكالته عن المحامي لحود مجيد لحود وكيل لارا مارون زغبي سند تمليك بدل عن ضائع باسم /لارا مارون زغربي بالقسم 6 G من العقار 1282 منطقة الاشرفية.

للمعترض مراجعه الامانه خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري في بيروت

جويس عقل

إعلان

من أمانه السجل العقاري في بيروت طلبت لينا اسعد عويدات (زوجة غسان عويدات) سند تمليك بدل عن ضائع للقسم 49 من العقار 999 عين المريسة.

للمعترض مراجعه الامانه خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري في بيروت

جويس عقل

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين رودني داكسيان وريشار السمرا السيدة سمياً بو حرب والمجهولة محل الاقامة الحضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن أوراق الدعوى رقم 2020/1352.

المقامة من الفرد مارون كرم بموضوع إزالة شيوع والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا يتم إبلاغك بقية الاوراق والقرارات بإستثناء الحكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.

عن رئيس القلم سلام الغوش/ شكري شعبان

إعلان تلزيم

شراء مطبوعات لزوم المديرية العامة للجمارك

بطريقة استدراج العروض

في تمام الساعة العاشرة من يوم الثلاثاء الواقع فيه السابع من شهر تموز من العام الفين وعشرين، تُجري المديرية العامة للجمارك في مركزها الكائن في ساحة رياض الصلح – بناية البنك العربي – الطابق السابع – مكتب المراقب أول لدائرة الشؤون المالية، استدراج عروض لتلزيم شراء مطبوعات لزوم المديرية العامة للجمارك.

قيمة التامين المؤقت: /1,500,000/ ل.ل. (فقط مليون وخمسماية الف ليرة لبنانية).

تُقدم العروض وفق نصوص دفتر الشروط الخاص الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من المديرية العامة للجمارك – دائرة الشؤون المالية.

يجب أن تصل العروض إلى الدائرة المذكورة قبل الساعة الثانية عشرة من يوم الاثنين الواقع فيه السادس من شهر تموز من العام الفين وعشرين.

بيروت في 12 حزيران 2020

مدير عام الجمارك

بدري ضاهر

التكليف 573

إعلان

من أمانة السجل العقاري في عاليه طلب طارق فهد الغريب وكيل فرح رجا زيدان لمورثها رجا توفيق زيدان سند تمليك بدل ضائع للعقار 678 عينياب.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري في عاليه

ليليان داغر

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

أحوال المهنة

نقاش متجدّد مع إحياء مشروع القانون الجديد

الإعلام اللبناني حاضراً ومستقبلاً: نريد خطوات عمليّة

زينب حاوي

مع تعاقب وزراء الإعلام في لبنان، تُثار «همروجة» كلّ مرة يتسلّم فيها وزير/ة تلك الحقيبة. لم تكد تمر ثلاث سنوات، على المشاريع الإصلاحية التي أطلقها الوزير السابق ملحم رياشي، على رأسها توحيد نقابتي «المحررين» و«الصحافة»، وفتح باب الانتساب إلى جميع العاملين في القطاع الإعلامي، مع إنشاء صندوق للتعاضد وحماية الصحافيين من الاستدعاء من قبل أيّ جهة قضائية أو أمنية من دون العودة إلى النقابة، حتى بدأت موجة جديدة من الجدل تتصدرها هذه المرة وزيرة الإعلام منال عبد الصمد. مع تبوّؤ الأخيرة كرسي وزارة الإعلام، استطاعت في وقت لا يتعدى الأشهر من عمر حكومة حسّان دياب أن تتنقّل بمكوكية بين النقابات، وتطلق مواقف بالجملة تخصّ القطاع، وتثير الجدل والأخذ والردّ بين الوزارة ومنظمات ومؤسسات تُعنى بالحريات وبالقطاع الإعلامي. آخر الخطوات، كان تنظيم الوزارة ما أسمته بـ«الحلقات التشاورية للتداول في حاضر ومستقبل الإعلام في لبنان»، في السراي الحكومي أوائل الشهر الحالي. توزّعت الحلقات على ثلاثة أيام وضمّت شخصيات وزارية ونيابية ونقابية ورؤساء مجالس إدارات القنوات المحلية وإدارات الصحف، وممثلين عن المواقع الإلكترونية، بهدف التداول في الخطة «الاستراتيجية» التي تستند إليها الوزارة و«رؤيتها التطويرية للنهوض بقطاع الإعلام بشقيه العام والخاص»، مع لحظ إدخال تعديلات على مشروع اقتراح قانون الإعلام الجديد. نقاط كثيرة في تلك الخطة، استطاعت إثارة الجدل في لبنان، وخلّفت مخاوف عدة لدى منظمات تندرج ضمن المجتمع المدني، أسهمت قبلاً في وضع مشروع القانون. هكذا، كنا أمام مشهدية تصل إلى حدّ التنافر بين ما تطرحه عبد الصمد، وما يجب عليه هؤلاء، لا سيما بعد البيان الأخير الذي صدر، عن ست جمعيات ومؤسسات مدنية على رأسها «مهارات»، تردّ فيه على تصريحات عبد الصمد الإذاعية التي أدلت بها في 18 أيار (مايو) الماضي، وتدرج نقاطاً خلافية، تخص ملاحقة الصحافيين، وطرح إنشاء «هيئة ناظمة للإعلام»، ومنحها صلاحيات في مسألة إعطاء التراخيص للوسائل الإعلامية. أمر اعتبره البيان بمثابة «تقويض تحرير القطاع من براثن التسييس والامتيازات الزبائنية». هكذا اشتعل الخلاف مجدّداً مع إعادة إحياء مشروع قانون الإعلام الجديد، الذي بات عمره في اللجان النيابية يناهز الـ11 عاماً، وأشركت فيه وقتها جهات نقابية ونيابية وحقوقية واصطدم بعقبات جمّة أبقته أسير الأدراج. وها هو يخرج في الوقت الحالي من سباته، خلال النقاشات الأخيرة الحاصلة في البلد على هامش باقي الاضطرابات الأمنية والشعبية في الشارع، فهل تكون تلك الطروحات الوزارية مجرّد زوبعة في فنجان، أم أن هناك خطوات عملية من شأنها تطوير القطاع أو «تقويضه» تبعاً لنتيجة الجدل الذي تفجّر أخيراً؟

في الثالث من حزيران (يونيو) الماضي، انعقدت في السراي ثلاث جلسات متعاقبة، خُصّصت للبحث في خطة وزارة الإعلام ونيتها إدخال تعديلات على مشروع قانون الإعلام، مع تأكيد عبد الصمد نيتها «التشارك لا التبصّر» مع باقي الأطراف. جلسات بحثت في ملاحظات الوزارة على القانون الذي ـ برأيها ـ لا يشمل ثورة الاتصالات، ولا يدخل في نقاشات ما أسمته «الإعلام العمومي»، ويوسّع من صلاحيات «المجلس الوطني للإعلام» من دون أن «يبحث في دوره المهني». أما في اقتراحات الوزارة، فقد شدّدت على أهمية إدخال تعديلات قانونية على القطاع الإعلامي، لا سيما على المنصات الرقمية، وإلغاء وزارة الإعلام وإنشاء مكتب وزير دولة لشؤون التواصل كبديل عنها، إلى جانب اقتراح إنشاء هيئة ناظمة مستقلة للإعلام، «تحمي من التدخلات السياسية»، وتتمتع باستقلالية تامة، على أن يُنتخب

(كيلسي بورلن ـ الولايات المتحدة)

> الجلسات التي دعت إليها منال عبد الصمد بحثت في ملاحظات الوزارة على القانون

أعضاؤها من قبل الجسم الإعلامي، وحلّ بالتالي «المجلس الوطني للإعلام». ضمن توصيات الجلسات الثلاث، أعيد التركيز على وجود الهيئة الناظمة، كسبيل «لتحرير الإعلام من الوصايات والحمايات الطائفية والسياسية»، ودعم القطاع الإعلامي الذي يعاني جرّاء الأزمة الاقتصادية الخانقة. لعلّ من أبرز النقاط الخلافية التي اندرجت في التوصيات: «الدعوة إلى نص قانوني يسمح للمواقع الإلكترونية بتسجيل علم وخبر في وزارة الإعلام». أمر أُدرج في مشروع قانون الإعلام الجديد، كنصّ بعيد عن القوننة المباشرة، مع ضرورة الكشف عن صاحب الموقع ومصادر تمويله. ومن التوصيات أيضاً، توحيد النقابات التي دعا إليها سابقاً رياشي، وإنشاء صندوق للتعاضد.

نقاط أثرناها مع المستشار القانوني في «مؤسّسة مهارات» طوني مخايل الذي أسهم مع فريق المؤسسة في نقاش ووضع نقاط أساسية في مسودة مشروع قانون الإعلام الجديد، وردت مؤسّسته مع باقي الجمعيات المعنية على تصريحات وزيرة الإعلام الأخيرة، واضعةً إياها ضمن خانة تقييد الحريات ووضع اليد على القطاع الإعلامي. مخايل علّق على فكرة «الهيئة الناظمة للإعلام» واصفاً إياها بـ«الهرطقة القانونية»، بما أن تلك الهيئات عادة ما تنشأ في مرافق الدولة العامة، وفي القطاعات الخدماتية كالكهرباء والاتصالات. ووفق مخايل، تسعى هذه الخطوة إلى تعاطي الوزارة مع القطاع الإعلامي على أنه مندرج ضمن ملكية الدولة، وهذا لا يصحّ أبداً على الوضع الإعلامي الحالي، مع تشديد في المقابل، على ما تضمّنه القانون الجديد، من توسيع صلاحيات «المجلس الوطني للإعلام»، ليضحي سلطة تقريرية، من دون الحاجة إلى العودة إلى مجلس الوزراء.

ويتطرق هنا إلى ما حصل أخيراً في المجلس، والانتقادات التي طالته مع نيته وضع اليد على وسائل الإعلام الإلكترونية، والترخيص لها، معتبراً أن هذه الوسائل يجب أن لا ترخّص، بل يجب أن تشتغل على أساس تنظيم ذاتي، وتكتفي بالكشف عن سجلها الإلكتروني، وعن تمويلها وأسماء أصحابها.

يتخوّف مخايل ومن خلفه مؤسسات حقوقية أخرى معنية بالقطاع، من محاولة الوزارة تقييد الحرية الإعلامية، لدى تكرار عبد الصمد مراراً عن الترويج للأخبار الكاذبة عبر وسائل الإعلام والتلويح بكيفية ضبطها لا سيما الإلكترونية منها، ليكون ذلك مدخلاً على باقي النقاط، من ضمنها التعديلات التي اقترحتها وزارة الإعلام، على رأسها التراخيص للإعلام الإلكتروني، والتخوف من الدخول في انتقائية التراخيص تبعاً للمصالح الحكومية. وينتقد الوزيرة، في إهمالها لمواد أساسية في قانون العقوبات، الذي يحمّل «مواد مقيدة لحرية الإعلام، حاول مشروع القانون الجديد التخفيف منها، من ضمنها جرائم التشهير، و«المس بدولة أجنبية»، وتجنّب إدخال الصحافي إلى السجن». أمر رفضته «لجنة الإعلام والاتّصالات» سابقاً، ويجري الحديث عنه في الوقت الحالي مع رئيس اللجنة النائب حسين الحاج حسن، الذي قال في الجلسة الثانية لنقاشات السراي، بأنه يؤيّد إلغاء «عقوبة السجن للصحافيين». مع هذه الخلافات الجوهرية التي طفت أخيراً إلى السطح، يتقق الأطراف على ضرورة تحديث مشروع القانون الإعلامي، بما يتوافق مع مجريات الثورة الرقمية، وضرورة تعريف الصحف الرقمية، وحتى القنوات التي تنشأ على الويب. ويبقى في خلاصة الجدل القائم حالياً، تصويب النقاش حول نقاط أخرى تخصّ ضمانات الصحافيين، وتأمين حصانة نقابية لهم، في ظل الظروف التي يتعرضون لها، مع وضع اقتراحات ونقاشات الوزارة ضمن «المعاضات»، بما أن «الحكومة لم تبادر ولا مرة عن حسن نية تجاه الإعلام» بحسب مخايل.

> الجلسات التي دعت إليها منال عبد الصمد بحثت في ملاحظات الوزارة على القانون

أعضاؤها من قبل الجسم الإعلامي، وحلّ بالتالي «المجلس الوطني للإعلام». ضمن توصيات الجلسات الثلاث، أعيد التركيز على وجود الهيئة الناظمة، كسبيل «لتحرير الإعلام من الوصايات والحمايات الطائفية والسياسية»، ودعم القطاع الإعلامي الذي يعاني جرّاء الأزمة الاقتصادية الخانقة. لعلّ من أبرز النقاط الخلافية التي اندرجت في التوصيات: «الدعوة إلى نص قانوني يسمح للمواقع الإلكترونية بتسجيل

أكشاك

«17 تشرين»: التجربة العفوية في طريقها إلى النضوج

مع تبدّل المشهد السياسي والميداني في لبنان، منذ 17 تشرين الأول (أكتوبر)، تاريخ اندلاع التظاهرات الشعبية في لبنان، وتحولها إلى محطة ثابتة، استطاعت هذه التحركات قلب المشهد اللبناني الراكد وتوجيه الأنظار صوبها. وفي نهاية تشرين الأول (أكتوبر)، ولدت صحيفة «17 تشرين» من رحم هذا الحراك بعدما جاءت فكرتها إثر اجتماع بين الشباب المؤسّسين لها. مطبوعة شهرية مجانية، انضمت إلى المشهد الإعلامي بأقلام أهلها، ووصلت اليوم إلى العدد الخامس، بعد توقفها قسراً في آذار (مارس) الماضي، بسبب احتجاز «فرنسبنك» أموال المتبرعين التي جُمعت عبر موقع «زومال» الإلكتروني. أموال ما زالت إلى اليوم محتجزة في البنك المذكور، ما دفع بالقائمين على الصحيفة إلى إطلاق حملة تبرع أخرى، لا يجبرون فيها على تلقي الأموال من البنك مباشرة، لا سيما أن الصحيفة مطلوبة أكثر لدى المغتربين، وانتشر صيتها سريعاً بين اللبنانيين.

خمسة أعداد إلى اليوم، ضمن تجربة سمّاها رئيس تحريرها بشير أبو زيد بـ «العفوية» لنصل إلى ما يشبه التنظيم الداخلي لها، من خلال التبويب ولاحقاً وضع التواريس وتصنيفات المحتوى. وفي اتصال مع «الأخبار»، أكدّ أبو زيد أهمية تطوير المحتوى داخل صحيفة «17 تشرين»، وضرورة توسيع الفريق عبر فتح باب المساهمات التي تندرج معاييرها ضمن «الدفاع عن حريات الناس»، وخيمة «الدولة المدنية بعيداً عن النظام الطائفي». لا ينكر أبو زيد حجم المطالب الموجودة في الشارع وقد تشعّبت في كل اتجاه، إلّا أن ما يهم في سياسة النشر في صحيفته أن لا تتعارض مضامين تلك المطالبات. مع تشديد القائمين على الصحيفة على مجانيتها، وفريقها المتطوّع آكان في التحرير (8 أشخاص) أم في التوزيع (23 شخصاً)، يحرص هؤلاء على الحفاظ على طابع الصحيفة الورقي الذي ينعكس بشكل واضح على تصميم الموقع الإلكتروني الذي أرادوه قريباً جداً من النسخة الورقية. كذلك، لا يخفي أبو زيد نيّة الصحيفة توسيع جمهورها، عبر الاتّكاء هذه المرة على التوزيع في المناطق كافة، كما في المكتبات كما يحصل مع باقي الصحف الورقية في لبنان، والعمل على تطوير الصحيفة

> أبواب تخصّ الدوليات والثقافة والفنون، مع الإبقاء على «التوثيق اليومي للثورة»

من الداخل، لتشمل أبواباً تخصّ الدوليات والثقافة والفنون، مع الإبقاء على أبواب ثابتة كـ «التوثيق اليومي للثورة». ورغم أن فريق التحرير لا يحظى أغلبه بخلفية صحافية متخصصة، إلا أن أبو زيد يشير إلى خلفية فريقه الاقتصادية والسياسية. ولدى سؤاله عن الاستمرارية في الطباعة والنشر، لفت إلى أنّ الصحيفة ستصدر طالما هناك حركة في الشارع «ولو خجولة» وطالما أنها تلقى دعماً مادياً وتكون مطلوبة عند كثيرين. قبل أيام، وقفت الممثلة والمخرجة المعروفة حنان الحاج علي أمام «فرنسبنك» في شارع الحمرا، متوسّطة زحمة السيارات والمارة، وممسكة بالعدد الأخير من صحيفة «تشرين». وعلى طريقة الباعة القدامى للجرائد في المدن، عندما ينادون بأسماء الصحف التي يحوزنهم على المارة، ردّدت الحاج علي: «أخبار، ثورة، جمهورية. أخبار عصيّة عن المنع. بين تشرين وتشرين صيف تاني». فيديو قصير نشرته على فايسبوك ما فتئ أن انتشر كالنار في الهشيم، إذ قصدت وقتها الوقوف أمام المصرف الذي احتجز أموال الصحيفة وما زال. وراحت تروّج لذاك العدد أمام حشود المارة والسيارات. مبادرة الحاج علي كانت شخصية وتطوّعية، بعدما سمعت بخبر التوزيع، فكانت خطوتها عفوية بحسب القائمين على الصحيفة، واستذكر معها المارة زمناً كانت فيه الصحيفة الورقية يعرفها المارة من أصوات البائعين.

زينب...
https://17teshreen.com

تحية

صلاح ستيتيّة... صديقي الذي لم يمت

مروان فارس *

أما وقد انطفأت شمس صلاح ستيتية، إلّا أنّ الأنوار المتصاعدة مع أشعاره ما زالت مستمرة في إضاءة هذا العالم الفسيح الظلام. وفي شعره جدليات، جدليات تنطلق من العقل إلى الشعر لتمحي حدود الانفصال في الإبداع. عنده جدليات مثلثة تراتب فيها الصور والإيقاعات لينشأ شعر جديد في هذا العالم القديم. إنّ الجدلية المعهودة في الفلسفة، تطرح إشكالية العلاقة بين طرفين من معادلة تقوم على تفاعل أو تضاد أو اثنين معاً. غير أنه في السياق الشعري هنا، تدخل الإضافة الجديدة على الجدل الفلسفي لتجعل منه جدلاً شعرياً. فإن كان الأول محكوماً بعلاقات العقل، فإن الثاني يجعل من هذه العلاقات أحد أطراف الجدل ليصبح بذلك نمطاً جديداً يقوم على قواعد جديدة مركبة تركيباً مميزاً. والأمثلة متعددة إلى حدّ يمكن اعتباره نمطاً. هذا النمط يتيح الفرص أمام إمكانية القول بنمط جديد في الكتابة الشعرية يقوم على الجدل المثلث في الغنائية الجديدة أي ما بعد الحداثة. مثلاً:

أ-

فلتأخذ كلّ والدة صمتاً
بالأصابع المذهلة للأبناء
في الخسوف وفي البرق
وقد أبعد القمر الرؤيا
وأخاط من ثم فاخاط الجفون

إنّ هذا النص يقوم على توازن الانكسار في الجدل الثنائي ويتكئ إلى قاعدة المثلث في الرؤية التي تنطلق منها الأضلاع على الوجه التالي:
الخسوف ـ البرق ـ الرؤيا.
فالخسوف اجتزاء في يابسة القمر، والبرق اجتزاء من نار الفضاء والانكسار. إن بعضاً من اكتمال الرؤيا التي منها الخسوف جزء البرق جزء آخر.

ب-

هذه اليمامة مع القليل من الجمر
هي سماء جرّدت، هي احتراقي
مخطوطاً على جفاف الشجرة ومن ثم غير مخطوط
حتى يتحرّر الفكر ممن وهمه ومض في السماء

هنا يقفز الجدل من المعطى العادي ليصبح مركّباً بشكل مزدوج. فيتم الذهاب من رؤية الجمر إلى اللون الأحمر فيه، ومن رؤية السماء إلى اللون الأزرق فيها وصولاً إلى الشجرة التي هي في الطبيعة خضراء. فيقوم البيان كما يلي:
الجمرة حمراء (1) ـ الشجرة خضراء (2) ـ السماء زرقاء (3).

على هذا المستوى، تظهر العلاقات ثنائية داخل ضلع المثلث، ثنائيات الضلعين مثلثة مع القاعدة. فالجملة والشجرة: الأحمر والأخضر بعض من الطبيعة تحيط بها السماء أيضاً في علم العلماء، والشعراء أيضاً.

ج-

كمصباح هي حديقة الطفولة
تلمع من برد الثمر
وهواء القوس
كأنّه سعف حياة تولد
في يد للّا أحد
إنما المصباح هذا فحسب مطعّم بالصقيع
وقد أضحى بغيبته اللهيب.

النقلة الثالثة في الجدل تتمثل في جدل التضاد الثنائي في شبكة العلاقات المثلثة. إنّ هذا النوع من الجدل الداخلي داخل الجدل العام، لا يلغي القاعدة، بل يعيد التأكيد على أنّ نظام العلاقات في الصورة الشعرية ليس نظاماً بسيطاً يتم تفكيكه على مستوى الشعور والوجدان فحسب، بل إنّ الأمر يحتاج لنشاط في العقل. ما يرفع من مستوى الغنائية تلي حقبة أبعد في التأسيس الغنائي في العصور. فنظام العلاقة داخل المثلث الجدلي هذا هو على الوجه التالي:#برد/ الشرق(1) ـ #هواء/القوس(2) ـ حياة تولد(3).

هذه العلاقة على مستوى الضلعين في المثلث على علاقة تعيد انتظام التواصلات اللغوية والمفهومية القديمة في انتظام جديد فيه من جمال الصورة التقليدية ذات الطابع الطباقي ما فيه، وفيه دعوة لمفهوم جديد عبر الصورة الجديدة القائمة على غياب العلاقات السابقة. لذلك يتكئ كل هذا التحديث إلى القاعدة/ الأساس في المثلث والتي هي قاعدة الحياة التي تولد. إن هذه الحياة الطالعة من التضاد، تعيد ترتيب النظام الكوني المعهود في نظام سحري جديد هو نظام النص الجديد للغنائية الجديدة.

د-

نجمةٌ نحيلةٌ لهذه البنات، في الهواء اليابس
يُحرق في النوم الذهني نوم نار من ثلج
حيث تلمع في اكتمالها الغيوم
موشّحة بالحب ومن ثم فجأة خدّها أسود
على خد الدموع
كما زهرة زهرة تحطّم المهد
لتلك التي تكاد أن تغفو منها الرموش

إنّ هذه الغنائية القائمة على خلاصات جدل النقائض، تذهب بالتضاد إلى حدوده القصوى حيث يستوي كل شيء ليقود النص إلى الجوهر الذي منه النقائض بحد ذاتها. إنّ ذلك يخرج من المعقول الاعتيادي إلى المعقول غير الاعتيادي، أو بالأحرى إلى تأسيس معقول جديد يحل محل اللامعقول. مرة أخرى، نعود لمنطق الفلسفة بغية المقاربة فحسب. فالمعقول على هذه السرية هو نقيض لغير المعقول. أما في النص الشعري هذا، فإن نقيض المعقول العادي هو معقول غير اعتيادي يمحي مفهوم اللامعقول. لا تعود النار نقيضاً للثلج لتنشأ بين الطرفين جدلية جديدة للصمت، صمت امحاء الحدود بين المفاهيم المختلفة. فيظهر المثلث على ما يلي: نار (1) . ثلج (2) . من (3).

فلأن النار هي ثلج تضحي الأداة المنطقية ـ مِنْ ـ قاعدة للمساواة والتناسل بين طرفين غير متساويين في المعقول الاعتيادي، ليصبحا معقولاً غير اعتيادي في اللغة الجديدة الذاهبة أبداً باتجاه التجديد.

وإذ تتعدد الجدليات هذه إلى حدود يمكن الاعتبار بأن كامل النص الستيتي قائم عليه. نرى امتداد هذه الجدليات إلى ما أبعد مما هو في الكلمة ـ المفهوم وصولاً إلى جدلية الجمل المثلثة...

أما وقد قضت شمس الشعر مع انقضاء عصر جديد مثّل فيه صلاح ستيتية هذا العالم تمثيلاً جديداً بلغة تتراكم في داخلها الصور والموسيقى، والإيقاعات والأنغام لتخلق في هذا العالم مدرسة في الشعر، لذلك كله فإنّ غيابه لن يحصل أبداً. فالشمس وصلاح سنوان للضوء، والحرائق، تماماً كما النار لا تنطفئ مع انطفاء الذين يشعلونها.

* أكاديمي وسياسي لبناني

موسيقى

الياس بكار يوثّق تاريخ الـ «هيب هوب» العربي

تونس ــ ريم بن خليفة

إزاء سردية جديدة تعبّر عن حالة فكرية أخرى، عن موقف من قضية، وعن ثورة على النظم بتجلياتها كافة، صارت الموسيقى شكلاً من أشكال الاحتجاج الجمعي وثورة على الواقع تسلّط الضوء على ما يعيشه الإنسان المعاصر من اغتراب وعنصرية وفقر واستبداد.

لذلك، فإنّ لتوثيقها أهمية كبرى لامسها بعض المخرجين العالميين في إنتاجات درامية وسينمائية، فيما ظلّت المحاولات العربية خجولة. لعل هذا ما قاد إلى ولادة فكرة تصوير مسلسل عن الهيب هوب من توقيع المخرج إلياس بكّار. المشروع يحمل عنوان «الموفما» (أي الحركة أو الحركية)، وهو عبارة عن سلسلة تلفزيونية ستمتد على ثلاثة مواسم (2021/ 2022/ 2023) تصوّر عالم الهيب هوب في تونس والمغرب العربي والمشرق.

Battle أفلام كثيرة عن الهيب هوب، إلى جانب باقة من المسلسلات على غرار المسلسل الكوري «مدرسة الهيب هوب» و N.W.A وغيرهما من الإنتاجات التي اكتست إلى جانب التوثيق والتاريخ، بُعداً جمالياً فنياً ليحدث التزاوج بين هذه الفنون إبداعات ظلت راسخة في الأذهان.

الياس بكار خرّيج المعهد الحر للسينما في باريس وصاحب فيلمي «باكستان» و«حائط مبكي» اللذين حصدا جوائز في مهرجانات عالمية، راودته فكرة التوثيق لفن الهيب هوب في تونس والمشرق ضمن مسلسل سيتحوّل إلى عرض فني بجول المهرجانات الصيفية. ينطلق المسلسل في موسمه الأوّل من عالم الهيب هوب في تونس، فيما يضيء في موسمه الثاني، على تجارب فنون الشارع. ويتضمّن موسمه الأخير عرضاً لثقافة الهيب هوب ومدى تأثيرها في مجتمعات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. اقترنت بدايات المخرج الياس بكار بهذا النوع من الإنتاجات. إذ أسس حين كان شاباً مع المخرج والممثل محمد علي بن جمعة فرقة Creation Staff، ولعله من المشاريع التي تشجعه اليوم على إعادة خوض غمار تجربة عالم الهيب هوب. يشارك بكار التجربة مع خمسة مخرجين هم: محمد علي النهدي، زياد لتيم، أسامة عزي، أمال قلاتي ووداد الزغلامي ومدير التصوير محمد المغراوي بالتعاون مع مجموعة من كتّاب السيناريو.

بدأت ثورة النوطة الموسيقية بانتقالها من المعابد والكنائس والبلاطات إلى الموسيقى العقلانية. أمر لحظه عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر في كتابه «الأسس العقلانية والسوسيولوجية للموسيقى»، حيث دافع عن فكرة أن تطور الموسيقى وبلوغها الشكل الذي كانت عليه وقتها، ما كان ليتحقّق إلا بفضل التحولات التي عاشتها المجتمعات في أوروبا آنذاك من نهضة علمية وفكرية وسياسية وفنية، وضعت أسساً علمية للموسيقى، وكان من روادها موزار وفاغنار وبيتهوفن وغيرهم. بناء على ذلك، فإنّ تطوّر المجتمعات في الاتّجاه الإيجابي من نهضة فكرية، يخلق ثورة داخل الموسيقى نفسها، ما مهّد في مراحل تاريخية وفكرية لبروز أنماط تمرّدت على الموسيقى الكلاسيكية كالبوب والراب وغيرهما، وتجاوزت أدوات التعبير في حركات التجديد هذه الآلات الموسيقية نحو عروض فرجوية كان الرقص عنصراً أساسياً فيها.

> أضاء مسلسل «نوبة» على قصص تغنّى بها فن المزود، وهي نابعة من المدن العتيقة والأحياء الشعبية

ظهرت ثقافة الهيب هوب للمرة الأولى في سبعينيات القرن المنصرم في مدينة نيويورك. ومع حلول نهاية العقد، انتشرت في الولايات المتحدة وتطوّرت أساليبها.

رغم قدم هذه الموسيقى، إلّا أنّه لدى العودة إلى البحث والتمحيص، لا نجد آثاراً مكتوبة توثق لبداية الهيب هوب في تونس أو في المشرق. إذ تكتفي المقالات المتوافرة باستعراض تاريخ فرقة أو مغنٍّ أو تلخيص فكرة أغنية.

ولعل مردّ ذلك أن هذا النوع من الفنون كان مرفوضاً أول الأمر لما اقترن به من طرق لباس ورقص، اعتُبرت وافدة وهجينة على مجتمعات محافظة ومنغلقة تأبى التغيير. في حقيقة الأمر، يبدو أنّ تونس شهدت فكرة التوثيق للموسيقى، مع مسلسل آثار ضجة هو «نوبة» (2019) لمخرجه عبد الحميد بوشناق ابن الفنان لطفي بوشناق وصاحب فيلم «بشرة» وهو أول فيلم رعب في تونس. كان «نوبة» عملاً درامياً سافر بالمشاهد نحو سنين ماضية وثقتها الذاكرة الشعبية الجماعية، وتغاضى عنها النظام السياسي والإنتاجات الدرامية. إذ يوثق المسلسل لقصص تغنّى بها فن المزود، وهي نابعة من المدن العتيقة والأحياء الشعبية بما تحمل بين طياتها من تاريخ القمع السياسي والاجتماعي والاقتصادي أيضاً. لم يتوقف العمل عند هذا الحدّ، إنما تجاوزه ليروي تاريخ مافيات التسعينيات في تونس، وأشهرها تلك التي كان أحد رؤسائها شقيق الرئيس آنذاك زين العابدين بن علي.

يحسب لهذه الأعمال ومنتجيها، أنها كانت من ناحية أفكار رائدة، ومن ناحية أخرى سلطت الضوء على جماليات الموسيقى المثقلة بالرفض والتمرد والمدججة بهواجس التونسي والمؤرخة لحقب سياسية واجتماعية، ذلك أن هذه الأنماط الموسيقية هي أيضاً ثورات فكرية ومحاولات للتغيير والوقوف أمام عنف الدولة.

الأخبار
al-akhbar
الثلاثاء 16 حزيران 2020 العدد 4075

صورة وخبر

بعد جورج فلويد، ظهرت على جدار الفصل العنصري الذي بناه الاحتلال الإسرائيلي في مدينة بيت لحم في الضفة الغربية رسمة ضخمة تصوّر الشهيد الفلسطيني المصاب بالتوحّد، إياد الحلّاق (32 عاماً)، الذي أودته رصاصات شرطة العدو أثناء توجّهه إلى مؤسسة تعليمية لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة في البلدة القديمة من القدس المحتلة. أنجز الفنان الفلسطيني تقي الدين سباتين عمله الجديد، كرسالة تضامن مع المظلومين حول العالم، وكتب إلى جانبه بالإنكليزية: «ليس فلويد فقط.. إياد الحلّاق أيضاً». (وسام هشلمون ــ الأناضول)

وسام ملحم: الرسم طريقاً للـ «انعتاق»

تستعد Art on 56th لفتح أبوابها مجدداً مع معرض بعنوان «انعتاق» Emancipation (القيّمة مي الحاج) للفنان اللبناني وسام ملحم. يُفتتح الحدث يومَيْ الجمعة والسبت المقبلَيْن على أن يستمر لغاية 18 تموز (يوليو) 2020. وفي سبيل مراعاة التدابير الاحترازية للوقاية من فيروس كورونا، تدعو الغاليري الراغبين بالزيارة إلى حجز أماكنهم مسبقاً، إذ لا يُسمح بوجود أكثر من خمسة أشخاص في المساحة الداخلية. وسام ملحم مهندس معماري ومصمّم مناظر طبيعية يستكشف في معرضه مواضيع معاصرة مختلفة من خلال الرسم والاسكتشات.

Emancipation: من 19 حزيران لغاية 18 تموز ـ من الساعة الثانية عشرة ظهراً لغاية السادسة مساءً ـ غاليري Art on 56th (الجميزة ـ بيروت). للاستعلام: 01/570331

كوفيد ـ 19: بين الطعام والجندر

ضمن سلسلة النقاشات التي يقيمها عبر الإنترنت، يدعو برنامج الأمن الغذائي التابع لكلية الزراعة والعلوم الغذائية في «الجامعة الأميركية في بيروت»، بعد غدٍ الخميس، إلى متابعة حوار مخصص للحديث عن «تأثير كوفيد ـ 19 على الجندر والطعام». اللقاء الذي يُبث عبر فايسبوك ويوتيوب، سيديره Martin Keulertz وريتشيل بان، وتشارك فيه مجموعة الاختصاصيين في هذا المجال، هم: جولييت كولمان، فرانشيسكا غريكو، جودي هاريس، هلا غطاس (الصورة) وميريديث جاكسون ـ دي غرافينريد

«تأثير كوفيد ـ 19 على الجندر والطعام»: الخميس 18 حزيران (يونيو) الحالي ـ الساعة الرابعة بعد الظهر ـ عبر صفحة برنامج الأمن الغذائي على فايسبوك وقناته على يوتيوب.

محمد ملص يكتب بالكاميرا

على الرغم من تراجع إجراءات الإغلاق المفروضة في ظلّ انتشار فيروس كورونا حول العالم، لا تزال «الهيئة الملكية الأردنية للأفلام» حريصة على إقامة أنشطة افتراضية منوّعة مرتبطة بالفن السابع. ضمن مبادرة «طلّات سينمائية»، يتحدّث المخرج السوري محمد ملص (1945 ـ الصورة)، اليوم الثلاثاء، عن إطلالة عن «الكتابة بالكاميرا» والأسباب التي دفعته لسلوك طريق سينما المؤلّف، مستنداً إلى أرشيفه الزاخر الذي يضم أعمالاً من بينها: «أحلام المدينة»، «الليل»، «المنام»، «نور وظلال»، «مدرّس»، «البحث عن عائدة»، «باب المقام» و«سلم إلى دمشق» و«المهد». تجدر الإشارة إلى أنّ «طلّات سينمائية مبادرة تهدف إلى ربط صنّاع الأفلام والمهتمين بها بمحترفين. والتزاماً من «الهيئة الملكية الأردنية للأفلام» باستمرارية تقديم الخدمات للمستفيدين في ظل الظروف الراهنة التي تمنع التجمّعات الكبير، سيكون الموعد المرتقب عبر منصة «زوم»، فيما سيتم بثّه مباشرة عبر صفحة الهيئة الرسمية على فايسبوك.

«الكتابة بالكاميرا»: اليوم ـ الساعة الثامنة بتوقيت بيروت ـ عبر تطبيق «زوم» وصفحة «الهيئة الملكية الأردنية للأفلام» الرسمية على فايسبوك.

إيلي الفرزلي ضيف نقابة المحرّرين

قدّم نائب رئيس مجلس النواب إيلي الفرزلي (الصورة)، أمس الإثنين، كتابه «أجمل التاريخ كان غداً» لنقيب محرّري الصحافة اللبنانية جوزف القصيفي وأعضاء مجلس النقابة، خلال زيارته لمقر النقابة في الحازمية، حيث أجرى مع مستقبليه جولة أفق حول مواضيع الساعة. العمل الصادر في شباط (فبراير) 2020 عن «دار سائر المشرق»، يتطرّق إلى الحقبة السياسية التي رافقها الفرزلي، منذ ما بعد اتفاق الطائف إلى حين انتخاب ميشال عون رئيساً للجمهورية. يتحدّث عن معايشته ولايات ثلاثة رؤساء للجمهورية، هم: إلياس هراوي، إميل لحود وميشال سليمان. بالإضافة إلى شخصيات سورية ولبنانية، تحالف أو اشتبك معها، في محاولة لتقديم خلاصة تجربته في مقاربة حقبة الطائف، وتقييمه للعلاقات اللبنانية ـ السورية.